من التفكّر إلى التعقّل

من التفكّر إلى التعقّل

د. أيمن المصري



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

http://aldaleel-inst.com

www.facebook.com/aldaleel.ins

هويّة الإصدار

اسم الإصدار: من التفكّر إلى التعقّل

المؤلّف: د. أيمن المصري

المراجعة العلميّة: المجلس العلميّ في مؤسّسة الدليل

الدعم الفنّيّ: شعبة العلاقات العامّة والإعلام في مؤسّسة الدليل

- **التقويم اللغويّ**: علي گيم
- **تصميم الغلاف**: محمدحسن آزادگان
- **الإخراج الفنّيّ**: فاضل السوداني
- **المطبعة**: دار الوارث للطباعة والنشر / كربلاء المقدّسة

الطبعة: الأولى

سنة النشر: 2019

الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنيّة العراقيّة ؟؟؟ لسنة 2019



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

http://aldaleel-inst.com

www.facebook.com/aldaleel.inst

المحتويات



كلمة المؤسّسة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّدٍ المبعوث رحمةً للعالمين وعلى أهل بيته الهداة الميامين.

إنّ العامل الفكريّ والمنظومة العقديّة الّتي يحملها الإنسان تمثّل العامل الرئيسيّ والدافع الأساس الّذي يقف وراء كلّ الأنشطة والسلوكيّات الّتي تصدر عنه، فكان صلاح تلك المنظومة وانسجامها مع الواقع أو فسادها ومخالفتها للواقع، منعكسًا على أغلب السلوكيّات الفرديّة والاجتماعيّة للإنسان، فإمّا أن تشكّل حافزًا قويًّا يشدّه في حركته نحو السموّ باتّجاه كماله المنشود، أو عاملًا يجرّه نحو التسافل والسقوط في دوّامة الفوضى والفساد الّذي لا يخلّف إلّا الاضطراب والضياع.

فالفكر العقديّ هو الرافد الّذي تتدفّق منه حياة الإنسان بكلّ صورها وأشكالها، وهو الأداة الّتي تتحكّم بسلوكيّات الإنسان ومواقفه، وهو الهاجس الّذي يؤرّقه إن لم يجد إجاباتٍ مقنعةً تمنحه الطمأنينة

والاستقرار، فكأنّه المقتضي لاختيار نمط منهج الحياة، الّذي تنبثق منه جميع الدوافع نحو سلوكيّات الإنسان وممارساته الفكريّة والحياتيّة كافّةً.

وهٰذا ما يفسّر اهتمام جميع الرسالات السماويّة الّتي نزلت لأجل هداية الإنسان، وعنايتها الفائقة بالمجال الفكريّ العقديّ للإنسان، وامتلاء صحف أصحابها بما يؤصّل لهٰذا الجانب ويدفع الشبهات عنه، إذ ركّزت حركاتهم الإصلاحيّة وخطاباتهم على تشكيل المنظومة العقديّة وتنميتها وحفظ نقائها من التشويه والخرافات.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ كثيرًا من الجهلة والمفسدين يسعون دائمًا لتلويث فطرة الناس وتحريف أفكارهم؛ لأجل التسلّط عليهم فكريًّا وسياسيًّا ومصادرة مقدّراتهم، وقد استعملوا الإفساد الفكريّ والعقديّ سلاحًا لتحقيق مآربهم وأطماعهم الدنيئة، فوظّفوا أدواتهم من وعّاظ سلاطين وأقلامٍ رخيصةٍ ووسائل إعلامٍ مأجورةٍ؛ لرسم عقيدة المحكومين في ظلّ سياسة الهيمنة على الأفكار والمقدّرات، ولم يفتأوا عن استخدام سلاح التشكيك وإلقاء الشبهات في أذهان الناس حول كلّ ما يتعلّق بعقائدهم وإيمانهم، وكذا الاستفادة من الاختلافات الفكريّة، والعمل على توجيه أنظار الناس إلى نقاط الاختلاف، والتعمية على نقاط الاشتراك؛ لإذكاء الفتن بين الأطراف المتخالفة، وتفتيت وحدتهم، وكسر شوكتهم، وإضعاف عزيمتهم؛ من أجل

السيطرة على مشاعرهم والتحكم في مواقفهم، وإخضاعهم لسلطتهم.

من هنا ينبغي لنا بوصفنا متصدّين للشأن الفكريّ الدينيّ أن نعطي هٰذا العامل اهتمامًا كبيرًا، وأن يكون في أعلى سلّم أولويّاتنا ومشاريعنا الفكريّة الّتي نسعى لتنفيذها؛ لنتمكن من ترسيخ ما نعتقد بأحقّيّته (العقيدة الإسلاميّة وفق رؤية مدرسة أهل البيت عليهم السلام) الامتداد الطبيعيّ لنبيّ الإسلام محمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، كما ينبغي أن نجتهد في طرح هٰذه الرؤية ضمن صياغةٍ معاصرةٍ رصينةٍ، تتناسب ومستوى عراقة مدرسة أهل البيت عليهم السلام وأصالتها، مستفيدين من معطيات العقل، والنصوص الدينيّة المعتبرة.

ولأجل ذٰلك جاء مشروع مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة التابعة للعتبة الحسينيّة المقدّسة؛ ليلبّي قدرًا من الحاجة الملحّة لوجود مؤسّساتٍ تخصصيّةٍ تعمل على الجانب الفكريّ العقديّ، وليحمل على عاتقه مسؤوليّة تأصيل هٰذا الجانب والتصدّي لدفع الشبهات، والتأكيد على العقائد الحقّة بالوسائل والإمكانيّات المتاحة؛ وذٰلك للمساهمة في سدّ الفراغ الفكريّ العقديّ الّذي يعاني منه المجتمع.

والملاحظ أنّ الكثير من الناس في الأوساط الثقافيّة لا يتّبعون نظام التفكير الصحيح الّذي يوصلهم إلى تعقّل الأمور وفهمها بعيدًا

عن الخيالات والأوهام، وخصوصًا في المجال العقديّ الّذي يبحث عن موضوعاتٍ تتّسم بالطابع الغيبيّ التجرّديّ، والّتي لا توجد أداةٌ معرفيّةٌ يمكنها التعامل معه بشكلٍ سليمٍ إلّا العقل المجرّد؛ ولذٰلك صادق المجلس العلميّ الموقّر في المؤسّسة على كتابة بحثٍ مختصرٍ يرشد الناس إلى كيفيّة الانتقال من التفكّر العامّ إلى التفكير العقلانيّ، وينبّههم إلى المنزلقات والمتاهات الفكريّة الّتي يمكن أن يقع فيها الإنسان في هٰذا الطريق.

وقد أُوكلت مهمّة تدوين هٰذا البحث إلى **الأستاذ الدكتور أيمن المصري** عضو المجلس العلميّ في المؤسّسة، فقام بتدوينه بكلّ دقّةٍ وتفحّصٍ، فلا يفوتنا في هٰذه العجالة أن نشكره وسائر الإخوة الّذين ساهموا في إخراج هٰذا الإصدار المهمّ من حيث المراجعة العلميّة والتدقيق اللغويّ والإخراج الفنّيّ وغير ذٰلك، والله وليّ التوفيق.

مُقَدِّمَةُ المُؤَلِّفِ

أخي الإنسان..

هٰذا الكتاب ليس بحثًا علميًّا فيزيائيًّا أو رياضيًّا، وليس بحثًا تاريخيًّا أو اجتماعيًّا.

كما أنّه ليس موجّهًا إلى طائفةٍ معيّنةٍ من الناس، بل هو موجّهٌ إلى كلّ إنسانٍ عاقلٍ يبحث عن نفسه من حيث هو إنسانٌ موجودٌ في هٰذا العالم، ولا يعلم ما هي حقيقته في نفسه، وما هي حقيقة هٰذا العالم المحيط به، ومن أين جاء، ومن الّذي جاء به، وما هو السرّ في وجوده هنا، وكيف ينبغي عليه أن يعيش ليكون سعيدًا، وما هو مصيره بعد الموت ومفارقة الحياة.

هٰذه كلها أسئلةٌ مشروعةٌ يطرحها كلّ إنسانٍ على نفسه، ولو في إحدى لحظات حياته منذ وعيه وإدراكه لنفسه ولهٰذا العالم.

ولٰكن وللأسف الشديد فإنّ هٰذه الأسئلة الفلسفيّة الضروريّة، ما أن تلبث حتّى تزول بسرعة عن مخيّلتنا؛ لانشغالنا بغيرها من

همومٍ دنيويّةٍ كثيرةٍ لتأمين حاجاتنا المادّيّة والنفسيّة من الأكل والشرب، واللعب واللهو، والنوم والراحة، همومٍ تستولي على كلّ أفكارنا، ولا تدع لنا مجالًا للتفكير والتأمّل في غيرها.

وإمّا أن يجيبنا عليها في الغالب آخرون من أقاربنا أو أصدقائنا أو كبرائنا ممّن نثق فيهم، بإجاباتٍ غير منطقيّةٍ قد عرفوها وتوارثوها من آبائهم وأجدادهم، أو من البيئة الّتي نشؤوا وترعرعوا فيها، أو تقبّلوها من كبرائهم ورموزهم الاجتماعيّة أو الدينيّة، وغالبًا ما نقتنع بها، أو نحاول أن نقنع أنفسنا بها؛ لعدم علمنا بطريقٍ آخر للإجابة عليها غير هٰذا الطريق المتيسّر لنا، والموجود أمامنا؛ لتشكّل لنا هٰذه الإجابات بعد ذٰلك رؤيتنا عن العالم، وترسم لنا سلوكنا في هٰذه الحياة، سواءٌ مع أنفسنا أو الآخرين.

ولا يخفى على العاقل مدى خطورة نسيان أو تناسي الإجابة عن هٰذه الأسئلة الفلسفيّة المصيريّة، والتعامل السطحيّ الجزئيّ مع الأمور من جهةٍ، أو أخذ الإجابة عنها بالتلقين الاجتماعيّ، مع كونها تشكّل رؤيةً حياتيّةً تترسّخ في نفوسنا، وتشكّل مبادئ تتولّد منها سائر أفكارنا، وتنبعث منها أفعالنا بتلقائيّةٍ وعفويّةٍ، تؤثّر على مصيرنا في هٰذه الحياة وما بعدها، مع كون هٰذه الرؤية العرفيّة التلقينيّة مجرّد رؤيةٍ اتّفاقيّةٍ نسبيّةٍ متغيّرةٍ، تختلف وتتغيّر من مكانٍ إلى مكانٍ، ومن زمانٍ إلى زمانٍ آخر.

وقد يشذّ بعض الناس عن هٰذه الرؤية المشهورة في مجتمعاتهم،

ويتمرّدون على أعرافهم وتقاليدهم، وآراء كبرائهم، ويسعون لإعادة بناء رؤيتهم بنحوٍ حرٍّ ومستقلٍّ، ولٰكن دون أن يعلموا من أين يبدؤون، وكيف يبدؤون، فيعيشون حالةً من التخبّط والحيرة، ويتبنّون أفكارًا جديدةً لمجرّد أنّها جديدةٌ، ويكون مرجعها في الواقع إمّا إلى الاستحسانات الشخصيّة، أو الآراء المشهورة أو المقبولة في غير مجتمعاتهم، فيكونون قد انتقلوا من مشهورٍ إلى مشهورٍ، ومن مقبولٍ إلى مقبولٍ آخر!

ومن أجل هٰذا فقد مسّت الحاجة إلى أن يراجع الإنسان نفسه، ويعيد حساباته من جديد؛ لكي يؤسّس رؤيته الحياتيّة الضروريّة بنحوٍ مستقلٍّ، ولٰكن على أساسٍ محكمٍ ومتينٍ؛ من أجل أن يقرّر مصيره، ويختار أسلوب حياته بنحوٍ مستقلٍّ وواقعيٍّ، وهٰذا هو الإنسان الحرّ الشجاع، والعاقل في الحقيقة.

ونحن في هٰذا البحث سنسعى لبيان كيف يبدأ الإنسان رحلته العقليّة من البداية إلى النهاية، والّتي يمرّ من خلالها بمحطّاتٍ فكريّةٍ منطقيّةٍ مترابطةٍ، تبدأ من نقطة الصفر في التفكير، لتنتهي إلى استكمال بناء منظومته الفكريّة في الحياة؛ ليصل بعدها إلى برّ الأمان، وشاطئ الاطمئنان. وبهٰذا نكون قد رسمنا للقارئ خريطة طريقٍ عقليّةً متكاملةً، يمكن أن يسير عليها على بصيرةٍ وتحقيقٍ، لا على تسليمٍ وتقليدٍ.

الفَصۡلُ الأَوَّلُ

التفكّر

التفكّر

نحن لو تأمّلنا بدقّةٍ في مظهرنا الخارجيّ، وفي جميع حالاتنا المختلفة، وقسناها إلى سائر الكائنات الأخرى الموجودة في هٰذا العالم، لاكتشفنا بكلّ بساطةٍ أنّ هناك صفاتٍ مشتركةً تجمعنا معها، وصفاتٍ تميّزنا عنها.

فنحن نشاركها جميعًا في الطبيعة الجسميّة الممتدّة في الأبعاد الثلاثة، والمعروضة للانفعالات العرضيّة المختلفة، من التشكّل والتقدّر والتحيّز، والكون في جهة معيّنةٍ، والتلوّن بألوانٍ متعدّدةٍ، والتسخّن والتبرّد، والتحرّك في جهاتٍ مختلفةٍ.

كما أنّ أجسامنا ليست مجرّد أجسامٍ جامدةٍ ميّتةٍ كالجمادات، بل تتميّز عنها بقوّة النموّ المطّرد منذ بداية وجودنا في هٰذا العالم، كسائر النباتات، وهٰذا يُعدّ أوّل آثار الحياة الطبيعيّة في هٰذه الحياة.

وكذٰلك لسنا مجرّد أجسامٍ نباتيّةٍ ناميةٍ، بل تمتلئ أجسامنا بالشعور والإحساس والحيويّة، والعاطفة والانفعال، بالإضافة إلى حركاتنا الإراديّة الحرّة الّتي نندفع من خلالها إلى تحصيل كلّ ما نشتهيه أو نرغب فيه من كمالاتٍ متعدّدةٍ، كسائر الأنواع الحيوانيّة المختلفة.

ولٰكنّنا في الوقت نفسه، لو أمعنّا التفكير أكثر وأكثر؛ للتعرّف عمّا يميّزنا عن سائر الحيوانات الأخرى، فسنكتشف أنّ ما يميّزنا يكمن في نفس هٰذا التفكير الّذي نحاول من خلاله أن نتعرّف على حقيقة أنفسنا، وما يميّزها عن سائر الأشياء.

ومن أجل ذٰلك نكتشف أنّ الإنسان في الواقع ـ وكما يقول الحكماء ـ هو حيوانٌ مفكّرٌ، وبالتالي فإنّ التفكير سيكون هو المظهر الحقيقيّ للإنسانيّة، وليس مجرّد الأكل والشرب، والحركات الإراديّة المشتركة مع الحيوانات الأخرى.

وليس فقط كذٰلك، بل نجد أنّنا من خلال هٰذا النشاط الذهنيّ المسمّى بالتفكير، ومن خلال تحليل المعلومات وتركيبها، نُكوّن آراءنا، ونشكّل رؤيتنا عن الحياة، وعن أنفسنا، وكيف ننظّم حياتنا، وكيف نتعامل مع الآخرين، وما ينبغي فعله، وما ينبغي تركه في هٰذه الحياة.

وبالتالي فكلّ ما يصدر عنّا من أحكامٍ شخصيّةٍ أو اجتماعيّةٍ أو علميّةٍ أو فلسفيّةٍ، فإنّه يكون من خلال التفكير، وبعد التفكير.

ومن أجل ذٰلك وجب على الإنسان العاقل أن يجدّ ويجتهد؛ ليتعرّف على هٰذه العمليّة الذهنيّة الخطيرة، الّتي تؤثّر على أفكار الإنسان وتصرّفاته في هٰذه الحياة؛ لكي يتحكّم بها، بدلًا من أن

تتحكم هي به، ومن أجل أن يرسم أسلوب حياته، ويعيّن مصيره، ومستقبله بنفسه، بدلًا من أن يكون جزءًا من مستقبل غيره.

ونحن هنا في هٰذا البحث سنسعى معًا إلى أن نستكشف طبيعة هٰذه العمليّة التفكيريّة، الّتي يقودها العقل الإنسانيّ الواعي بنفسه؛ لكي نتعرّف على قواعدها وقوانينها الطبيعيّة.

وربّما يعترض سائلٌ ويقول إنّنا نفكّر بطبيعتنا، ونعلم أنّنا نفكّر، ولسنا بحاجةٍ لأن نتعلّم كيف نفكّر، لأنّنا عقلاء بفطرتنا، والمفروض أنّنا نتعقّل الأشياء قبل اعتقادنا بها، وقبل ترتيب أفعالنا عليها.

فنقول له: نحن لا ننكر أنّ الإنسان كائنٌ متفكّرٌ بطبيعته، وأنّه يكوّن أفكاره واعتقاداته، ويبني سلوكيّاته وتصرّفاته على أساس التفكير، ولٰكنّ الكلام في كيفيّة التفكير الصحيح الّذي يضمن للإنسان الرؤية الواقعيّة، والسلوك المعتدل في الحياة، وإلّا لو كنّا دائمًا نفكّر تفكيرًا صحيحًا، فكيف نشأ الجهل المركّب؟! ومن أين نشأت كلّ هٰذه الأفكار المنحرفة والمتطرّفة والخرافيّة؟! وكيف صدرت كلّ هٰذه الأفعال المشينة والإجراميّة في المجتمعات البشريّة؟!

إذن فلا بدّ من إعادة عمليّة تقييمٍ من جديدٍ لكلّ منطلقاتنا الفكريّة، الّتي اكتسبناها من المجتمعات الّتي نشأنا وترعرعنا فيها،

والّتي تتحكّم فينا دون أن نشعر، وتصدر عنها آراؤنا وأفعالنا المختلفة بنحوٍ تلقائيٍّ بلا وعيٍ، وكأنّه قد تمّت برمجتنا وصياغة عقولنا على أساسها، وهٰذا ما يسمّيه علماء النفس والتربية بالعقل الباطن، أو اللاشعور، الّذي حاولوا اختراقه وتفكيكه عن طريق عمليّات التحليل النفسيّ (psychoanalysis)؛ للوصول إلى مكامن التفكير، واستكشاف العقد النفسيّة الراسخة في ذهن الإنسان.

وعلى الرغم من كلّ الجهود المضنية الّتي بذلوها للتعرّف على أحوال العقل الباطن ومشاكله المختلفة، وتحقيقهم لبعض النجاحات والعلاجات الجزئيّة، إلّا أنّهم لم يستطيعوا أن يتعرّفوا بدقّةٍ على مناشئ هٰذه العُقَدِ والمشاكل الذهنيّة للعقل الباطن، ولم يستطيعوا أن يمنعوا عودة هٰذه الأمراض والمشاكل النفسيّة مرّةً أخرى؛ لأنّهم قد أهملوا البحث عن العقل الواعي الّذي هو الحارس الأمين لبوّابة ذهن الإنسان، والّذي ينبغي أن يقوم بوظيفته الطبيعيّة في حماية الإنسان من دخول الأفكار الفاسدة والخرافيّة إلى ذهنه، ورسوخها بعد ذٰلك في عقله الباطن؛ لتتحكّم بعدها في أفكاره وانفعالاته وأفعاله بنحوٍ تلقائيٍّ.

وطالما أنّ العقل الواعي عند الإنسان معطّلٌ، والحارس نائمٌ، فعلينا أن نتوقّع حصول أيّ شيءٍ لنا، لا سيّما ونحن نعيش في عصر

العولمة والانفتاح على كلّ الأفكار، مع وجود جهاتٍ ومؤسّساتٍ اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ ومذهبيّةٍ تسعى لبرمجة أفكارنا، عن طريق التواصل المباشر، أو عن طريق وسائل الإعلام، وقنوات التواصل الاجتماعيّ؛ من أجل تحقيق أغراضٍ ومصالح فئويّةٍ وسياسيّةٍ في الهيمنة على الآخرين.

وهٰذه هي الحروب الناعمة الّتي تشنّها قوى الشرّ العالميّ على العقول؛ من أجل تسخيرها، لتحقيق أطماعها غير المشروعة.

تقول ماري جونز (Marie D. Jones) في كتابها "حروب العقل" (Mind Wars):

«إنّ ممارسة شركات الدعاية والإعلام الّتي تقوم على التأثير على اللاوعي، وممارسات القساوسة والكهنة والسياسيّين، الّتي تعتمد البرمجة اللغويّة العصبيّة، كلّ ذٰلك يؤكّد أنّ السيطرة على العقل ليست قاصرةً فقط على القواعد العسكريّة السرّيّة، أو قبو أشهر جامعات العالم، وإنّما هي أمرٌ يحدث لكلٍّ منا بصورةٍ يوميّةٍ»[1].

وأضافت أيضًا: **«فعقل الإنسان آخر معاقل خصوصيّته، إذ نكون على حقيقتنا وسليقتنا الّتي فطرنا عليها خالقنا، فنفكّر كما**

---

(1) جونز، ماري، حروب العقل: ص 11.

نشاء، وفق ما نؤمن به من قيمٍ ومعتقداتٍ، ولٰكنّ ويالللأسف الشديد، فإنّ الحضور الدائم في حياتنا لنزعة السيطرة على العقل، والتلاعب بالفكر، يمثّل تهديدًا خطيرًا لمصادرة هٰذا الحقّ الآدميّ الأساسيّ، حقّ الإنسان في امتلاكه عقله الّذي وهبه إيّاه خالقه، ليفكّر كما يشاء، لا كما يريد له الآخرون»[1].

وسوف تكون لنا عودةٌ مرّةً أخرى للحديث عن هٰذه المؤامرات على العقل الإنسانيّ في الفصول اللاحقة إن شاء الله تعالى.

وأمّا الآن فليس أمامنا لإنقاذ أنفسنا، والمحافظة على هويّتنا الإنسانيّة الطبيعيّة، وصحّتنا العقليّة، إلّا أن نقوم بإعادة حساباتنا من جديدٍ، والتعرّف على قوانين العقل الواعي، الّتي هي الطرق الصحيحة للتفكير الإنسانيّ، انطلاقًا من نقطة الصفر المعرفيّة، وبعيدًا عن المسلّمات العقديّة والفكريّة والاجتماعيّة، الّتي رسّخت في عقلنا الباطن، وأضحت تقوم بعمليّة التوجيه الفكريّ والنفسيّ الدائم؛ ولذٰلك ينبغي التحرّر منها أوّلًا، قبل الشروع في أيّ عمليّة إصلاحٍ أو تغييرٍ، وهٰذا ما سنبحث عنه لاحقًا إن شاء الله تعالى.

---

(1) المصدر السابق، ص 13.

الفَصْلُ الثَّانِي

التفكير الواعي

التفكير الواعي

في هٰذا الفصل نريد أن نبحث سويًّا عن طبيعة عمليّة التفكير الّتي يقوم بها العقل الواعي كمقدّمةٍ للتعرّف على قوانين التفكير.

ولنسأل أنفسنا أوّلًا عن معنى عمليّة التفكير، وما معنى أنّنا نفكّر؟ بالطبع سنجيب بأنّ التفكير هو أن نبدأ بتشغيل عقلنا، فإذا سألنا مرّةً أخرى، ومتى نشغّل عقلنا؟ سنقول عندما نحاول أن نجيب عن سؤالٍ معيّنٍ، سواءٌ طرحناه على أنفسنا أو طرحه غيرنا علينا، أو عندما نريد أن نتّخذ قرارًا، أو موقفًا معيّنًا في حياتنا.

إذن التفكير عبارةٌ عن حركة العقل في المعلومات الموجودة في أذهاننا؛ من أجل تحصيل الجواب المجهول الّذي يطرحه السؤال. وهٰذه الحركة بطبيعة الحال تكون في نفس المعلومات الموجودة في أذهاننا، وهٰذا نفس ما يعنيه الحكماء وعلماء التفكير، بأنّ التفكير هو الحركة الإراديّة للعقل من المعلوم إلى المجهول، أي من المعلومات الحاصلة عندنا من أجل اكتساب معلوماتٍ غائبةٍ عن أذهاننا، ومن هنا يتبيّن لنا أنّنا بالتفكير نكتسب العلم والمعرفة الجديدة.

وقد عرّف إدوارد دي بونو (Edward de Bono) ـ وهو أشهر علماء التفكير المعاصرين ـ التفكير بأنّه «**استكشافٌ مدروسٌ للخبرة بغية الوصول إلى الهدف، وهو إمّا تحقيق الفهم، أو الحكم**

على الأشياء وحلّ المشكلات، أو التخطيط واتّخاذ القرارات»[1].

وقال الفارابيّ: «**الفكر تطرّق الذهن لمعرفة مجهولٍ من معلومٍ**»[2].

أي أنّ التفكير هو لاكتساب المجهول بالمعلوم.

وقد أشار ابن سينا لعمليّة التفكير بقوله: «**أعني بالفكر ها هنا، ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمورٍ حاضرةٍ في ذهنه متّصورةٍ أو مصدّق بها... إلى أمورٍ غير حاضرةٍ فيه**»[3].

ولولا هٰذه المعلومات السابقة ما استطعنا أن نكتسب معلوماتٍ جديدةً لاحقةً؛ لذٰلك فالمعلومات السابقة هي في الواقع رأس مال المفكّر... كالمال الّذي هو رأس مال التاجر.

قال ابن سينا: «**وكلّ تعليمٍ وتعلّمٍ ذهنيٍّ وفكريٍّ فإنّما يحصل بعلمٍ قد سبق؛ وذٰلك لأنّ التصديق والتصوّر الكائنين بهما إنّما يكونان بعد قولٍ قد تقدّم مسموعٍ أو معقولٍ، ويجب أن يكون ذٰلك القول معلومًا أوّلًا**»[4].

وكما أنّ التاجر كلّما ازداد رأس ماله ازدادت قدرته على الربح،

---

(1) دي بونو، إدوارد، التفكير والبحث العلميّ: ص 26.

(2) الفارابيّ، محمّد، تحصيل السعادة: ص 25.

(3) ابن سينا، الحسين، الإشارات والتنبيهات: ج 1، ص 10.

(4) ابن سينا، الحسين، برهان الشفاء: ص 57.

فكذٰلك الإنسان كلّما ازدادت معلوماته ازدادت قدرته على اكتساب العلم والمعرفة الجديدة.

وهٰذا هو السرّ في أنّ الدراسة تبدأ من عمرٍ معيّنٍ، هو في الغالب 6 سنواتٍ؛ لأنّ الطفل قبل هٰذا العمر ليس لديه المعلومات الكافية غالبًا لتعلّم المنهج الدراسيّ في الصفّ الأوّل الابتدائيّ، كالتاجر الّذي ليس له رأس مالٍ كافٍ للدخول في تجارةٍ معيّنةٍ مناسبةٍ.

وهو أيضًا السرّ في التدرّج التعليميّ من المرحلة الابتدائيّة إلى المتوسّطة فالإعداديّة، ثمّ البكالوريوس والماجستير، ثمّ الدكتوراه، إذ تؤهّل كلّ مرحلةٍ سابقةٍ الطالب للدخول في المرحلة اللاحقة.

والآن دعونا نعد إلى نفس عمليّة التفكير، وندقّق فيها أكثر وأكثر؛ لنستكشف معًا ماذا يفعل العقل في تلك المعلومات الموجودة في أذهاننا لكي ينتقل منها إلى اكتساب المعرفة الجديدة؟

إذا أردنا أن نفهم ذٰلك فعلينا أن نبحث عن حركةٍ مماثلةٍ يفعلها أكثر الناس في الحياة، وهي الحركات الصناعيّة الّتي يقوم بها الصانع في صناعته للأشياء، ولنأخذ مثالًا على ذٰلك: النجّار عندما يصنع كرسيًّا.

فهو أوّلًا يقوم باختيار الموادّ الخامّ المناسبة للكرسيّ، كألواح الخشب مثلًا، ثمّ يقوم ثانيًا بتقطيع هٰذا الأخشاب وترتيبها على

صورةٍ معيّنةٍ، هي صورة الكرسيّ، ومهندس البناء يفعل نفس الشيء عندما يأتي بموادّ البناء المناسبة للبيت، ثمّ يقوم بترتيبها على الصورة المناسبة لصورة البيت. وكلّ صانعٍ يفعل نفس الشيء، كصانع الملابس وصانع السيّارات وصانع الحواسيب وغيرها.

إذن فالصانع في كلّ هٰذه الحالات يقوم في الواقع بحركتين، حركةٍ لانتخاب الموادّ الخامّ المناسبة للمصنوع، وحركةٍ لترتيب تلك الموادّ على الصورة المناسبة لإنتاج المصنوع.

فكذٰلك الحركة التفكيريّة للعقل، إذ ينتخب العقل المعلومات المناسبة للمطلوب أوّلًا، ثمّ يقوم بترتيبها على الصورة المناسبة له ثانيًا، ليصل إلى النتيجة المطلوبة، وعليه فالتفكير حركةٌ صناعيّةٌ موادّها المعلومات.

قال صاحب (المحاكمات) القطب الرازيّ: «**فبالحركة الأولى تحصل مادّة الفكر، وبالثانية الصورة، ولا بدّ منهما في الفكر الصناعيّ، أمّا الحركة الأولى فلأنّ المطلوب ليس يحصل من أيّ مبدإٍ اتّفق، بل لا يحصل إلّا من مبادئ مناسبةٍ له، ولا الحركة الثانية، فلأنّ المبادئ لا تنساق إلى المطلوب كيفما اتّفقت، بل إذا وقعت على ترتيبٍ وهيئةٍ مخصوصةٍ، ولا شكّ أنّ تحصيل الموادّ المناسبة وترتيبها**

على وجهٍ يؤدّي إلى المطالب لا يتمّان إلّا بالمنطق»[1].

وكما أنّ الخطأ أو العيب في الصناعة يقع من جهتين، إمّا في انتخاب الموادّ الرديئة أو المغشوشة، أو لسوء ترتيبها على الصورة الصحيحة، فكذٰلك الخطأ في التفكير، إمّا أن يكون بسبب خطإ المعلومات الّتي انطلقنا منها، أو بسبب سوء ترتيبها.

وكما أنّ الصانع الماهر هو الّذي يعرف كيف ينتخب الموادّ الجيّدة وكيف يرتّبها على أحسن وأجمل وأدقّ صورةٍ، كذٰلك المفكّر الماهر، هو الّذي يعرف كيف ينتقي المعلومات الصحيحة والدقيقة، ثمّ يرتّبها ويركّبها على الصورة الصحيحة للوصول إلى النتيجة الصحيحة؛ ومن أجل ذٰلك فقد مسّت الحاجة إلى صناعةٍ فكريّةٍ تعلّمنا ذٰلك، وهٰذه هي صناعة المنطق الّتي نريد أن نتحدّث عنها في الفصول اللاحقة بنحوٍ تفصيليٍّ، ولٰكن بأسلوبٍ واضحٍ وجذّابٍ إن شاء الله.

---

(1) الرازيّ، قطب الدين محمّد، حاشية الإشارات والتنبيهات: ص 10.

الفَصۡلُ ٱلثَّالِثُ

قوانين التفكير

أوّلًا: التفكير المنضبط

بعد أن تعرّفنا في الفصل السابق على عمليّة التفكير الّتي نكتسب من خلالها العلم والمعرفة الجديدة، وبينّا أنّها كأيّ حركةٍ صناعيّةٍ مركّبةٌ من حركتين: الأولى لانتخاب المعلومات المناسبة للمطلوب، والثانية للتأليف بينها بالنحو المناسب؛ من أجل الوصول إلى النتيجة الصحيحة، نريد أن نبيّن ابتداءً من هٰذا الفصل كيفيّة انتخاب المعلومات الصحيحة، وهي تمثّل قانون التفكير الأوّل، ثمّ كيفيّة ترتيبها على الصورة المناسبة، وهي تمثّل قانون التفكير الثاني، وبذٰلك نكون قد تعرّفنا على قواعد التفكير الصحيح، الّتي تمثّل قوانين العقل الواعي.

ونحن ـ وكما وعدناكم ـ لا نريد أن نلقّن القارئ هٰذه القوانين أو أن نفرضها على عقله، كما يفعل الآخرون؛ لأنّها قوانين نابعةٌ من الفطرة الإنسانيّة المشتركة بيننا.

فهيّا بنا نستكشف معًا بكامل وعينا هٰذه القوانين العقليّة.

1. القانون الأوّل

في البداية أقول: لو كانت كلّ المعلومات الّتي في أذهاننا مبهمةً وغامضةً، لم نتمكّن من أن نفهم أيّ شيءٍ، ولا أن نصدّق بأيّ شيءٍ، ولو كانت كلّها واضحةً لدينا، لعرفنا كلّ شيءٍ، وما شككنا في أيّ شيءٍ، ولٰكنّ الواقع والوجدان ينبّؤنا بأنّنا نعلم بعض الأشياء، ونصدّق بها، ونجهل البعض الآخر، وهٰذه الأشياء المعلومة لدينا إمّا أن تكون واضحةً بذاتها لدينا، وإمّا أن تكون قد تمّ توضيحها بمعلوماتٍ واضحةٍ بذاتها عندنا، فلنبحث معًا عن تلك المعلومات الواضحة بنفسها لدينا.

نحن إذا تأمّلنا معًا المعلومات الموجودة في أذهاننا وقمنا بتحليلها، فسنجد أنّها تتفاوت في الوضوح والإبهام بالنسبة إلى عقولنا، فهناك بعض المفاهيم والتصوّرات الواضحة عند كلّ العقول لا تحتاج إلى من يبيّنها لنا، مثل مفهوم الذات والوجود والعدم، والاستحالة والإمكان، والشكّ واليقين و...، وهناك مفاهيم مبهمةٌ تحتاج إلى من يوضّحها لنا، مثل مفهوم الذرّة والبروتون والطاقة والنفس والروح.

والسرّ في هٰذا الوضوح المفهوميّ ليس أمرًا نسبيًّا كما يتوهّم بعض المشكّكين، وإنّما بسبب بساطة المفهوم، بحيث لا يفتقر إلى أجزاءٍ أوضح منه لكي تعرّفه، هٰذا بالإضافة إلى عموميّته، وكثرة استعماله.

وهٰذه المفاهيم الواضحة بذاتها هي الّتي تدخل بعد ذٰلك في تعريف غيرها من المفاهيم غير الواضحة، ولولاها ما فهمنا أيّ شيءٍ.

كما أنّ هناك أمورًا يصدّق بها العقل بنحوٍ تلقائيٍّ، ولا يشكّ في صدقها، ولا تحتاج إلى دليلٍ يدلّ عليها لوضوحها عند العقل، مثل وجود أنفسنا، ووجود الأشياء المحسوسة في الخارج من الأجسام والألوان والأشكال والأنغام، الّتي نؤثّر فيها، ونتأثّر بها، ومثل قاعدة امتناع اجتماع النقيضين، بمعنى امتناع اجتماع الصدق والكذب، والصواب والخطإ، كأن أحكم بأنّني الآن موجودٌ ومعدومٌ في الوقت نفسه، أو ارتفاعهما، كأن أكون لا موجودًا ولا غير موجودٍ في الوقت نفسه، أو اجتماع الضدّين، كأن نحكم بأنّ هٰذا الجسم أبيض وأسود في الوقت نفسه، وكذٰلك قانون الهويّة، بأنّ الشيء هو نفسه، ومحالٌ ألّا يكون كذٰلك، أو قانون السببيّة مثل ضرورة احتياج كلّ شيءٍ حادثٍ ـ لم يكن موجودًا ثمّ وجد ـ إلى سببٍ يخرجه من العدم إلى الوجود، فعندما يدقّ جرس الباب أو الهاتف، نعلم بأنّ هناك شخصًا على الباب، أو أنّه يتّصل بنا دون أن نراه، وهٰكذا.

فهٰذه كلّها أمورٌ نصدّق بها مباشرةً، ويسلّم بها العقل بتلقائيّةٍ.

وهناك على العكس من ذٰلك، قضايا ومسائل غامضةٌ تحتاج إلى دليلٍ يثبت صحّتها، مثل أنّ الجسم يتركّب من ذرّاتٍ، وأنّ الذرّة

تتكوّن من إلكتروناتٍ وبروتوناتٍ ونيترروناتٍ، أو أنّ الطاقة تتحوّل إلى مادّةٍ، والمادّة إلى طاقةٍ، أو أنّ النفس مجرّدةٌ، ومثل وجود مبدإٍ إلٰهيٍّ واحدٍ عليمٍ قديرٍ، أو أنّ هناك حياةً بعد الموت، وغير ذٰلك من القضايا غير البدهيّة الّتي تفتقر إلى دليلٍ يدلّ عليها.

والسبب الحقيقيّ لوضوح هٰذه القضايا هو تضمّن أحد طرفيها في الآخر بلا واسطةٍ، إمّا محمولها في موضوعها، أو العكس، ممّا يجعل الحمل من باب حمل الشيء على نفسه.

فمثلًا، لو قلنا: "النقيضان لا يجتمعان"، فعند تحليل الموضوع، نجد أنّ معنى النقيضين هو المفهومان اللذان إذا ثبت أحدهما انتفى الآخر، وهو نفس معنى "لا يجتمعان"، فالمحمول إذن مأخوذٌ في حدّ الموضوع، وعندما نقول: "الأربعة نصف الثمانية"، فعند تحليل المحمول، نجد معناه أنّ الأربعة تنقسم الثمانية إليها وإلى ما يساويها، وهٰكذا بقيّة القضايا البدهيّة.

وبعبارةٍ أخرى لولا مبدأ "امتناع التناقض"، ما استطعنا أن نحكم على أيّ شيءٍ؛ لأنّ الحكم هو ترجيح أحد طرفي النقيض، ولولا امتناع ارتفاعهما، ما استطعنا أن نحصر الحكم بين الصواب والخطإ، ولولا قانون الهويّة، ما استطعنا أن نثبت شيئًا لشيءٍ، وهٰكذا.

فالنتيجة أنّه لولا وجود مثل هٰذه المبادئ العقليّة البدهيّة، لبطل العلم والتعليم والتعلّم، وما استطعنا أن نفهم أيّ شيءٍ أو نصدّق بأيّ شيءٍ.

وبناءً على ما بيّنّا، فإنّ القانون الأوّل في التفكير العقليّ المنطقيّ الصحيح المتعلّق بكيفيّة انتخاب المعلومات الصحيحة الّتي ننطلق منها في عمليّة التفكير، هو أن نبدأ تفكيرنا من مفاهيم واضحة بذاتها عند العقل؛ لتوضيح المفاهيم الغامضة، أو أن نبدأ تفكيرنا بالاعتماد على قضايا واضحةٍ كهٰذه لإثبات القضايا غير الواضحة عند العقل، وبالتالي نكون قد بنينا تفكيرنا وأفكارنا على أسسٍ عقليّةٍ فطريّةٍ مشتركةٍ بيننا، متينةٍ وواضحةٍ.

2.القانون الثاني

بعد أن استكشفنا معًا القانون العقليّ الأوّل في التفكير الصحيح، حول كيفيّة انتخاب المعلومات الصحيحة، يأتي الدور الآن لنستكشف معًا القانون الثاني المتعلّق بكيفيّة ترتيب المعلومات على الصورة الصحيحة، فنقول:

إنّ هناك ثلاث طرقٍ لترتيب المعلومات في الذهن وإنشاء الدليل:

أمّا الطريق الأوّل، فهو أن ينطلق الذهن من مبادئ عامّةٍ كلّيّةٍ

يعتقد بها كأصلٍ مسلّمٍ عنده، إمّا لوضوحها عند العقل، كالمسلّمات المنطقيّة والفلسفيّة والرياضيّة، أو لثبوتها بالتجربة العلميّة كالأصول الفيزيائيّة، أو لشهرتها، أو ثقةً بقائلها. ثمّ يقوم بتطبيقها بعد ذٰلك على مصاديقها الجزئية؛ ليستنبط منها نتيجةً معيّنةً أو حكمًا خاصًّا، وهو سلوكٌ تفكيريٌّ بدهيٌّ من العامّ إلى الخاصّ، أو من الكلّيّ إلى الجزئيّ، وسرّ بداهته أنّ العامّ موجودٌ في الخاصّ، والكلّيّ موجودٌ في الجزئيّ، ولٰكن مع قيدٍ خاصٍّ، فبالتالي يسري حكم الكلّيّ والعامّ، إلى الجزئيّ والخاصّ تلقائيًّا، وهٰذا ما يسمّيه الحكماء بالقياس العقليّ.

ويمكن لنا أن نضرب أمثلةً مختلفةً لهٰذا القياس العقليّ، فمثلًا من يعتقد بأنّ كلّ موجودٍ حادثٍ يحتاج إلى سببٍ، فيطبّقه على هٰذا الصوت الحادث، أو المرض الحادث، ويستنتج بأنّ له سببًا، أو يعتقد بأنّ كلّ مثلّثٍ مجموع زواياه 180 درجةً، فيعتقد أنّ هٰذا المثلّث مجموع زواياه أيضًا كذٰلك، ومن يعتقد أنّ كلّ خمرٍ حرامٌ، يعتقد تلقائيًّا أنّ هٰذا الخمر حرامٌ، وهٰكذا سائر التطبيقات العامّة للقضايا العلميّة أو الدينيّة أو العرفيّة.

ومن الواضح أنّ هٰذا النحو من التطبيق الذهنيّ للأشياء على مصاديقها الجزئيّة، يستلزم حصول النتيجة بالضرورة، وهو أسلوبٌ نستعمله بكثافةٍ في حياتنا اليوميّة لإثبات أيّ رأيٍ أو اعتقادٍ أو نفيه.

قال ابن سينا: «**وأمّا القياس فهو العمدة، وهو قولٌ مؤلّفٌ من أقوالٍ إذا سلم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قولٌ آخر**»[1].

ولٰكن من الواضح أيضًا أنّ هٰذا النحو من القياس، وإن كان ملزمًا من ناحية الترتيب والشكل والصورة، إلّا أنّ صحّة إنتاجه تتوقّف على صحّة المعلومات المستعملة فيه، فلو اعتمدنا على مبادئ وأصولٍ كلّيّةٍ صحيحةٍ، فسيكون استنتاجنا صحيحًا، وإن استعملنا معلوماتٍ خاطئةً أو موهومةً، فستكون النتيجة كذٰلك، فيكون مثله كالقصر الجميل المبنيّ على الرمال.

وأمّا الطريق الثاني، فينطلق بالعكس من مبادئ جزئيّةٍ محسوسةٍ للوصول إلى نتائج كلّيّةٍ عامّةٍ، ويُسمّى بالاستقراء، ويستعمل بكثرةٍ في المجالات العلميّة والعلوم الإنسانيّة كعلم النفس والاجتماع، مثلما نستنتج أنّ أسباب الطلاق في المجتمع هو الفقر، أو أسباب الإدمان على المخدّرات هي البطالة مثلًا، وذٰلك بتتبّع أحوال الأفراد المطلقين أو المدمنين واستقرائها؛ لنصل إلى نتائج كلّيّةٍ نقوم بتعميمها على كلّ الحالات.

وملاك تعميم الحكم في الاستقراء، هو اعتبار المستقرئ، الأفراد المستقرأة عنده بمثابة كلّ أفراد الطبيعة.

---

(1) ابن سينا، الحسين، الإشارات والتنبيهات: ص 233.

ولٰكن من الواضح أنّ هٰذا الطريق لا يفيد إلّا الظنّ بالنتيجة؛ لأنّه لم يستقرئ جميع الأفراد في الواقع، بل استقرأ فقط عيّنةً محدودةً منهم؛ ولذٰلك يكون تعميمه للحكم على جميع الأفراد في المستقبل ليس يقينيًّا.

ومن هنا نفهم أنّ صورة الاستدلال القياسيّ تفيدنا استنتاجًا يقينيًّا ملزمًا من حيث الشكل لا المضمون، على خلاف الاستدلال الاستقرائيّ، فلا يفيدنا إلّا الظنّ بالنتيجة؛ ولذٰلك فلا ينبغي تقديم المنهج الاستقرائيّ على القياسيّ كما يفعل بعض المفكّرين في الغرب، ويحصرون مطلق المعرفة فيه، ويسمّونه بالمنهج العلميّ، بل لجوؤنا إلى الاستقراء إنّما يكون بعد عدم قدرتنا على إقامة الدليل القياسيّ لعدم وجود حكمٍ كلّيٍّ سابقٍ نعتمد عليه أو ننطلق منه.

والجدير بالذكر أنّ الاستقراء مرجعه في الحقيقة إلى القياس، وإن كان يختلف عنه في بداية السلوك الاستدلاليّ.

قال المحقّق الطوسيّ: «القياس والاستقراء يختلفان بتبادل الأصغر والأوسط، فالقياس أن تقول: كلّ إنسانٍ وفرسٍ وطائرٍ حيوانٌ، وكلّ حيوانٍ يحرّك فكّه الأسفل، والاستقراء أن تقول: كلّ حيوانٍ إمّا إنسانٌ أو فرسٌ أو طائرٌ وكلّها يحرّك فكّه الأسفل، فالخلل فيه يقع من جهة الصغرى»[1].

---

(1) الطوسيّ، نصير الدين محمّد، شرح الإشارات والتبيهات: ص 231.

أمّا الطريق الثالث، فهو استدلالٌ من الجزئيّ إلى الجزئيّ، حيث يقوم المستدلّ بإسراء حكمٍ جزئيٍّ معلومٍ يكون بمثابة الأصل، إلى جزئيٍّ آخر مجهولٍ، يكون بمثابة الفرع؛ لوجود تشابهٍ بينهما، ويسمّى بالتمثيل.

والسبب المسوّغ للانتقال من حكم الأصل إلى الفرع، هو الظنّ بكون ملاك الحكم فيهما واحدًا، ويسمّونه بعلّة الحكم، بحيث يصبح الجزئيّ المجهول، بمثابة مصداقٍ لموضوع هٰذا الحكم المعلوم.

وقد أفرط بعض اللغويّين والفقهاء والمتكلّمين في استعمال الاستدلال التمثيليّ، إذ استنبطوا منه الكثير من الأحكام اللغويّة والفقهيّة والكلاميّة بإرجاعها إلى أصولٍ لغويّةٍ أو شرعيّةٍ، أو عرفيّةٍ معلومة الحكم عندهم.

وما قلناه في الاستقراء نقوله في التمثيل، إذ يكون مرجعه أيضًا إلى قياسٍ، ولٰكن مختلّ الكبرى.

قال المحقّق الطوسيّ: «بعض المتكلّمين والفقهاء يستعملون التمثيل، أمّا المتكلّمون ففي مثل قولهم للسماء: محدثٌ؛ لكونه متشكّلًا كالبيت ويسمّون البيت وما يقوم مقامه شاهدًا، والسماء غائبًا، والمتشكّل معنًى جامعًا والمحدث حكمًا، ولا بدّ في التمثيل التامّ من هٰذه الأربع، والفقهاء لا يخالفونهم إلّا في اصطلاحاتٍ. وإذا

ردّ التمثيل إلى صورة القياس صار هٰكذا: السماء متشكّلٌ، وكلّ متشكّلٍ، فهو محدثٌ كالبيت، فيكون الخلل من جهة الكبرى»[1].

النتيجة

وفي النهاية، وبناءً على ما بيّنّاه، يكون قانون التفكير الصحيح، هو أن ننتخب المعلومات العقليّة الصحيحة الواضحة عند العقل أوّلًا، ثمّ نقوم بترتيبها على الشكل القياسيّ؛ لنصل إلى النتيجة بنحوٍ يقينيٍّ صادقٍ وموضوعيٍّ.

وهٰذا الدليل الصحيح الكامل من ناحية الشكل والمضمون يُسمّى بالدليل العقليّ البرهانيّ، وهو الّذي يضمن لنا الاعتقاد اليقينيّ الصادق والموضوعيّ، المجرّد عن الظنون والأوهام.

قال العلّامة الحلّيّ: «البرهان قياسٌ مؤلّفٌ من يقينيّاتٍ ينتج يقينيًّا بالذات اضطرارًا، والقياس صورته واليقينيّات مادّته، واليقين المستفاد غايته، فكلّ حجّةٍ لا بدّ فيها من مقدّمتين، وتانك المقدّمتان قد تكونان يقينيّتين، وقد لا تكونان، ونعني باليقين اعتقاد الشيء على ما هو عليه، مع اعتقاد امتناع النقيض، فكلّ

---

(1) المصدر السابق: ص 232.

حجّةٍ مؤلّفةٌ من مقدّمتين يقينيّتين لإنتاج يقينيٍّ يسمّى برهانًا»[1].

ومن الواضح أنّ هٰذا البرهان كما يمكن استعماله في الموضوعات المحسوسة كالفيزياء والهندسة، فإنّه يمكن استعماله أيضًا في الموضوعات غير المحسوسة المتعلّقة بفلسفة الحياة والوجود، كما في الفلسفة الميتافيزيقيّة، وبالتالي فلا معنى للتعامل المزدوج مع هٰذا العقل كما يفعل أكثر الناس، إذ استعملوا العقل في حياتهم المادّيّة، وعطّلوه في حياتهم المعنويّة، الأمر الّذي أدّى إلى الارتقاء المادّيّ والانحدار المعنويّ في المجتمعات البشريّة.

وإلى هنا نكون قد انتهينا باختصارٍ من بيان القانون الصحيح للتفكير العقليّ الواعي، الّذي ينبغي علينا الاعتماد عليه، لا سيّما في بناء رؤيتنا عن الإنسان والحياة.

أمّا كيف يفكّر الآخرون الّذين لا يعلمون هٰذا القانون العقليّ البدهيّ، أو لا يبالون به، فنتكلّم عنه في الفصل التالي إن شاء الله.

---

(1) الحلّيّ، حسن بن يوسف، الجوهر النضيد: ص 199.

ثانيًا: التفكير غير المنضبط

بيّنّا فيما سبق عمليّة التفكير، وقوانين التفكير الصحيح للعقل الواعي، في كيفيّة انتخاب المعلومات الصحيحة، وترتيبها على الصورة المناسبة؛ من أجل تحصيل العلم اليقينيّ الواقعيّ بنحوٍ موضوعيٍّ ثابتٍ، لا بنحوٍ ظنّيٍّ نسبيٍّ متغيّرٍ.

وعلى الرغم من وضوح هٰذا القانون من الناحيتين الصوريّة والمضمونيّة، إلّا أنّه أضحى مهجورًا في حياتنا، ومجتمعاتنا البشريّة، وهٰذا مرجعه إلى عدّة عوامل داخليّةٍ وخارجيّةٍ أدّت إلى إقصاء هٰذا القانون الإنساني الضروريّ عن حياتنا الفرديّة والاجتماعيّة.

وسنشير باختصارٍ إلى هٰذه الأسباب؛ لكي نقف على جذور المأساة الإنسانيّة الّتي تعيشها مجتمعاتنا البشريّة:

1. **العوامل الداخليّة**: وهي العوامل الّتي منعت الناس من التفكير الصحيح، وحالت بينهم، وبين هٰذا القواعد المنطقيّة الضروريّة:

ـ استصعاب التفكير العقليّ المستقلّ: وهو من أكبر موانع

التفكير الصحيح، إذ يميل أكثر الناس إلى الركون إلى الدعة والراحة، وتفضيل تحصيل الاعتقادات والرؤى المعنويّة الجاهزة من العرف الاجتماعيّ، أو من خلال ذوي الخبرة من أكابر المجتمع، من الرموز الفكريّة والدينيّة الّتي يثقون بها، ويسلّمون بآرائهم.

ونحن نقول لهم: إنّ التفكير العقليّ المستقلّ، وإن كان يبدو صعبًا في البداية، ولٰكنّه في الواقع أمرٌ فطريٌّ مركوزٌ في أنفسنا، وقد خلقنا الباري ـ تعالى ـ مؤهّلين لتلك المعرفة العقليّة، كما أنّه ليس بأصعب من تحصيل الرزق المادّيّ لأجسامنا الفانية، فمن باب أولى يكون تحصيل المعرفة الواقعيّة الصحيحة لأجل حفظ وتكميل نفوسنا الباقية، يستحقّ المزيد من الجهد والعناء، فلا مبرّر لهٰذا التكاسل، والاعتماد على الآخرين في مثل تلك القضايا المصيريّة.

ـ الخوف من التفكير العقليّ المنطقيّ: إذ يخشى الكثير من الناس، من المراجعة المنطقيّة النقديّة لمبادئ تفكيرهم وأفكارهم واعتقاداتهم الدينيّة المقدّسة عندهم، أو العرفيّة المأنوسة لديهم، خوفًا من أن يتبيّن بطلانها، ممّا قد يوقعهم في الغالب في مواجهاتٍ كبيرةٍ مع أنفسهم، أو مع بيئتهم الّتي يعيشون فيها، وهٰذا الّذي يدعوهم إلى التعصّب والتطرّف من باب الدفاع عن اعتقاداتهم الّتي ورثوها تلقينًا.

ونقول لهم: لم الخوف؟ أمن الواقع؟! بل ما يستحقّ الخوف هو التلبّس بالأفكار الباطلة، ومن أن تتحكم فينا الأوهام والخرافات، وتقودنا إلى التعاسة والشقاء في الدنيا والآخرة، هٰذا هو ما ينبغي أن نخشاه، وأن نعمل له ألف حسابٍ، فالاعتقاد الصحيح والواقعيّ هو وحده القادر على أن يضمن لنا الانسجام النفسيّ والاجتماعيّ، وييسّر لنا الحياة الكريمة.

ـ توهّم عدم وجود قانونٍ علميٍّ موضوعيٍّ للعقل في الأمور المعنويّة، بل دوره محصورٌ في الأمور الرياضيّة والفيزيائيّة، كما يزعم كنط (Immanuel Kant) أنّ العقل متناقضٌ مع نفسه ميتافيزيقيًّا.

يقول: «إنّ تناقضات العقل مع نفسه الّتي لا مجال لإنكارها، والّتي لا مفرّ منها كذٰلك في الطريقة الدوغمائيّة (أي اليقينيّة) قد عرّت منذ زمنٍ طويلٍ أنواع الميتافيزيقا القائمة حتّى الآن من كلّ تقديرٍ»[1].

ويقول أيضًا: «بما أنّ الفلسفة مجرّد معرفةٍ عقليّةٍ وفقًا لأفاهيم (أي مفاهيم)، فإنّه ليس فيها أيّ مبدإٍ يستحقّ اسم مسلّمةٍ... فليس هناك إذن ما يتضمّن البراهين سوى الرياضيّات؛ لأنّها لا تشتقّ

---

(1) كانط، إمانوئيل، نقد العقل المحض: ص 53.

معرفتها من أفاهيم، بل من بناء الأفاهيم، أعني الحدس»[1].

يقصد بالحدس هنا الإدراك الحسّيّ في قالبي المكان للهندسة والزمان للحساب، وبالتالي فهو لا يؤمن بأيّ إدراكٍ عقليٍّ قبليٍّ محضٍ مجرّدٍ عن الزمان والمكان.

وهٰذا هو ما يروّج له خصوم العقل بجيمع اتّجاهاتهم؛ من أجل إقصائه عن حياتنا الثقافيّة الفرديّة والاجتماعيّة، وبناءً عليه فلا معنى للتفكير العقليّ المستقلّ في أمورٍ معنويّةٍ غير محسوسة كهٰذه.

ونحن نقول وكما بيّنّا سابقًا: إنّ العقل واحدٌ، وقوانينه المنطقيّة واحدةٌ، سواءٌ تعلّقت بالموضوعات المادّيّة المحسوسة كالرياضيّات والفيزياء، أو تعلّقت بالموضوعات المعنويّة المجرّدة عن المادّة كالفلسفة. بل قد تبيّن لنا أنّ المبادئ العقليّة الأولى المجرّدة عن المادّة، هي أصل كلّ العلوم والمعارف الإنسانيّة، بما فيها العلوم المادّيّة، وعليها تعتمد في اكتساب مشروعيّتها العلميّة.

2. العوامل الخارجيّة: وهي الاتّجاهات الفكريّة المناوئة للعقل والإنسانيّة، وتسعى لتشويه العقل، وإقصائه عن الحياة، ومنع الناس بشتّى الوسائل من الوصول إلى التفكير العقليّ الصحيح؛ لكي تتمكّن

---

(1) المصدر السابق: ص 356.

بعدها من الهيمنة على الشعوب المستضعفة، وتحقيق أهدافها غير المشروعة، وهي الاتّجاه المادّيّ والروحيّ والدينيّ المتشدّد.

وسوف نتعرّض بالنقد المنطقيّ لكلّ هٰذه التيّارات الفكريّة المسيّسة في الفصول الأخيرة من الكتاب إن شاء الله تعالى.

النتيجة: من يجهل هٰذا القانون، أو يعلمه ولٰكن لا يريد أن يلتزم به في تفكيره كأكثر الناس، إمّا بدافع الكسل، والرغبة في الاتّكال على الآخرين، أو الخوف من مخالفة العرف المشهور، أو كلام الأكابر، أو لمخالفة هٰذا النحو من التفكير لمصالحه الشخصيّة أو الفئويّة، فيلجأ إلى نحوٍ آخر من التفكير، يعتمد فيه على مبادئ أخرى غير تلك المبادئ العقليّة الواضحة.

منها أن يعتمد على عقائده الدينيّة الموروثة، الّتي توارثها من آبائه وأجداده، ويعتبرها أمورًا مسلّمةً ومقدّسةً، وغير قابلةٍ للبحث والنقاش، وهٰذا هو التفكير الدينيّ الكلاسيكيّ.

ومنها أن يعتمد على المبادئ والقيم العرفيّة المأنوسة، والعادات والتقاليد المألوفة الّتي نشأ وترعرع عليها في بيئته الاجتماعيّة، وهٰذا ما نسمّيه بالتفكير العرفيّ التقليديّ، أو تفكير العقل الجمعيّ.

أو يعتمد على أقوال الأكابر الّذين يثق بهم وبأفكارهم، ويقتدي بهم من الرموز الدينيّة أو الفكريّة والسياسيّة المختلفة، ويتعصّب لها، ويتلقّاها بالتسليم المطلق، ولا يفكّر في مخالفتها أبدًا، وهو ما نسمّيه بالتفكير التبعيّ، أو التفكير الفئويّ الحزبيّ.

ومنها أن يعتمد على حسّه وخياله في كلّ شيءٍ، وهٰذا هو التفكير المادّيّ السطحيّ الوهميّ.

أو يعتمد على التفكير الّذي يتناسب مع مصالحه الشخصيّة أو الفئويّة، سواءٌ كانت اجتماعيّةً أو سياسيّةً، وهٰذا هو التفكير النفعيّ البراغماتيّ.

ومن الواضح أنّ كلّ هٰذه الطرق غير المنطقيّة، هي طرقٌ نسبيّةٌ متغيّرةٌ بتغيّر المكان والزمان والأشخاص، ولا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن تضمن لنا بنحوٍ يقينيٍّ صحّة الفكر والرؤية والاعتقاد.

وللأسف الشديد فإنّ هٰذه الأنماط التفكيريّة الشائعة، هي الّتي تترسّخ في العقل الباطن، وتتحكّم بنحوٍ تلقائيٍّ في مواقفنا وسلوكيّاتنا في هٰذه الحياة، وتوقعنا إمّا في الإفراط أو التفريط، وتصبح من مبادئ الانحراف الفكريّ، والفرقة والاختلاف، والصراعات القوميّة والطائفيّة بين الشعوب في كلّ مكانٍ وزمانٍ.

ومن أجل أن نتجنّب الوقوع في التفكير الخاطئ؛ هناك شروطٌ ينبغي مراعاتها، وموانع ينبغي رفعها.

أمّا الشرائط فهي:

- تعلم هٰذه القوانين، حيث إنّ الجاهل بهٰذه القوانين يتعذّر عليه تحقيقها في الواقع؛ لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه، وهٰذه القوانين، وإن كانت مبادئها فطريّةً معلومةً للجميع، إلّا أنّ المعرفة التفصيليّة بها، وبأقسامها، وكيفيّة تطبيقها، تحتاج إلى تعليمٍ، فينبغي على الإنسان الّذي يريد أن يكون مستقلًّا في تفكيره، أو يطرح نفسه مفكّرًا ومنظّرًا أو مرشدًا للآخرين، أن يتعلّم الحدّ الأدنى من هٰذه القوانين المنطقيّة، وإلّا فما الفرق بينه وبين الآخرين؟!

- مراعاة هٰذه القوانين في تفكيره، وأن يُعوّد نفسه ذٰلك، حتّى تصبح ملكةً خلقيّةً راسخةً عنده، ويتمتّع بالتفكير المنطقيّ بالفعل، لا أن يتعلّمها، ثمّ يعرض عنها ويعتمد طرق التفكير العرفيّة، والتقليديّة والاستحسانيّة كما يفعل عوامّ الناس.

- اعتماد التجرّد والموضوعيّة في تفكيره، بعيدًا عن الضغوط الدينيّة والمذهبيّة والعرفيّة، أو تسلّط الوهم والأحاسيس على تفكيره؛ حتّى يتمتّع بالنزاهة الفكريّة في أحكامه واعتقاداته.

أمّا الموانع، فهي:

- التعصّب والجزم بلا دليلٍ (الدوجماطيقيّة): وهو ليس بسبب الاعتقاد اليقينيّ المطلق ـ كما يتوهّم البعض ـ بل بسبب الاعتقاد غير المنطقيّ عند أكثر الناس، الّذي غالبًا ما ينشأ من الاعتقادات القبليّة (pre-judgments) المبتنية على الأعراف الاجتماعيّة المأنوسة أو تقليد الأكابر، ويكون دائمًا مانعًا حتّى عن الاستماع إلى الرأي الآخر.

- تقديم المصلحة الشخصيّة أو الفئويّة؛ إذ تجعل الإنسان يلوي عنق الأدلّة من أجل الوصول إلى نتائج تناسب مصالحه الدنيوية، أو اتّجاهه الفكريّ المعروف، فلا يستمع إلى الآراء المناقضة له، ويصدّق دائمًا ما يحب أن يصدّقه.

التسرّع في التصديق أو الإنكار دون تروٍّ، أو دون مراجعةٍ لمبادئ تفكيره وصحّتها، ممّا يجعله غالبًا في معرض الخطإ.

الفصل الرابع

التعقّل

أوّلًا: حقيقة الإنسان

بعد أن تعرّف الإنسان العاقل على قوانين التفكير الصحيح، وشرائطه الموضوعيّة اللازمة، وموانعه الحقيقة الّتي تحول بيننا وبين معرفة تلك القوانين، أو استعمالها وتطبيقها في حياتنا اليوميّة، يمكنه الآن أن يفتح نافذة الوجود الواسعة؛ ليطلّ من خلالها على حقيقة الواقع الّذي يعيش فيه، ويحيط به من كلّ الجهات، فيتعرّف أوّلًا بنحوٍ واقعيٍّ مجرّدًا عن الظنون والأوهام على حقيقة ذاته، إذ إنّ من جهل نفسه، فهو بغيره أجهل، ثمّ يبحث عن حقيقة المبدإ الإلٰهيّ الأوّل لهٰذا العالم كلّه الّذي خلقنا وخلقه لنا، ثمّ بعد ذٰلك يبحث عن مصيره بعد الموت، وهل أنّ الحياة في هٰذا العالم هي آخر حياةٍ لنا، وليس بعدها إلّا العدم؟ أم أنّها متّصلةٌ بحياةٍ أخرى أبديّةٍ لا موت فيها.

وفي الواقع فإنّ هٰذه الرؤية الوجوديّة العامّة الشاملة، تمثّل فلسفة الحياة عندنا، من أين؟ وفي أين؟ وإلى أين؟

ومنها ينطلق الإنسان العاقل ليؤسّس منظومته القيميّة الأخلاقيّة والاجتماعيّة على أساسٍ واقعيٍّ متينٍ يرسم له سلوكه، ونمط حياته،

ويحدّد له مصيره في هٰذه الحياة وما بعدها. فلنشرع أوّلًا في هٰذا الفصل بالبحث عن حقيقة ذواتنا بالمنهج العقليّ البرهانيّ القويم، الّذي يضمن لنا الرؤية الواقعيّة الصحيحة بنحوٍ علميٍّ منطقيٍّ، فنقول:

إنّ معرفة الإنسان حقيقة نفسه يُعدّ من أهمّ المعارف في هٰذه الحياة ومن أشرفها؛ إذ إنّها تنعكس بقوّةٍ على معرفته بفلسفة وجوده في هٰذا العالم، وتشخيص كمالاته الحقيقيّة المنسجمة مع طبيعته الذاتيّة، وبالتالي أخلاقه وسلوكه ونمط حياته في هٰذه الدنيا، وفوق كلّ ذٰلك مصيره بعد الموت، ولٰكن بشرط أن يعرف نفسه بالطرق العقليّة البرهانيّة المشروعة، لا بالظنون والأوهام.

وقد أولى الفلاسفة والحكماء منذ قديم الزمان أهمّيّةً قصوى لهٰذه المسألة، وبحثوا عنها بالتفصيل في علم النفس الفلسفيّ، وأثبتوا عن طريق براهين عقليّةٍ متعدّدةٍ أنّ النفس والذات الإنسانيّة مجرّدةٌ عن المادّة، وأنّ لها قوًى إدراكيّةً وحركيّةً تدبّر بها البدن المادّيّ، الّذي هو مجرّد آلةٍ لاستكمال النفس الإنسانيّة في هٰذه الحياة، وذٰلك عن طريق الجوارح الخمس والمخّ والأعصاب الّتي تؤمّن للقوّة العقليّة ـ الّتي هي أشرف القوى الإنسانيّة ـ جميع ما تحتاجه من العلوم والمعارف الضروريّة، هٰذا بالإضافة إلى تمكين النفس من تحصيل الفضائل والملكات الأخلاقيّة المختلفة عن طريق الأفعال الاختياريّة، وسوف

نشير باختصارٍ إلى بعض هٰذه البراهين بما يتناسب مع البحث هنا، ومن أراد التفصيل فليراجع بحوث علم النفس الفلسفيّ لكبار الفلاسفة الإلٰهيّين.

1. ماهيّة النفس

أ ـ البرهان الأوّل: أنّ إدراك المعاني الكلّيّة العامّة المجرّدة عن المادّة، وغير القابلة للانقسام، كالحرّيّة والعدالة، لا يمكن أن يكون موضوعها مادّيًّا قابلًا للانقسام، فموضوعها المدرك لها مجرّدٌ عن المادّة كذٰلك.

ب ـ البرهان الثاني: أنّ الإنسان مدركٌ لذاته ولقواه مباشرةً، لا بآلةٍ، ولديه وعيٌ كاملٌ بإدراكاته وانفعالاته المختلفة، لا كالآلة الحاسبة الّتي تعمل بلا وعيٍ، وهٰذا لا يكون إلّا للمجرّد غير المادّيّ؛ لأنّ العلم هو حضور المعلوم للعالم وانكشافه لديه، والنفس المجرّدة قائمةٌ بنفسها لا بالمادّة، فهي حاضرةٌ بنفسها لنفسها، وهٰذا معنى العلم بالذات، وهو الأمر الّذي لم يفهمه المادّيّون والملحدون.

ج ـ البرهان الثالث: أنّ القوى العقليّة تشتدّ مع تقدّم العمر، إلّا أن يصاب الدماغ الّذي هو آلتها بمرضٍ يتلفه، والجسم يضعف بمرور العمر، فهٰذا دليلٌ على كون العقل غير الجسم المادّيّ الّذي يتقادم ويصاب بالشيخوخة.

د ـ البرهان الرابع: لو تصوّر الإنسان نفسه قد وجد دفعةً واحدةً في فضاءٍ مظلمٍ، ليس فيه هواءٌ أو صوتٌ أو رائحةٌ، وهو مغمض العينين، ومفرج الأطراف، بحيث تتعطّل كلّ حواسّه الخمس، فنجده مع ذٰلك يدرك وجود ذاته، ويقول أنا موجودٌ، ممّا يدلّنا على مباينة النفس الإنسانيّة للبدن المادّيّ.

ومن هنا يتبيّن أنّ حقيقة الإنسان إنّما هي بروحه ونفسه المجرّدة، لا بجسمه المادّيّ الزائل.

2. قوى النفس المدركة

وهي القوى المتعلّقة بعمليّة الإدراك أو حفظه، وقد نصّ عليها الفلاسفة الإلٰهيّون في كتبهم:

أ ـ القوى المدركة الظاهريّة: وهي الجوارح الخمس:

- الباصرة: وهي الموجودة في شبكيّة العين، والعصب البصريّ.
- السامعة: الموجودة في صماخ الأذن (الطبلة).
- الشامّة: الموجودة في داخل غشاء الأنف.
- الذائقة: الموجودة في اللسان.
- اللامسة: المنتشرة في كلّ البشرة.

ووجودها من الضروريّات الوجدانيّة، وهي كلّها على اتّصالٍ مباشرٍ مع الأشياء الخارجيّة، وتنقل آثارها لأذهاننا بأمانةٍ، كما يدرك العقل ذٰلك بتكرار المشاهدات تحت الظروف المختلفة، وبالاعتماد على مبادئه العقليّة الأوّليّة[1].

ب ـ القوى المدركة الباطنيّة: وتشمل:

- الحسّ المشترك: وهو مجمع الصور الحسّيّة المختلفة المدركة بالحواسّ الظاهريّة، وبها ندرك أنّ هٰذا الأصفر حلوٌ، أو هٰذا الأزرق حارٌّ.
- القوّة الخياليّة: وهي القوّة الحافظة للصور المحسوسة، ولولاها ما استطعنا أن نستعيدها بعد غيبتها.
- القوّة المتصرّفة: الّتي تحلّل وتركّب الصور الخياليّة، بعد استدعائها.
- القوّة الوهميّة: وهي المدركة للمعاني الجزئيّة، مثل حبّ أمّي أو أبي.
- القوّة الذاكرة: وهي الحافظة للمعاني الجزئيّة بعد إدراكها بالقوّة الوهميّة.
- القوّة العاقلة: وهي من القوى المختصّة بالإنسان دون غيره من الحيوانات، وتنقسم إلى:

(1) المصري، أيمن: أصول المعرفة والمنهج العقليّ.

أوّلًا: العقل النظريّ: وهو أداة التفكير، ووظيفته التجريد والتحليل والتركيب.

ثانيًا: العقل العمليّ: ووظيفته تدبير القوى الحيوانيّة المحرّكة وتوجيهها.

قال الملّا صدرا: «فثبت أنّ للنفس باعتبار ما يخصّها من القبول عمّا فوقها، والفعل فيما دونها قوّتين: علامةً وعمالةً، فبالأولى تُدرك التصوّرات والتصديقات، ويُعتقد الحقّ والباطل فيما يُدرك ويُعقل، ويسمّى بالعقل النظريّ، وبالثانية يستنبط الصناعات الإنسانيّة، ويعتقد القبيح والجميل فيما يترك ويفعل، ويسمّى بالعقل العمليّ»[1].

ج ـ وظائف العقل النظريّ: بعد أن تبيّن أنّ العقل النظريّ هو الّذي يقود عمليّة التفكير في الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وأنّ المعلوم تصوّريٌّ وتصديقيٌّ كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني والثالث، يتبيّن أنّ للعقل النظريّ وظائف تصوّريّةً وأخرى تصديقيّةً:

---

(1) الشيرازيّ، صدر الدين، مفاتيح الغيب: ص 515.

أوّلًا: الوظائف التصوّريّة

وسنبيّنها بحسب الترتيب الطبيعيّ بينها:

○ **التجريد**: وهو يمثّل الخطوة الأولى من التعقّل، وهو انتزاع العقل للمعنى الكلّيّ من جزئيّاته المادّيّة المتخيّلة، فبعد ارتسام الصور الجزئيّة في الخيال، يقوم العقل بتجريدها عن العوارض المادّيّة لا على أن يستخرج المعنى الكلّيّ من داخلها، بل بعد ارتسامها في الخيال وتوجّه العقل إليها يفاض عليه المعنى الكلّيّ المسانخ لها من العقل الفعّال، وهٰذه العمليّة لا تحتاج من العقل أكثر من التوجّه للجزئيّات.

○ **التمييز**: وهو يمثّل الخطوة الثانية للتعقّل، والخطوة الأولى لعمليّة التفكير، إذ يتحرّك العقل بين هٰذه المفاهيم الشخصيّة المعقولة؛ ليميّز أوّلًا بين المتشابهات منها والمتباينات، ثمّ يتحرّك بين المتشابهات منها ليميّز بين الأوصاف المقوّمة الثابتة لها ـ وهي الذاتيّات ـ وبين الأوصاف المتغيّرة اللاحقة غير المقومة لها، وهي العرضيّات.

وهٰذه العمليّة هي الّتي نسمّيها بعمليّة التقسيم أو التحليل العقليّ، وهو تكثير الواحد، والّتي تكون مقدّمةً ضروريّةً بعد ذٰلك لعمليّة التركيب الّذي هو توحيد الكثير، وهاتان العمليّتان التقسيم والتركيب هما العمودان الرئيسيّان في التعليم في المراكز الأكاديميّة والعلميّة.

وهٰذا الكلام يحتاج إلى مزيد بيانٍ، فنقول:

إنّ عمليّة التقسيم العقليّ متقدّمةٌ بطبعها على التركيب العقليّ، والتقسيم إمّا يكون بتقسيم الكلّ إلى أجزائه العقليّة، ويسمّى بالتحليل العقليّ، وهو المرحلة الأولى من مراحل التفكير الإنسانيّ كما قلنا، وهي خطوةٌ ضروريّةٌ أوّليّةٌ لعمليّة التصوّر والتصديق كما سيأتي، وإمّا أن يكون بتقسيم المعنى الكلّيّ إلى جزئيّاته، ويسمّى بالتقسيم المنطقيّ، وهي عمليّةٌ ضروريّةٌ في تقسيم المقولات العشر إلى أنواعها المختلفة، وتقسيم العلوم والمعارف الإنسانيّة، كتقسيمها الإجماليّ إلى الحكمة النظريّة والعمليّة، ثمّ تقسيمها التفصيليّ إلى علومٍ جزئيّةٍ وأبوابٍ وفصولٍ، هٰذا بالإضافة إلى مدخليّتها الهامّة في الأقيسة العقليّة الاستثنائيّة المنفصلة.

أمّا التركيب، فهو على العكس من ذٰلك، ويكون إمّا بتركيب الجزئيّات وإدراجها تحت معنًى كلّيٍّ واحدٍ، ويسمّى بالتصنيف، ويلعب دورًا هامًّا في تصنيف العلوم والكتب والمكتبات العلميّة، والمدارس والاتّجاهات الفكريّة والعلميّة المختلفة، أو يكون بتركيب الأجزاء العقليّة في معنًى عقليٍّ واحدٍ، كتركيب أجزاء الأقوال الشارحة لاكتساب المجهول التصوّريّ، أو تركيب القضايا في مقدّمات الأقيسة لاكتساب المجهول التصديقيّ، وكيفيّة تركيب هٰذه الأجزاء العقليّة مادّةً وصورةً هي على عهدة صناعة المنطق كما قلنا من قبل.

- **اكتساب المجهول التصوّريّ**: وذٰلك بتركيب أجزاء الأقوال الشارحة كما سبق، ويكون إمّا بتركيب الأجزاء الذاتيّة للشيء في معنًى واحدٍ، ويسمّى بالحدّ، أو بتركيب الأجزاء العرضيّة وحدها أو مع الأجزاء الذاتيّة، ويسمّى بالرسم.

ثانيًا: الوظائف التصديقيّة

إنّ الوظيفة التصديقيّة الوحيدة للعقل هي الاستدلال، وهي عبارةٌ عن انتقالٍ من قضيّةٍ معلومةٍ لإثبات قضيّةٍ مجهولةٍ بينهما تناسبٌ ما؛ لكون المدلول لازمًا عن الدليل، ممّا يستلزم التناسب بينهما بناءً على قانوني العلّيّة والسنخيّة، وبما أنّ القضيّة إمّا كلّيّةٌ أو جزئيّةٌ، فلا يتصوّر إلّا أربعة أنحاءٍ من الاستدلال، بحسب القسمة العقليّة الحاصرة، ويرجعان إلى ثلاثة أنحاءٍ، وهي القياس والاستقراء والتمثيل، كما شرحنا ذٰلك في الفصل الثالث.

3. قوى النفس المحرّكة

وتنقسم إلى:

ـ القوى النزوعيّة الباعثة على الحركة، وتشمل:

- القوّة الشوقيّة، وهي قوّةٌ تلقائيّةٌ تنبعث إمّا من القوّة

الشهويّة المحرّكة نحو طلب المنفعة، أو القوة الغضبيّة المحرّكة نحو دفع الضرر.

➢ قوّة الإرادة: وهي قوّةٌ اختياريّةٌ منبعثةٌ عن الشوق، أو عن العقل العمليّ عند الإنسان.

ـ القوى المباشرة للحركة: وهي قوّةٌ فاعلةٌ منبثّةٌ في العضلات تؤثّر فيها بالقبض والبسط عن طريق الأعصاب، وتأخذ أوامرها من الإرادة مباشرةً عن طريق مراكز الحركة في الدماغ.

4. أهمّيّة معرفة الإنسان نفسه

إنّ تلك المعرفة لها أكبر الأهمّيّة في مستوى الرؤية النظريّة والعمليّة للإنسان:

أـ إنّ الإنسان مركّبٌ من جزئين، جزءٍ معنويٍّ، وهي روحه وجوهره الباقي بعد الموت، وجزءٍ مادّيٍّ، وهو الجسم الفاني بعد الموت، وبالتالي على الإنسان أن يعتني بحقيقته الروحيّة الباقية، أكثر من جزئه المادّيّ الزائل، وكما يقول الشاعر العارف:

يا خادم الجسم كم تشقى أتطلب الربح ممّا فيه خسران؟!

فاجهد على النفس واستكمل فأنت بالروح لا بالجسم إنسان

ب ـ إنّ الجسم ليس إلّا أداةً لاستكمال النفس، ووصولها إلى أقصى

كمالها الممكن لها في هٰذه النشأة الأولى، وذٰلك عن طريق تدفّق المعلومات المختلفة من خلاله، وكذٰلك عن طريق حركاته وأفعاله الاختياريّة؛ ولذٰلك وجبت العناية به كوسيلةٍ، وليس كهدفٍ وغايةٍ.

ج ـ إنّ العقل هو أشرف القوى الإنسانيّة، وبه أصبح الإنسان إنسانًا، وتكميل العقل النظريّ بالتعليم، وكماله أن تكون لدية رؤيةٌ واقعيّةٌ صحيحةٌ عن فلسفة الحياة، والمنظومة القيميّة الأخلاقيّة والاجتماعيّة.

وأمّا العقل العمليّ فتكميله بالتربية والتزكية، وكماله في تحصيله لسائر الفضائل الأخلاقيّة، وعلى رأسها ملكة العدالة، والّتي يتمكّن من خلالها من الوصول إلى حالة الاعتدال النفسيّ، في تعامله مع نفسه، ومع الآخرين، ممّا يضمن له السلامة النفسيّة، والألفة الاجتماعيّة.

وكلٌّ من التعليم والتربية إنّما يتحقّقان في هٰذه الحياة من خلال تعلّق النفس بالجسد، الّذي يوفّر للنفس المعلومات الأولى اللازمة للتفكير العقليّ، كما يعين النفس على تحصيل ملكاتها الأخلاقيّة عن طريق أفعالها الاختياريّة.

هٰذا تمام الكلام بالنسبة للرؤية العقليّة للنفس الإنسانيّة، ومن الواضح أنّ من يمتلك تلك الرؤية ويؤمن بها، فسيختلف حاله وسلوكه في الحياة عمن يمتلك رؤيةً مادّيّةً سطحيّةً عن نفسه.

ثانيًا: المبدأ الإلهي

إنّ البحث عن المبدإ الإلٰهيّ لهو من أهمّ المطالب العلميّة والفلسفيّة الّتي لها أكبر الأثر على رؤية الإنسان للحياة، ونمط سلوكه فيها، بل هو من أشرفها بلا ريبٍ.

والإنسان العاقل انطلاقًا من إدراكه لهذه الحقيقة الناصعة، وبعد أن تعلّم قواعد التفكير الصحيحة، وعرف حقيقة نفسه، وشعر بضعفه أمام الصراع المرير بين عقله، وسائر القوى النفسانيّة المادّيّة الأخرى، فهو يسعى بطبيعة الحال للبحث عن المبدإ الغنيّ لوجوده، وخالقه ورازقه؛ ليشكر نعمته، ويملأ فراغ روحه ومعنويّته، ويستضيء بنور هدايته.

ولا شكّ في أنّ الإنسان الغافل عن مبدئه لا يمكنه أن يدرك فلسفة الحياة الواقعيّة، ولا أسلوب العيش الكريم، وستتولّد لديه نظرةٌ عبثيّةٌ عن الحياة تجعله يتخبّط فيها بلا هويّةٍ، وعندها سيفقد معنى الحياة، وطعم الأمل، وسيشعر بالوحدة والفراغ الروحيّ وإن عاش بين الناس، وسيعيش حالةً من الصراع المرير بين ضميره الإنسانيّ وغرائزه الحيوانيّة، وسيدخل في نفقٍ مظلمٍ، تشتدّ ظلمته

كلّما تقدّم في العمر، واكتنفته المشاكل وافترسته الأمراض الجسميّة والنفسيّة، وشارف على توديع الحياة الدنيا الّتي جعلها غايته، ووضع فيها أمله الوحيد.

كما أنّ الإنسان الّذي يسعى لمعرفة المبدإ الإلٰهيّ بطرقٍ تلقينيّةٍ تقليديّةٍ، غير برهانيّةٍ، لن يتمكّن من الوصول إلى المعرفة الواقعيّة، وستكون معرفته سطحيّةً، أو وهميّةً؛ ولذٰلك فإنّ الإنسان العاقل ينأى بنفسه عن أمثال هٰذه الطرق غير البرهانيّة، ويسعى لتحصيل المعرفة اليقينيّة الصادقة والثابتة بالمبدإ الأوّل، وصفاته الكماليّة وأفعاله الحكيمة.

ونحن سنستعرض بعض البراهين المهمّة الّتي اكتشفها الحكماء، بأسلوبٍ مختصرٍ ومناسبٍ للكتيّب، ولٰكن قبل استعراض هٰذه البراهين أرى من الضروريّ أن نشير إلى بعض الأصول العقليّة الفلسفيّة الّتي ابتنت عليها تلك البراهين؛ من أجل تمهيد الأرضيّة لفهمها واستيعابها:

1. قانون العلّيّة

يشير قانون العلّيّة إلى أنّ أيّ شيءٍ حادثٍ في الوجود ـ بمعنى أنّه لم يكن ثمّ كان ـ لا يمكن أن يخرج من العدم إلى الوجود بنفسه، بل يفتقر إلى سببٍ غيره يُخرجه من العدم إلى الوجود.

ويُعدّ هٰذا القانون من الأصول العقليّة البدهيّة كما سبق وأن أشرنا؛ لأنّ إنكاره يستلزم اجتماع النقيضين مباشرةً؛ لأنّنا نقول إنّ وجود الحادث إمّا أن يكون قد أخرجه غيره من العدم إلى الوجود، وهو المطلوب، وإمّا أن يكون قد خرج وجوده من العدم تلقائيًّا، والحال أنّ العدم لا يتضمّن الوجود؛ أو يكون قد أخرج نفسه من كتم العدم، والحال أنّه معدومٌ وفاقدٌ للوجود، وفاقد الشيء لا يعطيه.

وكلّ من أنكر قانون العلّيّة من أمثال ديفيد هيوم (David Hume) أو غيره من المادّيّين والملحدين كريتشارد دوكينز (Richard Dawkins) أو ستيفين هوكنج (Stephen Hawking) أو سام هاريس (Sam Harris)، إذ أنكروا العلاقة الضروريّة بين الأثر والمؤثّر في الخارج، وأرجعوها إلى أسبابٍ نفسيّةٍ في الذهن، نتيجة تداوم التقارن لا غير، فهو لجهلهم بمعناه وحقيقته؛ ولذٰلك نراهم يعيشون حالةً من التخبّط والتناقض، إذ نجدهم في بحوثهم العلميّة والفكريّة يبحثون عن علل الظواهر الطبيعيّة وأسبابها، أو أسباب نشأة الكون وتطوّره، مع إنكارهم لأصل العلّيّة!

2. قانون السنخيّة

وهو فرع قانون العلّيّة، فكما أنّ أصل وجود المعلول من علّته، فكذٰلك خصوصيّاته الذاتيّة تكون من خصوصيّات علّته، وإلّا

استلزم خروج الوجود من العدم، وهٰذه الخصوصيّة هي الّتي تسوّغ وتصحّح صدور معلولٍ معيّنٍ من علّته الفاعلة له دون غيره من المعلولات، وإلّا لصدر أيّ شيءٍ من أيّ شيءٍ.

فنحن مثلًا إذا رأينا كتابًا فلسفيًّا مثل (الشفاء) عرفنا أنّ صاحبه فيلسوفٌ كبيرٌ كابن سينا؛ لأنّ هٰذه الفلسفة لا تصدر إلّا ممّن يملك ملكة العلم والاجتهاد في الفلسفة، وكذٰلك من قرأ أدبيّات شكسبير (William Shakespeare) يعرف بكلّ بساطةٍ أنّه أديبٌ كبيرٌ وقديرٌ، وإذا رأينا سيّارةً فاخرةً أو حاسوبًا معقّدًا، علمنا أنّ لهما مهندسًا عظيمًا قد قام بتصميمهما.

والخلاصة أنّ الفلسفة لا تخرج من الأديب، ولا العكس، والعلم لا يخرج من الجهل، والنظام لا يخرج من اللا نظام، وهٰذا أمرٌ في غاية الوضوح عند كلّ إنسانٍ يحترم عقله ويصدّقه.

3. أنواع العلل

تنقسم العلل باعتباراتٍ متعدّدةٍ إلى عدّة أقسامٍ:

أ ـ **عللٌ ذاتيّةٌ**: وهي الّتي يتوقّف وجود المعلول عليها بالذات

دائمًا أو في أكثر الأحيان، وقد قسّمها الحكماء إلى أربعة أنواع: علّةٍ فاعليّةٍ منها وجود المعلول، وعلّة غائيّةٍ، وهي ما لأجله يجعل الفاعل المعلول، وعلّة مادّيّة، وهي مادّة المعلول الّتي تحمل استعداداته الانفعاليّة المختلفة، وعلّةٍ صوريّةٍ وهي صورة المعلول الّذي تكون بها حقيقته الفاعليّة الّتي تميّزه عن غيره.

ولنأخذ الكرسيّ مثالًا ـ على ما فيه من المسامحة ـ لهٰذه العلل الأربع، فالنجّار هو العلّة الفاعليّة، والجلوس هو الغاية الّتي من أجلها قد صنع النجّار الكرسيّ، والخشب مادّته، وشكل الكرسيّ صورته. ومن الواضح أنّ انتفاء أيّ علّةٍ من تلك العلل الأربع يؤدّي إلى انتفاء وجود الكرسيّ؛ ولذٰلك كانت عللًا دائميّةً له بالذات.

والعلل الذاتيّة الفاعليّة منها تامّةٌ تستلزم بنفسها صدور المعلول بالضرورة، دون التوقّف على أيّ شيءٍ آخر، مثل المبدإ الإلٰهيّ عند الفلاسفة بالنسبة لأصل صدور العالم، ومنها ناقصةٌ وتسمّى بالمقتضي؛ إذ لا يكفي وجودها لوجود المعلول، إلّا بعد وجود الشرائط وانتفاء الموانع، كإحراق النار للورق، فهي تحتاج إلى وجود الأوكسجين، ومماسّة الورق، مع انتفاء الرطوبة من الورق.

وأغلب العلل الطبيعيّة في هٰذا العالم من هٰذا القبيل.

كما أنّ العلل الذاتيّة تنقسم إلى عللٍ بعيدةٍ وعللٍ قريبةٍ،

فمثلًا حركة اليد علّةٌ قريبةٌ لحركة المفتاح، وإرادة الإنسان علّة بعيدةٌ لها، وإرادة الإنسان بما أنّها حادثةٌ فهناك سببٌ أبعد يقف وراءها، وهٰكذا.

وكذٰلك أسباب الظواهر الطبيعيّة الّتي اكتشفها العلم هي في الواقع أسبابٌ قريبةٌ لها، وبما أنّها حادثةٌ، فلها أسبابٌ بعيدةٌ تكمن وراءها، فمعرفة السبب القريب لا ينفي وجود السبب البعيد، كما يتوهّم المادّيّون والملحدون.

ب ـ عللٌ اتّفاقيّةٌ: وهي في قبال العلل الذاتيّة الّتي تقتضي بذاتها المعلول، فهي في الواقع عللٌ مركّبةٌ من أجزاءٍ يندر اجتماعها معًا، ولذٰلك تكون معلولاتها نادرةً أيضًا بحسب حساب الاحتمالات، وهي الّتي يسمّيها العوامّ بالصدفة، مثل من حفر الأرض فوجد كنزًا، فوقوع الحفر فوق الكنز بالنسبة لمطلق الحفر في الأرض، هو احتمالٌ ضئيلٌ جدًّا؛ أو سقوط حجرٍ من فوق جبلٍ على رأس إنسانٍ يسير تحته، فهو أمرٌ اتّفاقيٌّ نادرٌ، وسبب ندرتها أنّه ليس مقتضى ذات الأشياء كالإحراق للنار مثلًا، فمع غياب المرجّح الذاتيّ في الواقع، لا تكون دائميّةً ولا أكثريّة في الواقع، فلا تكون إلّا أقلّيّةً، أو لا أقلّ متساوية الوقوع، فمطلق حفر الأرض أو سقوط الحجر لا يقتضي بذاته هٰذا الأثر، بل يتّفق في بعض الموارد الخاصّة النادرة.

وهٰذا الحوادث الاتّفاقية ليست بلا سببٍ كما يتوهّم العوامّ، بل لها أسبابها الخاصّة بها في الوجود، ولٰكنّها كما قلنا نادرة الاجتماع بحسب حساب الاحتمالات.

ج ـ عللٌ مُعِدّةٌ: وهي الّتي يسمّيها الحكماء علل الحركة لا الوجود، فهي الّتي تقرّب صدور المعلول من علّته، بتهيئة الظروف المناسبة لذٰلك، وهي كثيرةٌ جدًّا في عالم الطبيعة، مثل الزارع الّذي يضع البذرة تحت التراب ويرويها بالماء، ثمّ يتركها لتصبح شجرةً، أو كالرجل الّذي يضع نطفته في رحم المرأة، ثمّ يتركها لتصبح طفلًا. فمن الواضح أنّ الزارع أو الرجل ليسا هما اللذان قد أوجدا الشجرة أو الطفل، بل إنّهما هيّئا ظروف الإيجاد لهما من عللها الفاعلة.

فمن الواضح أنّ أمثال هٰذه العلل ليست عللًا حقيقيّةً للموجودات، وإلّا لانتفت الموجودات بانتفائها، كما هو الحال مع العلل الذاتيّة؛ فينبغي على الإنسان العاقل ألّا يخلط بين هٰذه المعدّات والأسباب الإعداديّة، وبين علل الوجود الذاتيّة.

4. قانون امتناع تسلسل العلل

بمعنى تسلسل العلل الفاعليّة الموجدة للأشياء، بنحوٍ تكون مجتمعةً مع بعضها البعض في الوجود.

فمثلًا من المحال أن نقول أنّ (أ) مثلًا معلولٌ لـ (ب) في وجوده، و(ب) لـ (ج)، و(ج) لـ (د) وهٰكذا لا إلى نهايةٍ تنتهي عندها سلسلة العلل والمعلولات.

بيان وجه الامتناع

إنّنا إذا اشترطنا لوجود أيّ شيءٍ أن يكون مشروطًا دائمًا بكونه معلولًا لغيره، استحال بهٰذا الشرط أن يدخل أيّ شيءٍ إلى الوجود.

فمثلًا على سبيل التقريب، لو اشترطنا على مجموعةٍ من الناس ألّا يدخل أحدٌ منهم إلى البيت إلّا إذا كان مسبوقًا بغيره، فلن يدخل أحدٌ، فإذا وجدنا الناس قد دخلوا البيت، فنعلم أنّ واحدًا منهم ـ وهو الأوّل ـ قد خالف هٰذا الشرط ودخل بنفسه، ثمّ دخل الآخرون وراءه بعد تحقّق الشرط.

وما نحن فيه كذٰلك، فنفهم أنّ هناك موجودًا أوّلًا قد دخل الوجود دون أن يكون قبله شيءٌ، وهي العلّة الأولى لهٰذا العالم، ثمّ صدر عنها سائر الموجودات بالترتيب.

هٰذا بالنسبة لعلل الوجود الحقيقيّة، أمّا علل الحركة غير الحقيقيّة، وغير المجتمعة مع بعضها البعض في الوجود، كعلل الحوادث الزمانيّة، فلا يجري فيها هٰذا القانون، ويمكن أن تتسلسل

لا إلى نهايةٍ، ويسمّى بالتسلسل اللايقفيّ، ومثل تسلسل الأعداد، فيمكن أن نستمرّ الأعداد لا إلى نهايةٍ بمعنى أنّه يمكن إضافة واحدٍ إلى أيّ عددٍ بلغ ما بلغ، وهٰذا الّذي أوقع المادّيّين والملحدين في شبهة إمكان التسلسل، وعدم ضرورة انتهاء الموجودات إلى علّةٍ أولى، بعد أن قاسوها على الحوادث الزمانيّة والأعداد.

5. القوّة والفعل

من المسائل الفلسفيّة الهامّة هي ما اكتشفه الحكماء من أنّ الشيء إمّا موجودٌ بالقوّة أو موجودٌ بالفعل.

ومعنى الوجود بالقوّة هي شأنيّة الوجود، أي وجود استعداده في المادّة القابلة له، كوجود الشجرة في البذرة، أو وجود الإنسان في النطفة، وأمّا الوجود بالفعل، فهو كنفس الإنسان أو الشجرة.

وهٰذا الاستعداد يسمّيه الحكماء بالإمكان الاستعداديّ، وهو مقتضى قانون العلّيّة؛ إذ يمثّل هٰذا الاستعداد العلّة المادّيّة لوجود الشيء، وأيضًا مقتضى قانون السنخيّة، إذ يمثّل خصوصيّة الشيء واستعداده الذاتيّ لتحصيل هويّته الوجوديّة الخاصّة به؛ ولذٰلك نجد أنّ شجرة التفّاح لا تخرج إلّا من بذرتها، لا من بذرة البرتقال، والإنسان لا يخرج إلّا من نطفته، لا من نطفة الفرس مثلًا.

فالتمايز النوعيّ الموجود بين الأنواع الطبيعيّة، والتمايز الشخصيّ بين أفراد كلّ نوعٍ إنّما هو معلولٌ لاختلاف الاستعدادات الخاصّة بها، المستلزم اختلاف صورها النوعيّة أو هويّتها الشخصيّة.

والأمر الجدير بالذكر هنا، أنّ هٰذا الإمكان الاستعداديّ ليس إلّا قابلًا ومميّزًا للوجود الخاصّ، وليس بفاعلٍ له كما يتوهّم المادّيّون؛ لأنّ حيثيّة الاستعداد والقبول هي حيثيّة الفقدان، لا الوجدان، وفاقد الشيء لا يعطيه، فالشجرة أو الإنسان غير موجودين في البذرة أو النطفة بالضرورة، وهو أمرٌ واضحٌ بالتشريح والمشاهدة الحسّيّة القطعيّة؛ ولذٰلك فإنّ حصولهما للبذرة أو النطفة إنّما يكون من علّة وجودهما المغايرة لهما، وهي العلّة الإلٰهيّة بالضرورة العقليّة كما سيتبيّن بعد ذٰلك.

وبناءً عليه فكلّ ما يبحث عنه علماء الأحياء الفيزياء من نشوء العالم وتطوّره، من أمثال داروين (Charles Darwin) وستيفن هوكنج وغيرهما، إنّما هو بحثٌ يتعلّق بكيفيّة النشوء والتطوّر، لا بعلّته ولمّيّته.

6. الممكن والواجب

إنّ اتّصاف أيّ شيءٍ بأيّ وصفٍ كان، إمّا أن يكون هٰذا الوصف من ذاتيّاته الثابتة له، فهو واجب الثبوت له، مثل

اتّصاف البياض بالأبيضيّة، فنقول البياض واجب الأبيضيّة، أي أبيض بالضرورة، أو اتّصاف الجسم بالامتداد، فنقول الجسم واجب الامتداد، أو الإحراق للنار، فنقول النار واجبة الإحراق، وهٰذا الوصف الذاتيّ لا يحتاج إلى علّة لثبوته لموضوعه؛ لأنّ نفس موضوعه هو علّة ثبوته لنفسه.

وإمّا أن يكون الوصف عارضًا غريبًا على الموضوع، فيكون ممكن الثبوت له، مثل اتّصاف الماء بالحرارة، فنقول الماء حارٌّ بالإمكان، أو اتّصاف الجسم بالحركة فنقول الجسم ممكن الحركة، ومن البدهيّ أنّ اتّصاف الأشياء بمثل هٰذه الأوصاف العرضيّة يفتقر إلى علّة خارجيّةٍ؛ ولهٰذا يقول الحكماء كلّ عرضيٍّ معلّلٌ، فالماء يحتاج إلى النار مثلًا ليكون حارًّا، أو الجسم يحتاج إلى محرّكٍ ليحرّكه من الخارج، سواءٌ كان محرّكًا طبيعيًّا كالجاذبيّة، أو إراديًّا كالإنسان.

وقد استفاد الفلاسفة من هٰذه القاعدة المنطقيّة في مباحث الوجود، إذ نظروا في اتّصاف الأشياء بالوجود، فقسّموا الأشياء بحسب اتّصافها الذاتيّ أو العرضيّ بالوجود، إلى واجبة الوجود وممكنة الوجود.

فواجب الوجود هو الشيء الّذي يكون الوجود ذاتيًّا له، فلا يحتاج إلى غيره ليعطيه الوجود، وقد جعلوا مصداقه الباري ـ تعالى ـ مبدأ سائر الموجودات كما سيأتي بيانه.

وأمّا الممكن الوجود فهو الشيء الّذي يكون الوجود عارضًا على ذاته كسائر الذوات في هٰذا العالم، إذ إنّ لها معنًى غير الوجود، فالإنسان مثلًا إنسانٌ في نفسه سواءٌ كان موجودًا أو معدومًا، بل هو معنًى مستقلٌّ عن الوجود، فالوجود عارضٌ على ذاته، فيحتاج إلى غيره في الاتّصاف بالوجود.

وبعد الفراغ من بيان هٰذه الأصول العقليّة الفلسفيّة، نعود لنستعرض بعض البراهين الفلسفيّة الّتي أقامها الحكماء للمبدإ الإلٰهيّ:

الأوّل: إثبات وجود المبدإ الإلهيّ

وقد أقام الحكماء براهين متعدّدةً على إثبات وجود المبدإ الإلٰهيّ، ترجع جميعها في حقيقتها إلى قانون العلّيّة، ونشير إلى ثلاثةٍ منها:

1. برهان الاختراع:

وأساسه ما كان يعرف ببرهان الحركة عند أرسطو.

أ ـ المقدّمة الأولى (حسّيّةٌ): أنّنا نشاهد الأشياء في عالمنا تخرج من القوّة إلى الوجود بالفعل، كخروج الشجرة من البذرة والإنسان من النطفة.

ب ـ المقدّمة الثانية (عقليّةٌ): إنّ الشيء لا يخرج نفسه من القوّة إلى الفعل، كما سبق وأن أشرنا؛ لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه.

ج ـ المقدّمة الثالثة (عقليّةٌ): لا بدّ من وجود سببٍ خارجيٍّ بالذات لإخراج الأشياء من القوّة إلى فعليّة الوجود، وهي غير الأسباب المُعدّة الموجودة في الطبيعة، كالزارع مثلًا، والّتي هي في الواقع من أسباب الحركة لا الوجود كما ذكرنا من قبل.

د ـ المقدّمة الرابعة (عقليّةٌ): إنّ هٰذا السبب لو كان أيضًا بالقوّة، لاحتاج إلى سببٍ آخر يخرجه أوّلًا من القوّة إلى الفعل ليخرج غيره بعد ذٰلك، فإمّا أن يتسلسل وهو محالٌ، كما أثبتنا من قبل، وإمّا أن ينتهي إلى سببٍ بالفعل من كلّ الجهات، وهو السبب المجرّد عن المادّة، وهو فاعل الوجود بنفسه.

هـ المقدّمة الخامسة (عقليّةٌ): إنّ هٰذا الفاعل المجرّد للوجود، إمّا أن يكون هو العلّة الأولى وهو الباري تعالى، وهو المطلوب، أو ينتهي إليه في سلسلة الوجود لامتناع التسلسل.

النتيجة: ثبوت المبدإ الإلٰهيّ الأوّل

2 . برهان النظم:

أو ما يسمّى ببرهان العناية أو البرهان الكونيّ.

أ ـ المقدّمة الأولى (حسّيّةٌ): إننا نشاهد نظاما معقّدًا بديعًا منسجمًا مطّردًا، سواءٌ داخل وجود الإنسان نفسه، أو في عالم

الطبيعة المحيط به، أو في العلاقات الموجودة المتبادلة بينها جميعًا.

ب ـ المقدّمة الثانية (عقليّةٌ): النظام المطّرد لا يمكن أن يكون اتّفاقيًّا أو ناشئًا من الصدفة العمياء، فبناءً على قانون العلّيّة والسنخيّة، لا يخرج النظام بنحوٍ مطّردٍ من اللا نظام، بل يحتاج إلى منظّمٍ عاقلٍ وراء هٰذا العالم.

ج ـ المقدّمة الثالثة (عقليّة): هٰذا المنظّم العاقل إمّا أن يكون هو المبدأ الأوّل، أو ينتهي إليه منعًا للتسلسل، وهو المطلوب.

3. برهان الإمكان:

أ ـ المقدّمة الأولى (عقليّةٌ): نحن عندما نحلّل الأشياء في هٰذا العالم بعقولنا، نجد أنّ لها ذواتًا غير الوجود، وبالتالي فالوجود عارضٌ عليها كعروض الحركة على الجسم، وبالتالي فهي ممكنة الوجود، بمعنى أنّ الوجود ليس ذاتيًّا لها.

ب ـ المقدّمة الثانية (عقليّةٌ): كلّ وصفٍ عارضٍ على الشيء يحتاج الشيءُ لاتّصافه به إلى الغير، كما سبق وأن بيّنّا، فالأشياء في اتّصافها بالوجود تحتاج إلى سببٍ غيرها خارجٍ عنها.

ج ـ المقدّمة الثالثة: هٰذا السبب الخارجيّ الّذي أعطاها الوجود إمّا أن يكون واجب الوجود، بمعنى كون الوجود ذاتيًّا له، وإمّا أن

يكون أيضًا ممكن الوجود يحتاج إلى غيره في الوجود، فلا بدّ وأن ينتهي إلى واجب الوجود بذاته دفعًا للتسلسل المحال.

امتياز هٰذا البرهان: هٰذا البرهان يمتاز عن غيره من البراهين بأنّه برهانٌ عقليٌّ محضٌ، ويثبت المبدأ الإلٰهيّ بأفضل وصفٍ يتناسب مع شأنه المتعالي، وهو كونه واجب الوجود لذاته بذاته، ممّا يسهّل الأمر في معرفة سائر صفاته الكماليّة كما سيأتي في المطلب اللاحق؛ لأنّ معنى كونه كذٰلك، هو أن تكون جميع صفاته وكمالاته الوجوديّة هي عين ذاته، كما أنّ وجوده عين ذاته.

هٰذا بالإضافة إلى أنّ معرفة المبدإ الإلٰهيّ بهٰذا الوصف (واجب الوجود لذاته) يحلّ الشبهة القديمة الجديدة الّتي طالما تمسّك بها المادّيّون والملحدون، من أمثال برتراند رسل، وريتشارد دوكينز وهو أنّه إن كان الله ـ تعالى ـ قد خلق العالم، فمن خلق الله؟!

والجواب بكلّ بساطةٍ أنّ السؤال عن علّة الوجود إنّما يكون للأشياء الّتي يعرضها الوجود، كما في هٰذا العالم؛ إذ إنّ كلّ عرضيٍّ معلّلٌ كما ذكرنا، وأمّا الشيء الّذي يكون الوجود ذاتيًّا له، فلا معنى للسؤال عن علّة وجوده؛ لأنّ الذاتيّ لا يعلّل، كما أنّه لا معنى لأن نسأل عن سبب أبيضيّة البياض أو زوجيّة الأربعة.

الثاني: إثبات صفاته الذاتيّة والفعليّة

وهو من أهمّ وأشرف المباحث الفلسفيّة، وسنشير إليه أيضًا باختصارٍ بما يسع المقام.

وكما أشرنا سابقًا، فمعرفة صفاته ـ تعالى ـ إنّما هي فرع تصوّر ذاته بالنحو اللائق، والجهل بهٰذا التصوّر يؤدّي إلى الجهل بمعرفته الواقعيّة، وبالتالي سلبه محاسنه الحقيقيّة، ووصمه بصفاتٍ وهميّةٍ خرافيّةٍ، تتنزّه عنها ساحته المقدّسة، لا يبقى معها للإلٰه إلّا اسمه الموهوم الفارغ من محتواه، كما حصل مع أكثر المنتسبين إلى الأديان المختلفة.

وسوف نقسّم الصفات الإلٰهيّة إلى صفاتٍ ذاتيّةٍ، أي له من ذاته من حيث هو، وصفاتٍ فعليّةٍ مترتّبةٍ على أفعاله الخارجيّة.

أوّلًا: الصفات الذاتيّة

وهي الصفات الّتي يتّصف به الباري ـ تعالى ـ لذاته من ذاته، دون النظر إلى أيّ شيءٍ آخر غيره.

1ـ الوحدة: بمعنى أنّ مبدأ الخلق واحدٌ لا شريك له في ملكه.

أ ـ المقدّمة الأولى: لو كان معه إلٰهٌ آخر لامتاز عنه بصفاتٍ وكمالاتٍ خاصّةٍ، وإلّا لكان هو نفسه، وما تميّز عنه.

ب ـ المقدّمة الثانية: اختصاص أحدهما بصفاتٍ غير موجودةٍ عند الآخر يستلزم أن يكون أحدهما أو كلاهما ناقصًا وفاقدًا لبعض الكمالات الوجوديّة، وهو ممّا يتنافى مع كونه واجبًا للوجود بذاته، لا يشذّ عنه أيّ كمالٍ وجوديٍّ.

ج ـ النتيجة: أنّ مبدأ الوجود واجب الوجود لذاته يجب أن يكون واحدًا في ذاته، بل لا يمكن أن نفرض له شريكًا معه، وإلّا لزم خلاف الفرض.

2 ـ البساطة: بمعنى كونه غير مركّبٍ من أجزاءٍ داخليّةٍ.

البرهان: لو كان مركّبًا من أجزاءٍ لافتقر كلّ جزءٍ إلى الآخر، وافتقر هو إلى أجزائه، وقد فرضنا أنّه محض الوجود بذاته، غنيٌّ عن أيّ شيءٍ.

ويجدر الإشارة أنّ البساطة هنا لا تعني الضعف والفقر والسذاجة، كما توهّم بعض المادّيّين، بل تعني كمال الوجود وكونه وجودًا محضًا، وليس مركّبًا من الوجود وغير الوجود، بحيث لا يشوبه أيّ نقصٍ أو ضعفٍ، ولا يشذّ عنه أيّ كمالٍ وجوديٍّ.

3 ـ العلم: بمعنى أنّه عالمٌ بذاته، وبكلّ ما تقتضيه ذاته من موجودات هٰذا العالم.

أ ـ البرهان الأوّل: العلم كمالٌ وجوديٌّ، وقد ثبت أنّه واجدٌ لكلّ كمالٍ وجوديٍّ بذاته.

ب ـ البرهان الثاني: نحن مخلوقاته نعلم بذواتنا وبغيرنا، فلو لم يكن الخالق عالمًا، لكان فاقد الشيء يعطيه، وهو محالٌ.

4 ـ الحياة والقدرة والإرادة: وتثبت جميعها ببراهين إثبات العلم السابقة، من حيث كونها كمالاتٍ وجوديّةً، وهو ـ تعالى ـ جامعٌ لكلّ كمالٍ وجوديٍّ من ذاته؛ لأنّ هٰذا معنى كونه واجب الوجود كما قلنا.

ثانيًا: الصفات الفعليّة:

وهي الصفات الّتي يتّصف بها الباري ـ تعالى ـ بالقياس إلى غيره من أفعاله في العالم.

1ـ الربوبيّة: بمعنى تدبير العالم بعد خلقه.

البرهان:

المقدّمة الأولى: المعلول الممكن الوجود أصل وجوده من علّته الواجبة، لا من ذاته.

المقدّمة الثانية: كلّ ما كان كذٰلك، فهو محتاجٌ إلى علّته حدوثًا وبقاءً؛ لأنّ وجود المعلول قائمٌ بوجود علّته، وبالتالي فهو مفتقرٌ

إليها، ليس في حصول كماله الأوّل وحفظه وحسب، بل في تحصيل كمالاته الثانية في تمام فترة وجوده في الكون.

وهٰذا معنى كونه ـ تعالى ـ خالقًا، وربّ العالمين، ورازق الخلائق أجمعين.

فمن سخيف القول أن نتوهّم أنّه ـ تعالى ـ قد خلق وترك خلقه، كما يتوهّم الربوبيّون اللادينيّون (Deists)، أو أنّه قد فوّض أمر التدبير إلى غيره من الملائكة أو الجنّ أو بعض الناس، كما يتوهّم الوثنيّون.

2 ـ **الحكمة**: بمعنى إتقان الفعل، وأنّه ـ تعالى ـ يضع الأمور في مواضعها المناسبة بأسبابها الطبيعيّة.

البرهان

المقدّمة الأوّلى: أنّه ـ تعالى ـ بمقتضى علمه التامّ بذاته الكاملة وما تقتضيه، عالمٌ بالنظام الأتمّ الأصلح المسانخ لذاته الكاملة، وهو نظام الحكمة والعناية، بمعنى أن يكون كلّ شيءٍ في موضعه الطبيعيّ، وأن يعمل على مقتضى طبيعته الذاتيّة بنحوٍ منسجمٍ مع ذاته والآخرين.

المقدّمة الثانية: أنّه بقدرته المطلقة قادرٌ على إيجاد ما علمه من النظام الأصلح.

النتيجة: هٰذا العالم هو صورة النظام الأصلح من الناحية التكوينيّة، أي نظام العناية والحكمة، وهو صورة التصميم العظيم المشهود لنا بوضوحٍ في هٰذا الكون، وكما يثبت لنا العلم ذٰلك في كلّ يومٍ.

فهٰذا المبدأ الإلٰهيّ ليس مجرّد إلٰهٍ جبّارٍ مستبدٍّ يفعل ما يحلو له أن يفعل دون أيّ ضوابط أو قوانين، كما يتوهّم الكثير من المنتسبين إلى الدين، فهو وإن كان على كلّ شيءٍ قديرًا، ولٰكنّه أيضًا حكيمٌ؛ لأنّ الحكمة كمالٌ وجوديٌّ، وهو جامعٌ لكلّ كمالٍ بمقتضى وجوب وجوده الذاتيّ.

ثالثًا: المعاد

وهو من أهمّ المسائل الّتي تشغل بال أيّ إنسانٍ عاقلٍ في هٰذا العالم؛ إذ إنّ الموت هو المصير الحتميّ لكلّ إنسانٍ في هٰذه الحياة، لا يشكّ في ذٰلك أحد، فيبقى السؤال عن وجود حياةٍ بعد الموت أو عدمها من الأسئلة المصيريّة الّتي لا يمكن للإنسان أن يمرّ عليها مرور الكرام؛ لأنّ الجواب عليه يؤثّر تأثيرًا حتميًّا على سلوك الإنسان في هٰذا العالم، وشتّان بين حياة من يرى الدنيا دار امتحانٍ لما بعدها، وأنّ الآخرة دار حسابٍ وجزاءٍ، وبين من لا يرى في الموت إلّا العدم والفناء.

وقد أثبت الفلاسفة وجود المعاد أيضًا ببراهين متعدّدةٍ نشير إلى بعضها:

1ـ البرهان الأوّل: هو تجرّد النفس الإنسانيّة، وأنّ الموجود المجرّد لا يفنى ولا يتحلّل، وبالتالي فهو يبقى بعد انفصاله عن البدن بالموت، وقد مضى بيان تجرّد النفس فيما مضى.

2ـ البرهان الثاني: لو لم تكن هناك حياةٌ بعد الموت، لكان الخالق عابثًا وظالمًا لخلقه؛ إذ إنّنا نشاهد في هٰذه الحياة القصيرة تفاوت

أحوال الناس في الصحّة والمرض، والغنى والفقر، والمظالم والمفاسد المختلفة، فهناك الإنسان المؤمن الصالح المطيع لله، وهناك الإنسان الملحد والعاصي، وهناك الإنسان الصادق والنافع للناس، وهناك الكاذب والمخادع والظالم للناس، فلو لم تكن هناك حياةٌ بعد الموت يثاب فيها المحسن، ويعاقب فيه المسيء، ويستردّ المظلوم حقّه، ويُعوّض فيها الفقراء والمرضى على كلّ ما عانوه في هٰذه الحياة الدنيا، لكان كلّ هٰذا الوجود الكبير والتصميم العظيم، والعناية الفائقة بوجود الإنسان، وتسخير ما في الأرض والسماء لحياته في هٰذا العالم، عبثًا ومجرّد مسرحيّةٍ تراجيديّةٍ هزليّةٍ، ولٰكنّا قد أثبتنا حكمة الخالق وعدالته ولطفه وعنايته، فلا بدّ أن تكون هناك حياةٌ بعد الموت ينال فيها الإنسان كلّ ما يستحقّه على أحواله وأعماله في هٰذا الحياة.

وأمّا مراتب الناس في السعادة والشقاء في المعاد، فهو باعتبار تكاملها في قوّتيها العقليّتين النظريّة والعمليّة.

قال الفخر الرازيّ: «النفوس لا تخلو إمّا أن يعتبر حالها قوّتها النظريّة، أو بحسب قوتها العلميّة، فإن اعتبر الأوّل، فإمّا أن تكون قد حصّلت العقائد الحقّة أو الباطلة، أو ما حصّلت اعتقادًا أصلًا، وإمّا أن يعتبر حالها بحسب قوّتها العمليّة، فإمّا أن تكون خيّرةً أو

شرّيرةً أو لا تكون خيّرةً ولا شرّيرةً، فهٰذه أقسامٌ ستّةٌ فنتكلم في حكم كلّ واحدٍ منها»[1].

وإلى هنا يكون قد فرغ الإنسان العاقل من بناء رؤيته الكونيّة بنحوٍ عقليٍّ برهانيٍّ واقعيٍّ، لينتقل بعدها من تشكيل رؤيته العمليّة ومنظومته الأخلاقيّة على نفس الأساس.

(1) الرازيّ، محمّد بن عمر، المباحث المشرقيّة: ص 429.

الفصل الخامس

قانون الأخلاق والسلوك

قانون الأخلاق والسلوك

بعد أن فرِغ الإنسان العاقل من بناء رؤيته الكونيّة النظريّة عن فلسفة الحياة، وعن مبدئه ومنتهاه، يشرِع بعدها بطبيعة الحال فيما تقتضيه هٰذه الرؤية النظريّة للحياة، من البحث عن المنظومة العمليّة الّتي يبني على أساسها برنامجه العمليّ، وأسلوبه في الحياة، وكيفيّة التعامل مع نفسه، ومع الآخرين، وهو ما نسمّيه بقانون الأخلاق والسلوك العمليّ، الّذي سينعكس مباشرةً على نمط حياته، وأسلوبه في العيش، والّذي سيحدّد بدوره مسيرته، ومصيره في هٰذا الحياة الدنيا وفي الآخرة، فنقول:

لا شكّ في أنّ الإنسان موجودٌ مختارٌ، يفعل ما يشاء، وإن كان في بعض الأحيان لا يتمكن من أن يفعل كلّ ما يشاء؛ نظرًا لفقدان بعض الشرائط، أو وجود بعض الموانع، ولٰكنّه في النهاية لا يفعل إلّا ما يشاء، وحتّى بعض الأفعال الّتي نظنّ أنّ الإنسان مجبرٌ على فعلها، فهو في الواقع مختارٌ أيضًا، ولٰكن تكون فيها اختياراته محدودةً، كمن يضطرّ أن يعطي ماله للسارق كرهًا من أجل أن يحافظ على حياته، فهو يؤثر السلامة باختياره.

وقد سعى الكثير من العلماء والمفكّرين على مرّ التاريخ إلى التنظير للمبادئ والقوانين الأخلاقيّة، الّتي ينبغي اعتمادها من أجل تحقيق السلوك الإنسانيّ المعتدل، والّذي يتمكّن من خلاله الإنسان من أن يعيش بنحوٍ طبيعيٍّ في داخل المجتمع البشريّ.

ونحن هنا لا يمكننا التعرّض بالنقد التفصيليّ لكلّ هٰذه الآراء والنظريّات الأخلاقيّة؛ لاستلزامه الخروج عن موضوع البحث، ولٰكنّ النقد الإجمالي الّذي يمكن أن يرد على أكثرها، أنّها لم تراع السلوك المنطقيّ، والمنهج العلميّ الصحيح، في البحث الأخلاقيّ، والّذي سنسعى لاعتماده هنا.

ولبيان ذٰلك نقول:

إنّ البحث الأخلاقيّ المتعلّق بمبادئ السلوك الإنسانيّ وقوانينه، والمعايير الموضوعية لحسن الفعل الأخلاقيّ أو قبحه، لا ينبغي التعامل معها بمعزلٍ عن قوانين التفكير والرؤية الكونيّة للإنسان؛ لتوقّف السلوك الإنسانيّ عليها كما أشرنا إلى ذٰلك في مقدمة البحث، وبالتالي فإنّ تجاهلها أو البناء عليها والانطلاق منها قبل تحقيقها بنحوٍ واقعيٍّ صحيحٍ، لا يمكن أن يوصلنا للمبادئ والقوانين الأخلاقيّة الواقعيّة، وستصبح آراؤنا مجرّد استحسانات شخصيّةٍ عشوائيّةٍ، أو فرضيّاتٍ ظنّيّةٍ، أو رؤًى عرفيّةٍ نسبيّةٍ متغيّرةٍ.

والإنسان العاقل ـ كما بيّنّا منذ البداية ـ عليه أن يعتمد في تفكيره على المنهج العقليّ البرهانيّ الّذي يضمن له الصدق، ويؤمّن له الواقع، ثمّ ينطلق منه لتشكيل رؤيته الكونيّة عن حقيقة الإنسان والعالم والمبدإ والمعاد.

وبناءً على هٰذه الرؤية الفلسفيّة، يستطيع أن يؤسّس منظومته القيميّة الأخلاقيّة على أساسٍ متينٍ من الواقع المشهود، والثابت بنور العقل والبرهان.

ونحن سنسعى إلى بيان مبادئ الفعل الاختياريّ، الّذي يتكامل الإنسان من خلاله، ونبيّن من خلالها معيار الفعل الأخلاقيّ الّذي يتمايز على أساسه الفعل الحسن من القبيح:

نقول: قد سبق وأن أشرنا إلى هٰذه المبادئ في الجملة عندما تعرّضنا لبيان قوّة النفس المدركة، والمحرّكة في الفصل المتعلّق بمعرفة النفس، وهو وإن كان متعلّقًا بالرؤية الكونيّة للإنسان، إلّا أنّها تنعكس معرفتها بنحوٍ مباشرٍ على قوانين السلوك الإنسانيّ كما أشرنا إلى ذٰلك مرارًا.

ويمكن تلخيص هٰذه المبادئ بما يتناسب مع طبيعة البحث، وسوف نشير في أثناء البيان إلى ما ينبغي أن يفعله الإنسان العاقل قبل صدور الفعل عنه:

1ـ تصوّر الفعل المطلوب: فالفاعل المختار يتصوّر بنحوٍ جزئيٍّ ما ينبغي فعله، أو تركه، وكيفيّة صدوره عنه، قبل الإقدام عليه.

وبطبيعة الحال كلّما كان التصوّر أوضح، كان صدور الفعل على النحو المطلوب أقرب إلى الواقع، أو لا أقلّ أقرب إلى ما يريده الفاعل المختار.

والإنسان العاقل عليه أن ينظر إلى فعله من جميع الجهات وحيثيّاته الزمانيّة والمكانيّة، وما يمكن أن يحقّقه من أغراضٍ، ويترتّب عليه من نتائج على المستوى الفرديّ والاجتماعيّ، وبعبارةٍ أخرى ينبغي للعاقل أن يتروّى أوّلًا في تصوّره لفعله، وعواقبه اللازمة له، قبل الإقدام عليه.

2 ـ التصديق بالفعل المطلوب: ويعنى ذٰلك اعتقاد الفاعل المختار أنّ هٰذا الفعل سيحفظ كماله الموجود، أو سيجلب له كماله المفقود، وهٰذا معنى أنّ الفاعل يسعى دائمًا إمّا لجلب النفع، أو دفع الضرر.

والكمال هو الأمر الوجوديّ الّذي بتحقّقه يوجب السعادة للإنسان، والّتي هي الغاية لمطلق الأفعال الاختياريّة.

والإنسان العاقل وحده هو الّذي يتمكّن من خلال نمط تفكيره العقليّ، ورؤيته الكونيّة الواقعيّة، ومنظومته القيميّة الأخلاقيّة الإنسانيّة، أن يميّز بين الكمال الحقيقيّ الّذي يحقّق السعادة الحقيقيّة، والكمال الموهوم الّذي يحقق اللذّة والسعادة الوهميّة المؤقّتة، ولأهمّيّة هٰذه المسألة نشير باختصارٍ إلى المائز بينهما:

أ ـ الكمال الحقيقيّ هو الّذي يحقّق الانسجام الداخليّ للإنسان مع نفسه، والانسجام الخارجيّ له مع الآخرين بنحوٍ واقعيٍّ.

ب ـ الكمال الحقيقيّ هو الّذي يراعي طبيعة الإنسان المزدوجة بنحوٍ شاملٍ لبعديها المادّيّ والمعنويّ، بحيث لا يكون كمال أحدهما على حساب الآخر، كما يفعل المادّيّون في ترجيحهم للكمالات المادّيّة على كمالاتهم المعنويّة، أو بعض الصوفيّة في العكس، وخير الأمور أوسطها.

ج ـ الكمال الحقيقيّ هو الّذي يراعي فيه الإنسان كمالات الآخرين، من حيث كونهم إخوةً له في الإنسانيّة، ويطلبون الكمال مثله، ولا يكون ذٰلك على حساب تضييع حقوق الآخرين، أو حرمانهم منها.

ولا ننسى أن نذكّر أيضًا بأنّ الإنسان العاقل ينبغي عليه التروّي في أحكامه، كما تروى في تصوّراته، فينبغي أن يعتمد الوضوح،

والدقّة والموضوعيّة في أحكامه، وألّا يسمح لانفعالاته النفسيّة أو اعتقاداته العرفيّة وموروثاته الثقافيّة أن تؤثّر على أحكامه وقراراته، لا سيّما المصيريّة منها.

ولا نعني من ذٰلك ألّا يراعي القيم الدينيّة أو العرفيّة أو مصالحه الشخصيّة، بل كلّ هٰذه الأمور ينبغي مراعاتها وأخذها في الاعتبار، ولٰكن لا على حساب المبادئ والقيم العقليّة الواقعيّة، أو على حساب تضييع حقوق الآخرين؛ لأنّها ستكون حينئذٍ نابعةً من الأنانيّة، والنظرة الضيّقة الشخصيّة أو الفئويّة، وعلى حساب المصالح الواقعيّة للإنسان والمجتمع البشريّ.

قال ابن مسكويه: «**فإذن الإنسان من بين سائر الموجودات، له فعلٌ خاصٌّ به، لا يشاركه فيه غيره، وهو ما صدر عن قوّته المميّزة المرويّة، فكلّ من كان تمييزه أصحّ، ورؤيته أصدق، واختياره أفضل، كان أكمل في إنسانيّته**»[1].

وهو إشارةٌ إلى ما أسلفنا من ضرورة صدور الفعل الأخلاقيّ الصحيح من العقل.

3 ـ الشوق: وهو أوّل القوى النزوعيّة الباعثة على الحركة كما أشرنا سابقًا، وهو فقط إمّا أن يُرغّب في صدور الفعل، أو يُنفّر

---

(1) مسكويه، أحمد بن محمّد، تطهير الأعراق: ص 94.

عنه، بلا إلزامٍ أو ضرورةٍ، وهي تنبعث غالبًا عن الصور الخياليّة أو الحسّيّة، والشوق في الغالب مظهر القوى الشهويّة والغضبيّة، فتشتاق للصور الحسنة الجميلة بدافع الشهوة، وتنفر من الصور المزعجة القبيحة بدافع الغضب.

وانبعاث الشوق هنا يكون تلقائيًّا بمجرّد مشاهدته للصور الجميلة أو القبيحة، وقد يشتاق الإنسان أحيانًا إلى المعاني والاعتقادات العقليّة الكلّيّة، فيكون شوقًا عقليًّا إنسانيًّا، لا غريزيًّا حيوانيًّا.

والإنسان العاقل هو الّذي يتمكّن من ترويض قوّته الشوقيّة، بحيث لا تنزع إلّا بإشارةٍ منه، على طبق المصلحة العقليّة، ولا يدعها تسترسل مع رغبات غرائزها الحيوانيّة.

وترويض القوى الشوقيّة جذبًا ودفعًا إنّما يكون بمنع استدعاء الصور المنافية للعفّة والفضيلة إلى الخيال، وبالتالي يمنع من تحريكها للشوق الحيوانيّ، أو بمحاولة كبح عنان الشوق لها بعد حضورها في الخيال، بتخيّل عواقبها الوخيمة، أو باستدعاء ما يضادّها من الصور الشريفة.

يقول ابن مسكويه: «أمّا شوقها إلى أفعالها الخاصّة بها، أعني العلوم والمعارف، مع هروبها من أفعال الجسم الخاصّة به، فهو

فضيلتها... وقد يظهر للإنسان أنّ هٰذه الأشياء الّتي يشتاقها البدن بالحواسّ، ويميل إليها الجمهور، أعني المآكل والمشارب والمناكح، هي رذائل وليست فضائل، وإنّه إذا عقلها في الحيوانات الأخر، وجد كثيرًا منها أقدر على الاستكثار منها، وأحرص عليها»[1].

4 ـ الإرادة: وهي قوّة إجماع العزم على صدور الفعل، وهي الّتي لا يتخلّف عنها صدور الفعل، إلّا مع وجود المانع، وهي من شأنها أن تستجيب تلقائيًّا للشوق بعد اشتداده فيصدر الفعل على مقتضاه، وقد تستجيب لحكم العقل العمليّ، بفعل ما ينبغي فعله من الفضائل، وترك ما ينبغي تركه من الرذائل.

والإنسان العاقل هو الّذي يجعل إرادته تابعةً لأحكام العقل العمليّ التابع لأحكام العقل النظريّ، والتعاليم الإلٰهيّة الحقّة.

وترويض النفس وتهذيبها وتقوية الإرادة إنّما يكون بتقوية العقل العمليّ؛ حتّى يتمكن من السيطرة على الغرائز الحيوانيّة في الإنسان، ولا يكون ذٰلك إلّا عن طريق اعتماد السلوك الأخلاقيّ الفاضل، الّذي بيّن معالمه الكلّيّة الحكماء الكبار والأنبياء العظام على مرّ التاريخ.

---

(1) المصدر السابق: ص 91.

يقول ابن مسكويه: «**فإذن الخيرات هي الأمور الّتي تحصل للإنسان بإرادته وسعيه، في الأمور الّتي من أجلها أوجد الإنسان، ومن أجلها خلق، والشرور هي الأمور الّتي تعوقه عن هٰذه الخيرات، بإرادته وسعيه، أو كسله وانصرافه**»[1].

5 ـ القوة المحرّكة بالفعل المنبثّة في الأعصاب الموجودة في العضلات، وهي الّتي تبعث على انقباض العضلات، أو انبساطها، نحو الحركة المطلوبة.

وممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ الفعل الأخلاقيّ الحسن هو ما يصدر عن الرؤية العقليّة الواقعيّة، والّتي تضمن حالة التعادل والاتّزان الداخليّ بين قوى النفس المتعدّدة، بحيث يراعي الإنسان كمالاته المادّيّة والمعنويّة بنحوٍ منسجمٍ، وبدون أن يكون على حساب كمالات الآخرين المادّيّة والمعنويّة، ومن هنا تتحقّق السعادة الإنسانيّة الحقيقيّة، بأن يكون الإنسان منسجمًا مع ذاته ومع الآخرين.

---

(1) المصدر السابق: ص 93.

الفَصْلُ السَّادِسُ

نهاية التعقّل

نهاية التعقّل

بعد أن استعرضنا في الفصول السابقة التطوّر التكامليّ للإنسان، من بداية التفكّر إلى نهاية التكامل الأخلاقيّ، نريد في هٰذا الفصل أن نلخّص هٰذا السير التكامليّ بنحوٍ تطبيقيٍّ، إذ سنبيّن بالتفصيل كيفيّة وصول الإنسان إلى نهاية التعقّل، الّتي تمثل غاية الكمال الإنسانيّ الّذي يمكن أن يصل إليه كلّ إنسانٍ على حسب ما آتاه الباري ـ تعالى ـ من إمكاناتٍ واستعداداتٍ ذاتيّةٍ.

وينبغي أن نعلم أنّ الغاية الحقيقيّة الّتي تعلّقت بها العناية الإلٰهيّة بالنسبة للإنسان منذ الأزل، هي أن يصل الإنسان باختياره إلى أقصى كماله الممكن له.

ومن أجل الوصول إلى هٰذا الغرض الإلٰهيّ، فقد أودع الباري ـ تعالى ـ بلطفه ورحمته، وبمقتضى إرادته التكوينيّة، القوّةَ العاقلةَ بنوعيها النظريّة والعمليّة في النفس الإنسانيّة؛ من أجل إرشاد الإنسان إلى تحقيق هٰذه الغاية الإلٰهيّة، كما أرسل بمقتضى إرادته التشريعيّة الرسل والأنبياء عليهم السلام بالآيات والبيّنات، ومعهم الكتب

السماويّة بتعاليمها وأحكامها الإلٰهيّة؛ من أجل هداية الإنسان إلى الغاية المنشودة، وتنظيم حياته الفرديّة والاجتماعيّة.

وسنشير في هٰذا الفصل إلى منازل السلوك العقليّة الّتي ينبغي أن يقطعها الإنسان العاقل من أجل تحقيق هٰذه الغاية من البداية إلى النهاية، مع بيان المرتبة النهائيّة الممكنة للإنسانيّة بنحوٍ تفصيليٍّ، وهي صيرورة الإنسان عاقلًا بحقيقة المعنى، وهي الغاية القصوى الّتي من أجلها قد خلق الله ـ تعالى ـ الإنسان، وجعله خليفة الرحمٰن، وسخّر له ما في السماوات والأرض.

1. المنزل الأوّل: نقطة الصفر المعرفيّ

هٰذه هي المحطة الأولى الّتي ينبغي أن يبدأ منها الإنسان العاقل رحلته الطويلة نحو الكمال الإنسانيّ، حيث يشرع بالتفتيش الدقيق في جذور معلوماته الذهنيّة الّتي امتلأ بها ذهنه خلال مدّة حياته داخل مجتمعه الّذي نشأ وترعرع فيه، ويبدأ بفرزها وتمييزها، ثمّ تصفيتها، باستبقاء المعلومات الواضحة بذاتها عند العقل، وهي المبادئ العقليّة الأولى، واستبعاد المعلومات غير الواضحة، الّتي اخترقت ذهنه من خلال بيئته، وليس لها ما يبرّرها إلّا الأُنس العرفيّ، أو الاستحسان والانفعال الشخصيّ، أو آراء الأكابر الّذين نثق فيهم وفي كلامهم، وتمثّل كلّها المبادئ غير العقليّة.

والداعي إلى اتّخاذ هٰذه الخطوة الضروريّة هو أنّ تلك المعلومات الأوّليّة تمثّل المبادئ والمنطلقات الأولى الّتي يبني عليها الإنسان تفكيره، ورؤيته عن نفسه، وعن الحياة، ويبني عليها كلّ سلوكه ومواقفه العمليّة، كما أشرنا إلى ذٰلك من قبل.

فإذا أراد الإنسان أن يضمن صحّة تفكيره وسلامة سلوكه، ويشيّد رؤيته الكونيّة والأخلاقيّة على أساسٍ واقعيٍّ صحيحٍ ومحكمٍ، فعليه أن يبني تفكيره على أساس تلك المبادئ الواضحة والصادقة، وإلّا فغيرها من المبادئ لا يمكن أن تضمن له تلك الرؤية الصادقة؛ لأنّها كلّها أمورٌ نفسيّةٌ اتّفاقيّةٌ غريبةٌ وعارضةٌ على طبيعة التفكير الإنسانيّ، وليست نابعةً من ذاته، ولا تتمتّع بأيّ نحوٍ من الموضوعيّة العلميّة؛ ولذٰلك فقد تصيب وقد تخطئ.

ولا ينبغي لأحدٍ أن يشكّك في تلك المبادئ العقليّة الأولى، ويعتبرها مصادراتٍ فكريّةً؛ لأنّه بدونها وبدون التسليم بها لا يمكن لأحدٍ أن يحكم بأيّ شيءٍ، أو أن يشكّك في أيّ شيءٍ؛ لأن الحكم بكلّ بساطةٍ، هو ترجيح أحد طرفي النقيض، والشكّ عبارةٌ عن عدم القدرة على هٰذا الترجيح، وفي الوقت نفسه عدم القدرة على الجمع بين النقيضين، فإذا أمكن اجتماع النقيضين، فلا حكم ولا شكّ.

كما لا ينبغي لأحدٍ أن يشكّك في وضوح هٰذه المبادئ الأوّليّة عند العقل، بتوهّم أنّ هٰذا الوضوح أمرٌ نسبيٌّ؛ لأنّ وضوحها سرّه تضمّن المحمول في الموضوع أو العكس، بالتالي يكون ثبوته من باب ثبوت الشيء لنفسه، وثبوت الشيء لنفسه ضروريٌّ، وهٰذا هو أصل الهويّة البدهيّ، والّذي لا يمكن لأحدٍ إنكاره؛ لأنّ إنكاره يستلزم سلب الشيء عن نفسه، فيكون هو هو، وليس هو، وهو عين التناقض، ومن هنا نفهم أنّ وضوح تلك المبادئ الأولى عند طبيعة العقل وضوحٌ موضوعيٌّ مطلقٌ، وليس نفسيًّا نسبيًّا.

ومن أجل تحقيق هٰذه المنزلة بنحوٍ تامٍّ وصحيحٍ؛ ينبغي للإنسان العاقل أن يتعلّم قواعد التفكير الصحيح، المبتني على المبادئ العقليّة الواضحة في صناعة المنطق، إذ يتعرّف فيها على طرق الانتقالات الذهنيّة من المعلوم إلى المجهول، على المستويين التصوّريّ والتصديقيّ شكلًا ومضمونًا، ويتعلّم كيف يستعمل كلّ دليلٍ في مورده الطبيعيّ، فيستعمل البرهان لمعرفة الحقيقة في الواقع ونفس الأمر، والجدل لإلزام الخصم بحقّانيّة اعتقاده الّذي يؤمن به، ويستعمل الدليل النقليّ الظنّيّ الخطابيّ، لإقناع الناس بالأمور الجزئيّة الّتي ينبغي أن يعملوا على طبقها، ويستعمل البيان الشعريّ والفنّيّ لتحريك المشاعر والأحاسيس نحو الأهداف المطلوبة.

وغاية هٰذا المنزل الأوّل، هو تصفية الذهن من المبادئ التلقينيّة والانفعاليّة، والاستحسانيّة الموهومة، وإعادة ترتيبه وتصميمه على النحو المنطقيّ الموضوعيّ الصحيح، العاصم للذهن من الوقوع في الخطإ في التفكير.

2. المنزل الثاني: تشكيل المنظومة المعرفيّة المنسجمة

بعد التعرّف المطلوب على قواعد التفكير الصحيح المنظّمة لمطلق الحركات الذهنيّة، ينبغي على الإنسان العاقل، أن ينظر فيما آتاه الباري ـ تعالى ـ من أدواتٍ معرفيّةٍ يستكشف الواقع من خلالها؛ لكي يتعرّف على مدى صلاحيّتها العلميّة، وحدودها المعرفيّة.

وأوّل هٰذه الأدوات، وأقربها ملازمةً للإنسان منذ طفولته، هي الحسّ الظاهر، الّذي يرتبط به الإنسان مباشرةً مع هٰذا العالم الطبيعيّ، وتنعكس من خلاله شتّى الظواهر الطبيعيّة المحسوسة، الّتي تمثّل الموادّ الخامّ الأولى للتفكير الإنسانيّ الّتي يتصرّف فيها الذهن بعد ذٰلك بالتجريد والتحليل والتركيب؛ ليدرك بعد ذٰلك بعقله أنّ الحواسّ الخمس الظاهرة تنقل لنا بأمانةٍ تلك المدركات الأولى، ولٰكن بنحوٍ جزئيٍّ سطحيٍّ متغيّرٍ، نتيجة ارتباطها المباشر مع ظواهر الأجسام الخارجيّة الجزئيّة المتغيّرة في نفسها في أفق الزمان والمكان.

وثاني هٰذه الأدوات هي التجربة الحسّيّة، عندما يشاهد الإنسان

بحواسّه الظاهريّة وبنحوٍ متكرّرٍ صدورَ الأثر عن أفراد المؤثّر بنحوٍ لازمٍ، تحت ظروفٍ مختلفةٍ، يستبعد فيها الأسباب الاتّفاقيّة، ويحرز معها العلاقة الذاتيّة بين الأثر والمؤثّر، يستطيع بعدها أن يعمّم الحكم على كلّ أفراد الطبيعة المذكورة، بناءً على أصل السببيّة.

ولا شكّ في دور التجربة الحسّيّة الحيويّ في المنظومة المعرفيّة، حيث تفيدنا اليقين الكلّيّ بالموضوعات المادّيّة الطبيعيّة، ونستكشف من خلالها أسرار الطبيعة، وعللها القريبة.

وقد نجحت التجربة على مرّ العصور في تطوير علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء والطبّ، لا سيّما مع تطوّر وسائل وتقنيّات البحث العلميّ التجريبيّ.

ولٰكن تبقى الصلاحيّة العلميّة للتجربة محدودةً بحدود الحسّ الظاهريّ، الّذي يمثّل آلتها الرئيسة، فلا نتوقّع من التجربة أن تكشف لنا عن عالم ما وراء الحسّ والطبيعة، المعروف بعالم الغيب والميتافيزيقا.

أمّا ثالث هٰذه الأدوات، فهو النقل المتمثّل في النصوص الدينيّة والتاريخيّة. ومن المعلوم أنّ غالبيّة هٰذه النصوص مبتلاةٌ بمشكلتين أساسيّتين، الأولى هي المشكلة السنديّة، المتعلّقة بصدور النصّ، والثانية هي المشكلة الدلاليّة المتعلّقة بمعاني النصّ الصادر.

والإنسان العاقل يسعى قدر المستطاع أن يستوثق النصوص الدينيّة والتاريخيّة من مصادرها المعتبرة والموثوقة بالطرق العقلائيّة المشهورة بين أهل التخصّص، وكذٰلك يسعى لفهم مداليلها بالنحو الّذي يحترم أحكام العقل الضروريّة، ونظام اللغة، والمجال التداوليّ للنصّ، مع مراعاة الظروف الاجتماعيّة والثقافيّة لزمان النصّ، والتمييز بين ما هو جوهريٌّ ثابتٌ، وما هو عرضيٌّ متغيّرٌ منها.

ورابع هٰذه الأدوات هو الشعور الوجدانيّ، والإدراك الباطنيّ المعبّر عنه بالقلب عند أهل التصوّف والعرفان. وممّا لا شكّ فيه أنّ الشعور الوجدانيّ بحالات النفس المختلفة أمرٌ بدهيّ الحصول؛ لأنّه إدراكٌ مباشرٌ لها كشعورنا بالجوع والعطش، والخوف والسرور، كما أنّ النفس الإنسانية من حيث كونها مجرّدةً عن المادّة في مرتبة ذاتها كما أشرنا سابقًا في بحثنا حول حقيقة الإنسان، وإن تعلّقت بالبدن في مقام الفعل، إلّا أنّه يمكنها عن طريق التزكية الروحيّة، وقطع العلائق المادّيّة، أو التعالي عليها، أن يفاض عليها من الباري ـ تعالى ـ من المعارف الصوريّة والمعنويّة ما يكشف لها ما خفي عنها في زمان انشغالها بالمادّيّات والعلائق الحسّيّة.

ومن أجل هٰذا فإنّ قلب الإنسان هو من ضمن النوافذ المعرفيّة المعتبرة الّتي يمكن للإنسان أن يطلّ من خلالها على عالم الغيب والملكوت.

ولٰكن تبقى مشكلة القلب المعرفيّة هي في اختلاط معارفه بالمعارف والاعتقادات السابقة عليه، والّتي حصّلها الإنسان في حياته، بنحوٍ يؤثّر في موضوعيّتها وحياديّتها، وبالتالي في كاشفيّتها عن الواقع ونفس الأمر، والقلب لا يمكنه بذاته أن يميّز بينها، ويفرز المعرفة الواقعيّة عن المعرفة الوهميّة الخياليّة؛ ولذٰلك وجب على الإنسان العاقل أن يعرض هٰذه المعارف على ميزان عقله السليم؛ ليميّز صحيحها عن سقيمها، وإلّا فليتوقّف فيها، ويجعلها في حيز الإمكان لا غير.

وأمّا خامس هٰذه الأدوات، ورئيسها فهو العقل، الّذي يكون به الإنسان إنسانًا، ويتميّز عن سائر الكائنات، وهي القوّة المميّزة عند الإنسان، الّتي يميّز بها بين الحقّ والباطل في الأقوال والاعتقادات، وبين الحسن والقبيح في السلوك، عن طريق استكشاف أسبابها الذاتيّة.

وللعقل قوّتان: قوّةٌ نظريّةٌ، وظيفتها الإدراك والتفكير، وتسمّى بالعقل النظريّ، وتستكمل بالتعليم، وقوّةٌ عمليّةٌ، وظيفتها تدبير وتوجيه السلوك الإنسانيّ، وتستكمل بالتربية العقليّة.

وللعقل النظريّ مرتبتان، مرتبةٌ بسيطةٌ أوّليّةٌ مشتركةٌ بين جميع أفراد الإنسان، وتسمّى بالفطرة، بحسب مصطلح القران

الكريم، وتتضمّن المبادئ العقليّة الفطريّة الأولى، كمبدإ امتناع التناقض، والثالث المرفوع، وأصل الهويّة، وأصل السببيّة، والسنخيّة، وامتناع الدور، والتسلسل، وحسن العدل، وقبح الظلم، وحسن الأمانة، وقبح الخيانة، وغيرها من المبادئ البدهيّة الواضحة عند كلّ العقول.

والمرتبة الثانية، هي مرتبة العقل الناضج، المختصّ بالحكماء والعلماء والمحقّقين، والحاصل من تكميل العقل الفطريّ بالتعليم والتعلّم.

والإنسان العاقل هو الّذي يسعى لإنضاج وتكميل عقله البسيط، عن طريق المنهج العقليّ التعليميّ الصحيح، الّذي سبق وأن أشرنا، وسنشير إليه في السلوك العقليّ.

وأهمّ ما ينبغي أن يتعلّمه العاقل في المنزل الثاني، هو حكومة العقل الإنسانيّ على سائر الأدوات المعرفيّة الأخرى من الحسّ والتجربة والقلب والنقل الدينيّ والتاريخيّ، وسنشير باختصارٍ إلى كيفيّة تحصيل هٰذه المعرفة العقليّة الّتي بواسطتها يتمكن الإنسان العاقل من تشكيل المنظومة المعرفيّة المنسجمة بنحوٍ واقعيٍّ صحيحٍ، فنقول:

إنّ العقل بمعناه العامّ هو الحاكم الأوّل والأخير في مملكة الإنسان، بمعنى مطلق إثبات شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه، ولٰكن بأنحاءٍ ومراتب متعدّدةٍ يمكن ملاحظتها بنحوين من الاعتبار:

الاعتبار الأوّل بلحاظ نحو الإدراك، فالعقل قد يحكم بنفسه كما في القضايا الأوّليّة، وقد يحكم بالاستعانة بغيره من الأدوات المعرفيّة، فتارةً يستعين بالحسّ كحكمه بأنّ هٰذه الشمس طالعةٌ، وتارةً يستعين بالتجربة، كحكمه بأنّ الحديد يتمدّد بالحرارة، وتارةً أخرى يستعين بالنقل، كحكمه بأنّ الخمر حرامٌ.

ومن هنا يتبيّن أنّ ما يسمّى بالدليل الحسّيّ أو الدليل التجريبيّ أو الدليل النقليّ ليس إلّا الدليل العقليّ بمعناه العامّ، إذ إنّ الحاكم هو العقل لا غير.

أمّا الاعتبار الثاني فبلحاظ طبيعة الدليل من حيث المادّة أو الصورة، فنقول: إنّ العقل قد يحكم حكمًا قطعيًّا، وقد يحكم حكمًا ظنّيًّا، ثمّ إنّ حكمه القطعيّ قد يكون صادقًا مطابقًا للواقع، وقد يكون كاذبًا كما في الجهل المركّب.

وأمّا حكمه القطعيّ الصادق فقد يكون ثابتًا، وقد يكون متغيّرًا، والثاني يسمّى بشبه اليقين أو اليقين بالمعنى الأعمّ، وسرّ تغيّر اليقين فيه هو كون الشيء غير معلومٍ من أسبابه الذاتيّة الموجبة للاعتقاد

به، بل حصل الاعتقاد والتصديق به من أسباب أخرى كالمشهورات والمقبولات، أمّا الأوّل فيسمّى باليقين بالمعنى الأخصّ، وسبب ثباته هو أنّه معلومٌ من جهة أسبابه الذاتيّة الموجبة له، فلا يمكن أن ينفكّ عنها، وذٰلك هو معنى قولهم أنّ ذوات الأسباب لا تعلم إلّا عن طريق أسبابها الذاتيّة[1]، وهٰذا هو الدليل العقليّ البرهانيّ الّذي يكون فيه الحدّ الأوسط واسطةً في الإثبات والثبوت معًا، على خلاف سائر الأدلّة غير البرهانيّة.

فالعقل الّذي يحكم بنفسه حكمًا قطعيًّا صادقًا وثابتًا، هو العقل البرهانيّ الخاصّ، فمن توهّم وجود دليلٍ آخر غير الدليل البرهانيّ يمكن أن يؤمّن لنا هٰذا اليقين الخاصّ، فقد ارتكب شططًا.

ومن هنا نكون قد استخلصنا من باطن العقل العامّ بمراتبه المختلفة هٰذا العقلَ الخاصَّ، الّذي هو العقل البرهانيّ المعصوم مادّةً وصورةً، والّذي يدرك الأشياء من جهة أسبابها الذاتيّة لا غير.

وأحكام هٰذا العقل البرهانيّ وشرائطه المختلفة مذكورةٌ في صناعة البرهان بنحوٍ تفصيليٍّ، ولا يسعنا أن نتعرّض لها في هٰذا البحث، ولٰكنّ الّذي يهمّنا منها، والّذي يشكّل روح البرهان وحقيقته، هو أن يكون المحمول ذاتيًّا للموضوع في المقدّمتين،

---

(1) ابن سينا، الحسين، برهان الشفاء: ص 85.

بمعنى أن يكون المحمول مأخوذًا في حدّ الموضوع أو يكون الموضوع مأخوذًا في حدّ المحمول، وبذٰلك يكون مجرّد تصوّر المحمول والموضوع كافيًا في التصديق بالقضيّة، ويكون الحدّ الأوسط علّةً موجبةً بالذات للنتيجة.

وإلى هنا يتوصّل العاقل إلى أنّ حجّيّة العقل البرهانيّ تامّةٌ وذاتيّةٌ، بمعنى أنّ كاشفيّته ومشروعيّته العلميّة له من ذاته؛ لأنّه يبتني على مقدّماتٍ ذاتيّة الصدق، وصورةٍ بدهيّة الإنتاج.

ولولا البرهان لانتفى وجود الميزان المعرفيّ المعصوم الّذي يمكن الاعتماد عليه في التصويب أو التخطئة، ولوقعنا في مستنقع النسبيّة والسفسطة بالضرورة.

ومن هنا يتبيّن لنا سخافة من يسعى لنقض البرهان أو تضعيفه باستدلالاتٍ غير برهانيّةٍ، سواءٌ كانت خطابيّةً أو مغالطيّةً لا تستحقّ حتّى مجرّد النظر فيها بعد أن عرفنا معنى البرهان ومراتب أحكام العقل العامّ.

وبعد التعرّف على الحجّيّة الذاتيّة للعقل البرهانيّ، يصل الدور إلى بيان حدوده المعرفيّة، بمعنى إلى أيّ مدًى يمكن أن يكشف لنا الواقع، أو بعبارةٍ أخرى، ما مساحة العقل البرهانيّ؟ وما المنطقة الخارجة عن تلك المساحة؟

وقبل الإجابة على هٰذا السؤال، ينبغي الإشارة إلى أمرين:

الأوّل: هو أنّ العقل البرهانيّ ـ لكونه أعلى مراتب العقل العامّ وأشرفها ـ لا يقبل من أيّ مرتبةٍ من المراتب العقليّة الدانية تحته أن تضع له حدوده، بل هو الّذي يعين حدوده ويرسمها لنفسه.

ومن هنا يتبيّن لنا خطأ من يحاول أن يُحجّم العقل البرهانيّ بالعقل التجريبيّ أو الجدليّ أو الخطابيّ أو الاستقرائيّ، كما يفعل الحسّيّون والإخباريّون والمتكلّمون والصوفيّة.

الثاني: أنّ حدود العقل البرهانيّ ليست حدودًا اعتباريّةً يمكن التفاوض حولها، بل هي حدودٌ تكوينيّةٌ، بمعنى أنّ العقل يعجز عن تخطّيها.

أمّا ما هي تلك الحدود، فتتّضح ببيان مساحة العقل البرهانيّ، فنقول:

إنّ الأحكام العقليّة البرهانيّة إنّما تتعلّق بنحوين من القضايا، وهما القضايا الكلّيّة دون الجزئيّة المتغيّرة، والقضايا الحقيقيّة دون الاعتباريّة العمليّة، بيان ذٰلك:

أوّلًا: القضايا الكلّيّة: إنّ من الشرائط الضروريّة في مقدّمات البرهان أن تكون كلّيّةً، لا جزئيّةً متغيّرةً.

قال ابن سينا: «ولأنّ المقدّمات البرهانيّة قيل فيها إنّها يجب أن تكون كلّيّةً، فلنبين كيف يكون المقول على الكلّ في المقدّمات البرهانيّة»[1].

وقد توهّم البعض بأنّ شرط الكلّيّة إنّما هو في المطالب الكلّيّة، ولا بأس بأن تكون المقدّمات البرهانيّة جزئيّةً في المطالب الجزئيّة، وهٰذا وهمٌ كبيرٌ؛ والسبب في ذٰلك أنّ من الشروط اللازمة والمميزة الخاصّة للمقدّمات البرهانيّة أن تكون محمولاتها ذاتيّةً لموضوعاتها؛ حتّى تكون بيّنةً وموجبةً للنتيجة بالذات كما سبق وأن بيّنّا، والحال أنّ المحمول الذاتيّ البرهانيّ لا يكون إلّا للطبائع الكلّيّة الثابتة كالإنسان، لا الشخصيّة المتغيّرة كيوسف؛ والسرّ في ذٰلك أنّ المحمول الذاتيّ في باب البرهان هو ما أخذ في حدّ موضوعه أو أخذ موضوعه في حدّه، والجزئيّ المتغيّر لا حدّ له بالذات، وهٰذا معنى قولهم إنّ الجزئيّ ليس بكاسبٍ ولا مكتسبٍ، أي لا يؤخذ في حدّ شيءٍ، ولا شيء يؤخذ في حدّه، بل الحدّ للماهيّة الكلّيّة وبالماهيّة.

وبالتالى فالعقل البرهانيّ لا سبيل له إلى معرفة أحكام الجزئيّ بما هو جزئيٌّ متغيّرٌ، أي بما يحتفّ به من العوارض الغريبة، بل بما هو كلّيٌّ ثابتٌ.

---

(1) المصدر السابق: ص 123.

ثانيًا: القضايا الحقيقيّة: ومعنى القضايا الحقيقيّة هي الّتي توجد لا باختيارنا كالإنسان والمثلّث والجسم والعقل والباري تعالى، والّتي هي موضوعات العلوم النظريّة الحقيقيّة كالمنطق والرياضيّات والطبيعيّات والفلسفة، على عكس القضايا الاعتباريّة الّتي توجد باختيارنا، كالعدل والصدق، وسائر الأحكام العمليّة الّتي تشكّل موضوعات الحكمة العمليّة من الأخلاق والسياسة.

قال ابن سينا في مدخل منطق الشفاء: «والأشياء الموجودة إمّا أشياء موجودةٌ ليس وجودها باختيارنا وفعلنا، وإمّا أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا، ومعرفة الأمور الّتي من القسم الأوّل تسمّى فلسفةً نظريّةً، ومعرفة الأمور الّتي من القسم الثاني تسمّى فلسفةً عمليّةً»[1].

والسرّ في ذٰلك أنّ ملاكات الأحكام الاعتباريّة الّتي هي بمثابة الحدود الوسطى لها إنّما هي في يد من اعتبرها، كسائر التشريعات والقوانين الإلٰهيّة أو الوضعيّة، وبالتالي فلا سبيل للعقل البرهانيّ إليها.

فقد تبيّن ممّا تقدّم أنّ القضايا الجزئيّة المتغيّرة والقضايا الاعتباريّة العمليّة كلاهما خارجان عن حريم العقل البرهانيّ، وواقعان في منطقة الفراغ العقليّ بحسب ما اصطلحناه.

---

(1) ابن سينا، الحسين، منطق الشفاء: ص 12.

وهٰذه المنطقة الواسعة لا سبيل للعقل البرهانيّ إليها بنفسه، ويكون السالك فيها على خطرٍ عظيمٍ بعد فقدان الحصانة البرهانيّة، ولٰكن مع ذٰلك فإنّ العقل البرهانيّ لا يوكل صاحبه إلى نفسه في هٰذه المنطقة الخطيرة، ولٰكن يهديه بعنايته إلى أدواتٍ معرفيّةٍ أخرى يستعين بها على وعورة الطريق، ويحتفظ لنفسه بحقّ الإشراف الكلّيّ بعد ذٰلك.

ويمكننا الآن أن نلخّص تشكيل الحكومة العقليّة بالنحو التالي:

بعد أن أثبتنا العصمة والحجّيّة الذاتيّة للعقل البرهانيّ، وأنّه أشرف مراتب العقل العامّ الّذي هو الحاكم المطلق في مملكة الإنسان، ثبتت حاكميّة العقل البرهانيّ وولايته المعرفيّة على سائر مراتب الأحكام العقليّة الأخرى.

ولٰكن بعد أن أثبتنا محدوديّته وبيّنّا حدوده الطبيعيّة وحريم أحكامه الخاصّة به، واتّضحت منطقة الفراغ العقليّ، يبقى السؤال حول كيفيّة إدارة العقل البرهانيّ لمنطقة الفراغ العقليّ، والاستعانة بالأدوات المعرفيّة الأخرى لملء هٰذه المنطقة بنحوٍ منطقيٍّ لا يتعارض مع أحكامه الذاتيّة، فنقول:

أوّلًا: بالنسبة إلى إدراك الجزئيّات المتغيّرة من حيث هي متغيّرةٌ، فيضعها العقل على عهدة الحسّ الّذي يكون على اتّصالٍ مباشرٍ معها،

وينقل الحسّ عوارضها المادّيّة للذهن كما وقعت عليه؛ لينتزع منها العقل المعاني الكلّيّة.

ومن هنا نعلم أنّ الحسّ ليس إلّا ناقلًا أمينًا للعوارض المادّيّة، وأنّ العقل بالاستعانة بالحسّ هو الحاكم بنحوٍ جزئيٍّ على وجود الأشياء وأنحاء وجودها في الخارج؛ لأنّ الحكم ليس أمرًا محسوسًا، بل معقولًا.

ثانيًا: بالنسبة لإدراك الجزئيّات المتغيّرة من حيث هي ثابتةٌ كلّيّةٌ، فيستعين فيه العقل بالتجربة، الّتي يمكن أن نعرّفها باختصارٍ بأنّها تكرار المشاهدات الحسّيّة لصدور الأثر عن المؤثّر تحت ظروفٍ مختلفةٍ؛ لإحراز التلازم الذاتيّ بين الأثر والمؤثّر.

والتجربة وإن كانت تعتمد على البدهيّات العقليّة الأوّليّة في مبادئها مثل أصل امتناع اجتماع النقيضين، وأصل العلّيّة، وأصل أنّ الاتّفاقي لا يكون دائميًّا ولا أكثريًّا، إلّا أنّها لا ترقى إلى مستوى البرهان العقليّ المحض، ولا تفيد إلّا اليقين الكلّيّ المشروط بكون موضوع الحكم ليس بأعمّ من موضوع التجربة، وهو شرطٌ عسيرٌ، فنحن نخرجها عن حريم العقل البرهانيّ، ونضعها في موضعها الطبيعيّ المناسب لها.

ومن الجدير بالذكر أنّ حريم التجربة منحصرٌ تبعًا لحدود الحسّ

في إدراك العوارض المادّيّة لا غير، ولا شأن لها ببواطن الأمور المادّيّة فضلًا عمّا وراء المادّة.

إذن فالحسّ يفيد حكمًا يقينيًّا جزئيًّا، والاستقراء الحسّيّ غير المقرون بالقياس العقليّ البرهانيّ يفيد حكمًا كلّيًّا ظنّيًّا، وأمّا التجربة فتفيد حكمًا كلّيًّا يقينيًّا مشروطًا بالشرط المذكور.

قال ابن سينا: «فالفرق بين المحسوس والمستقرأ والمجرَّب، أنّ المحسوس لا يفيد رأيًا كلّيًّا البتّة، وهٰذان قد يفيدان، والفرق بين المستقرأ والمجرَّب، أنّ المستقرأ لا يفيد كلّيّةً بشرطٍ أو غير شرطٍ، بل يوقع ظنًّا غالبًا، اللّٰهمّ إلّا أن يؤول إلى التجربة، والمجرّب يوجب كلّيّةً بالشرط المذكور [أي يقينًا كلّيًّا مشروطًا]»[1].

ثالثًا: أمّا القضايا الاعتباريّة العمليّة فيوكلها العقل البرهانيّ إلى نصوص الوحي الإلٰهيّ المشتملة على بيان سائر الحقوق الفرديّة والاجتماعيّة، من عباداتٍ ومعاملاتٍ، اللازمة لتحقيق العدالة الإنسانيّة، إذ يعجز العقل عن معرفة هٰذه الحقوق بنفسه، ولٰكن مع مراعاة شرائط الزمان والمكان من العوامل التاريخيّة والاجتماعيّة، وأمّا القضايا الاعتباريّة العمليّة غير الشرعيّة كتفاصيل المسائل

(1) المصدر السابق: ص 98.

الاقتصاديّة والاجتماعيّة والعسكريّة، فيوكلها العقل إلى الاستقراء الحسّيّ، أو يرجع فيها إلى مقبولات أهل الخبرة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنّ العقل البرهانيّ وبناءً على رؤيته الكونيّة الفلسفيّة المستقلّة عن الإنسان والعالم والمبدإ والمعاد، يقوم بانتخاب الدين والمذهب والقراءة المطابقة له في المبادئ والأصول، ويرفض سائر الأديان والمذاهب والقراءات المخالفة له، وهٰذا معنى أصالة العقل المعرفيّة وتقدّمه على المعرفة الدينيّة.

3. المنزل الثالث: تحصيل العلوم الرياضيّة

بعد أن يفرغ الإنسان العاقل من تعلّم قواعد التفكير الصحيح بنحوٍ كاملٍ، ومن تشكيل المنظومة المعرفية العقليّة بنحوٍ صحيحٍ ومنسجمٍ، يشرع في تأصيل هٰذه القواعد وتطبيقها على الرياضيّات، خاصّةً الهندسة الأقليديّة الكلاسيكيّة.

والهدف من ذٰلك ـ بالإضافة إلى كون الهندسة من العلوم الحقيقيّة النافعة ـ أنّ موضوعها، وهو المقادير والأشكال الهندسيّة، من الموضوعات الواضحة عند الحسّ والعقل، وظاهرها هو باطنها بحيث لا يبقى منها شيءٌ خفيٌّ عن الحسّ، فيكون تطبيق القواعد العقليّة على مسائلها سهلًا ومتيسّرًا، وخاليًا من النزاعات والاختلافات العلميّة، فيتمكّن الطالب من الممارسة الصحيحة

والمنضبطة للقواعد العقليّة، فيكتسب ملكة التحقيق العقليّ، وتتولّد لديه الثقة في نفسه، وفي قواعد التفكير المنطقيّ.

هٰذا بالإضافة إلى وجود فائدةٍ تربويّةٍ هامّةٍ جدًّا في دراسة الهندسة، وهي أنّ موضوعها غير مقدّسٍ، وغير مسبوقٍ بالأحكام العرفيّة أو المذهبيّة، الّتي يمكن أن تؤثّر على ذهنيّة الطالب أو الباحث، الأمر الّذي يدفعه إلى البحث عن الأسباب الذاتيّة للموضوع بعيدًا عن التعصّب والانحياز، ممّا يُكسبه ملكة البحث العلميّ الموضوعيّ، وهي أهمّ ملكةٍ أخلاقيّةٍ لطالب العلم والباحث عن الحقيقة، من حيث هو كذٰلك.

4. المنزل الرابع: تحصيل العلوم الفيزيائيّة

بعد أن ينتهي الطالب من البحث الرياضيّ الهندسيّ، ينتقل للبحث الفيزيائيّ المتعلّق بأحكام الظواهر الطبيعيّة للأجسام، وهو من المباحث الشريفة المهمّة، الّتي يحتاج إليها الإنسان في هٰذه الحياة الدنيا.

وتكمن أهمّيّة البحث الطبيعيّ في نفسه، في التعرّف على أسرار الطبيعة، وتسخيرها لمصلحة الإنسان وتطوّره المادّيّ، هٰذا بالإضافة إلى كونه مقدّمةً لازمةً للبحث الفلسفيّ الإلٰهيّ، والّذي وسمه المعلّم الأوّل أرسطو بـ "ما بعد الطبيعة"، أي بعد علم الطبيعة.

وبملاحظة كون موضوع الفيزياء هو الجسم الطبيعيّ من حيث الحركة والسكون، محسوسًا بظاهره، ومعقولًا في باطنه، فيكون واسطةً تعليميّةً بين الرياضيّات المحسوسة مطلقًا، والفلسفة الإلٰهيّة المعقولة مطلقًا، فتكون مرحلةً انتقاليّةً تدريجيّةً لممارسة القواعد العقليّة وتطبيقها على الموضوعات العلميّة.

كما أنّ دراسة الفيزياء فيها فائدتان تربويّتان، أحدهما ـ كما في الهندسة ـ في اكتساب ملكة البحث العلميّ الموضوعيّ، لأنّ موضوع الفيزياء ـ وهو الجسم ـ غير مقدّسٍ، ممّا يدفع الطالب إلى البحث عن الأسباب الذاتيّة للأشياء، دون أيّ ميولاتٍ نفسانيّةٍ، أو ضغوطاتٍ دينيّةٍ مذهبيّةٍ لتحصيل نتيجةٍ مسبقةٍ، ممّا يُرسّخ الأخلاق الموضوعيّة عند الباحث.

وأمّا الفائدة التربويّة الثانية، فهي أنّه في أثناء البحث الفيزيائيّ تبطل بعض الاعتقادات العرفيّة الموجودة مسبقًا في ذهن الطالب، عن الزمان والمكان والحركة، فيضطرّ الطالب إلى التنازل عنها بعد تبيّن مخالفتها للأحكام العقليّة البرهانيّة، فيكتسب روح البحث العقليّ المجرّد، وتترسّخ في نفسة حاكميّة العقل العلميّ، وتقديمه على سائر الاعتقادات الأخرى غير العقليّة.

5. المنزل الخامس: تحصيل الفلسفة الإلهيّة

بعد الفراغ من دراسة أصول العلوم الطبيعيّة، يكون الطالب قد قام بترتيب ذهنه بنحوٍ عقليٍّ منطقيٍّ، وإنضاج قدرته العقليّة التحليليّة، واكتساب ملكة التحقيق العلميّ الموضوعيّ، وأصبح مؤهّلًا للخوض في المباحث الفلسفيّة الميتافيزيقيّة الدقيقة، والحسّاسة من الناحية العقديّة.

ويبدأ الطالب للحقيقة في الخوض أوّلًا في الأحكام العامّة للوجود، الّتي تلزم كلّ الأشياء من حيث هي موجودةٌ، أي من حيث كونها علّةً أو معلولةً، حادثةً أو قديمةً، مادّيّةً أو مجرّدةً، واحدةً أو كثيرةً، بالقوّة أو بالفعل، ثمّ ينتقل بعدها للبحث الفلسفيّ العقديّ بالمعنى الأخصّ، والّذي يؤثّر على مصير الإنسان في هٰذه الحياة الدنيا وما بعدها، وفيقوم بتحقيقها، وتحليلها بعقليّة المهندس العالم، وبروح النزاهة والموضوعيّة، ليبني رؤيته الكونيّة عن حقيقة الإنسان، ومبدئه ومعاده، بنحوٍ علميٍّ موضوعيٍّ وواقعيٍّ.

6. المنزل السادس: علم الأخلاق الفلسفيّ

عندما ينتهي الإنسان العاقل الباحث عن الحقيقة من دراسة الفلسفة الإلٰهيّة بقسميها العامّ والخاصّ، يكون قد فرغ من تحصيل العلوم الحقيقيّة المسماة بالحكمة النظريّة، والمتعلّقة بالبحث عن ما

هو كائنٌ من الأشياء الموجودة في الواقع لا باختيارنا، ويصبح مستعدًّا للدخول في سلسلة العلوم الاعتباريّة المسمّاة بالحكمة العمليّة، والمتعلّقة بالبحث عمّا ينبغي فعله أو تركه، وهي من سنخ العلوم القيميّة الموجودة باختيارنا، والّتي تنعكس مباشرةً على سلوك الإنسان، بعد أن يتعلّم فيها الإنسان الكمالات الوجوديّة الّتي ينبغي أن يحفظها ويحصّلها، والنقائص الوجوديّة الّتي عليه أن يجتنّبها.

وكما أنّ المبدأ الأوّل الّذي تقوم عليه الحكمة النظريّة، هو مبدأ امتناع التناقض، بحيث يكون الحقّ والصواب فيها، ما استلزم تكذيبه اجتماع النقيضين، والباطل والخطأ فيها ما استلزم تصديقه اجتماع النقيضين، كذٰلك فإنّ المبدأ الأوّل في الحكمة العمليّة، هو الحسن الذاتيّ للعدل، والقبح الذاتيّ للظلم، بحيث تكون الفضيلة ما استلزمت العدل، والرذيلة فيها ما استلزمت الظلم.

وهٰذه القيم والكمالات إمّا أن تكون متعلّقةً بالسلوك الفرديّ للإنسان، وتشكّل موضوع علم الأخلاق الفلسفيّ، وإما أن تتعلّق بتنظيم الحياة الاجتماعيّة داخل الأسرة وفي المجتمع، وهي موضوع علم الاجتماع، وإمّا أن تتعلّق بتنظيم الحياة السياسيّة بين الحاكم والمحكوم، وهو موضوع علم السياسة.

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى البحث الأخلاقيّ الّذي يُعدّ الأساس الأوّل لعلمي الاجتماع والسياسة.

وأهمّ ما يبحث عنه العاقل الباحث عن الحقيقة في علم الأخلاق هو معيار الفعل الأخلاقيّ، الّذي وقعت فيه اختلافاتٌ كثيرةٌ بين علماء الأخلاق، نتيجة اختلافاتهم في منهجيّة التفكير، ورؤيتهم الفلسفيّة للإنسان والحياة.

ولٰكن بناءً على المنهج العقليّ القويم الّذي سلكه الإنسان العاقل منذ بداية تفكيره، فإنّه سيبني معاييره الأخلاقيّة على أساس العقل والرؤية العقليّة للوجود، والّتي سيؤسّس على أساسها قوانين السلوك الإنسانيّ.

فالرؤية العقليّة للسلوك الأخلاقيّ هي أن يكون هٰذا السلوك محقّقًا للعدالة الفرديّة والاجتماعيّة للإنسان والمجتمع البشريّ، وبعبارةٍ أخرى، ينبغي أن يراعي الحالة المزدوجة للطبيعة الإنسانيّة المادّيّة والمعنويّة، مع تقديم الكمالات المعنويّة الحقيقيّة الباقية على الكمالات المادّيّة الزائلة عند التزاحم، فلا ينبغي بأيّ حالٍ من الأحوال أن يؤدّي تحصيل الكمالات المادّيّة إلى ضياع الكمالات المعنويّة كما يفعل المادّيّون، أو الإفراط في تحصيل الكمالات المعنويّة، على حساب ضياع الكمالات المادّيّة الضروريّة للإنسان كما يفعل الصوفيّة، كما ينبغي مراعاة حقوق الآخرين؛ لكونهم إخوةً لنا في الإنسانيّة، ومن حقّهم أن يتكاملوا كما نتكامل، فلا

ينبغي أن يكون تحصيلنا لكمالاتنا على حساب حقوق الآخرين، فإنّه ظلمٌ وفسادٌ.

7. المنزل السابع: العاقل والدين

هٰذا هو المنزل الأخير للإنسان العاقل، وهو منزل الإيمان والتديّن الحقيقيّ.

لقد سبق وأن أشرنا أنّه لمّا تعلّقت الإرادة التكوينيّة للباري ـ تعالى ـ بعلمه وحكمته بإيصال كلّ إنسانٍ إلى أقصى كماله الممكن له عن طريق أفعاله الاختياريّة، تعلّقت إرادته التشريعيّة بمقتضى لطفه وعنايته بتنظيم أفعاله الاختياريّة الّتي يتكامل الإنسان من خلالها، فأرسل عزّ وجلّ أنبياءه ورسله حاملين رسالة السماء بتعاليمها الشرعيّة والأخلاقيّة السامية؛ من أجل هداية الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة.

والإنسان العاقل يدرك بعقله السليم الحاجة الضروريّة للدين لملء منطقة الفراغ العقلي الّتي يعجز العقل نفسه عن الخوض فيها في مجال التشريعات التفصيليّة، وقوانين السلوك الجزئيّة الّتي تنظّم حياة الإنسان في هٰذه الحياة، وترتقي به وبروحه إلى أعلى مدرج الكمال.

ولٰكنّ الأمر المهمّ الّذي ينبغي على العاقل ألّا يغفل عنه، هو أنّ الدين ليس مجرّد أمرٍ عرفيٍّ موروثٍ، منسوبٍ إلى السماء، يتلقّنه المرء ويتلقّاه من آبائه وأجداده، والمجتمع الّذي نشأ وترعرع فيه؛ لأنّ هٰذا هو سبب الضلالة والتعاسة الّتي عانت منها البشرية على مرّ التاريخ، وأدّت إلى تحريف الدين وتشويهه، وشرعنة الظلم، وترسيخ ثقافة التخلّف، وتفشّي ظاهرة التطرّف الدينيّ الّذي هدّد الأمن والسلم الاجتماعيّ.

بل الدين في الحقيقة هو منشور الإنسانيّة الّذي يمثّل الرؤية الواقعيّة التفصيليّة للحياة بشقّيها النظريّ والعمليّ، والمطابقة للرؤية العقليّة الكلّيّة، وهٰذا هو معنى الدين الصحيح لا غير، فالدين حتّى يكون مقبولًا ينبغي أن يكون معقولًا، وكلّ دينٍ أو مذهبٍ أو قراءةٍ دينيّةٍ تنافي الرؤية العقليّة، فهو دينٌ موهومٌ مصنوعٌ، لا علاقة له بالله ولا بأنبيائه.

إذن فالرؤية الدينيّة في طول الرؤية العقليّة لا قبلها ولا معها، إذ تبدأ التعاليم الدينيّة بعد توقّف التعاليم العقليّة المستقلّة، ولٰكن يبقى انتخاب الدين الصحيح والمذهب الصحيح والقراءة الصحيحة على عهدة العقل وتحت إشرافه، فالعقل مرآة الدين، والمؤمن المتديّن الحقيقيّ هو الإنسان العاقل لا غير.

الفصل السابع

متاهات في طريق الفكر

متاهات في طريق الفكر

بعد أن فرغنا ـ بحمد الله تعالى ـ من بيان منهج الاستقامة وطريق السلامة، الّذي ينبغي أن يسلكه الإنسان العاقل من البداية إلى النهاية، كان من الممكن أن نختم البحث، ونكتفي بما أوردناه وشرحناه، ولٰكنّني قد ارتأيت أن أتمّم الكلام بالبحث حول المتاهات الفكريّة الّتي وقعت فيها البشريّة منذ أوائل تشكيل المجتمعات البشريّة، إذ إنّ الأشياء تتبيّن بأضدادها، وتترسّخ في الأذهان ببيان مقابلاتها، كما أنّ وجود هٰذه المتاهات من أكبر موانع السلوك العقليّ الصحيح، وأيضًا حتّى تتّضح لنا نعمة السلامة العقليّة، وأهمّيّتها في حياة الإنسان، وتعيين مصيره في الدنيا والآخرة.

وصحيحٌ أنّ من عرف طريق السلامة، عرف طريق الندامة؛ لأنّه ليس إلّا الخروج والانحراف عن طريق السلامة، ولٰكنّ هٰذا في الواقع مجرّد معرفةٍ إجماليّةٍ، وما نودّ الخوض فيه هو المعرفة التفصيليّة لتلك المتاهات المهولة الّتي يعيش فيها الناس بالفعل.

وقد عبّرت عن هٰذا الطريق المضلّ بالمتاهة الفكريّة؛ لأنّه يصدق

عليه بدقّةٍ، إذ يشعر فيه الإنسان بالضياع الحقيقيّ، ولا يدري إلى أين يذهب، ويصبح فيه الحليم حيران.

وسنتعرّض أوّلًا في هٰذا الفصل إلى بيان معنى المتاهة، ثمّ نبيّن صانعيها، والدوافع الّتي دعتهم لإنشائها، ثمّ نبيّن بعد ذٰلك بنحوٍ إجماليٍّ أقسامها الثلاثة الموجودة بالفعل، ثمّ نشرح في الفصول اللاحقة أحوال هٰذه الأقسام الثلاثة، والمآسي الّتي أوجدتها، ثمّ نختم ببيان كيفيّة الخروج منها بعد ذٰلك.

فنقول: المتاهة الّتي نقصدها هنا هي المكان الّذي لا يظهر فيه أيّ أفقٍ للخروج، وتتساوى فيه كلّ الاتّجاهات، بحيث يتعذّر على الإنسان أن يختار إحداها دون الأخرى، كمن يجد نفسه دفعةً واحدةً وسط الصحراء القاحلة دون أيّ ظلٍّ أو خيالٍ لأيّ واحةٍ أو مدينةٍ، أو أن يجد نفسه وسط البحر العظيم دون أيّ أفقٍ للبرّ أو اليابسة.

طبعًا ربما كان هناك الكثير من الناس لا يشعرون بوجودهم في هٰذه المتاهة؛ لأنّهم قد نشؤوا وترعرعوا فيها، بالإضافة إلى الكمّ الهائل من الإعلام المضلّل، والظروف الصعبة والمعقّدة الّتي يعيشونها، والّتي تلهيهم وتحول بينهم وبين استيقاظهم من النوم العميق، وإدراكهم للواقع المؤلم لهٰذه المتاهة.

ولٰكنّهم مع ذٰلك يشعرون بين الفينة والأخرى بالاضطراب

النفسيّ، وعدم الاستقرار الاجتماعيّ، وتعاقب المشاكل اليوميّة عليهم، ولٰكنّهم يبرّرونها دائمًا بأنّ هٰذه هي سنّة الحياة وطبيعتها، وأنّه ليس أمام الإنسان إلّا التسليم لها والتعايش معها.

ولٰكنّ السؤال الآن حول كيفيّة الخروج من هٰذه المتاهات، وسوف نشرح هٰذا السبيل بالتفصيل في الفصل الأخير من هٰذا الكتاب، ولٰكن بنحوٍ مجملٍ نقول: في الواقع لا سبيل أمامنا للخروج من هٰذه المتاهة الكبيرة والمعقّدة إلّا عن طريقٍ واحدٍ لا غير، وهو أن نعلم أو نتذكّر كيف دخلنا فيها، وما الّذي أوقعنا فيها، ومن دفعنا إليها.

وسنضرب مثالًا يوضّح لنا الصورة بنحوٍ أفضل، إذا خرج أحدٌ منّا بوعيٍ كاملٍ من المدينة إلى الصحراء، أو نزل من الشاطئ إلى البحر الواسع، وسار في خطٍّ مستقيمٍ مثلًا، إلى أن وجد نفسه فجأةً وسط الصحراء أو البحر الواسع، وشعر حينها بالخطر، وأراد الرجوع إلى المدينة أو الشاطئ.. فماذا يمكنه أن يفعل؟

والجواب هو أنّه يمكنه حينئذٍ ـ إذا تذكّر كيف سار إلى أن وقع فيها ـ أن يستدير 180 درجةً حول نفسه، ثمّ يستدبر الصحراء أو البحر، ويعود في الاتّجاه المعاكس تمامًا، ليصل إلى برّ الأمان مرّةً أخرى.

هٰذا لأنّه قد عرف وتذكّر من أين جاء، وكيف دخل فيها،

وعندما تذكّر ذٰلك، أمكنه الرجوع في الاتّجاه المعاكس للذهاب، وأمّا إن لم يعرف ذٰلك، ووجد نفسه فجأةً في وسط الصحراء أو البحر، أو نسي طريق الذهاب، فماذا يمكنه أن يفعل حينها للخروج من هٰذه المتاهة؟

هو في هٰذه الحالة مضطرٌّ لأن يفعل أحد أمرين، إمّا أن يجرّب حظّه، ويتحرّك بنفسه بلا وعيٍ، ويتخبّط بعشوائيّةٍ في أيّ اتّجاهٍ؛ عسى أن يكون فيه خلاصه من المتاهة، أو أن يسلّم نفسه، وزمام أموره لكلّ من يظهر له في المتاهة، ويزعم أنّه سيخلّصه من هٰذه المتاهة، وربما يصعد به إلى الهاوية.

وإذا نظرنا إلى الناس من حولنا، عندما يشعرون في الغالب بالأزمة الحقيقيّة، والمتاهة الكبيرة والمرعبة، فنرى البعض منهم، يتحرّك بانفعالٍ وتهوّرٍ، ويتخبّط في كلّ فترةٍ زمانيّةٍ، وبصورةٍ عشوائيّةٍ بين اتّجاهاتٍ فكريّةٍ متباينةٍ، بل ومتضادّةٍ، تارةً إلى اليسار الشيوعيّ، وأخرى إلى اليمين الليبراليّ، أو العكس، وتارةً إلى الإفراط الدينيّ، وأخرى إلى التحلّل العلمانيّ، أو العكس... وكلّ هٰذا على أمل أن يتخلّص من هٰذه المحنة، ويخرج من هٰذه المتاهة، وفي كلّ مرّةٍ يتوهّم أنّه قد سلك طريق النجاة، إلى أن تنكشف له الحقيقة المـُرَّة، ثمّ يضطرّ إلى أن يبحث عن طريقٍ آخر لعلّ وعسى، وإلّا سيُصاب باليأس والإحباط والاكتئاب.

على حين نرى البعض الآخر يسلّم زمام أموره بالكلّيّة لكلّ ناعقٍ مكّارٍ، أو مُدّعٍ يدعي تخليصه من هٰذه المتاهة، وإيصاله إلى برّ السلامة وشاطئ الأمان، إمّا إلى جنّة الدنيا حيث الحرّيّة والمال والجاه والسرور، أو إلى جنّة الآخرة حيث النعيم الدائم والحور والقصور! وهٰذا هو حالنا بالفعل.

وبطبيعة الحال فإنّ مثل هٰذه التصرّفات العشوائيّة هي الّتي تعزّز الاتّجاهات والتيّارات الانحرافيّة، وتهدّد بشدّةٍ الأمن الفكريّ والاجتماعيّ داخل المجتمعات الفكريّة.

فينبغي على عقلاء الناس الّذين أدركوا هٰذه المتاهات، أن يسعوا بجدٍّ ليتذكّروا الطريق الّذي جاءوا منه، طريق العقل والإنسانية، طريق المبادئ العقليّة الأولى الفطريّة، والموجودة في داخلهم، وقد غفلوا عنها، والّتي سبق وأن أشرنا إليها، وسنعيد الحديث عنها مرّةً أخرى، وأن يأخذوا الأمور بحزمٍ للبحث عن الأسباب الّتي أوقعتهم في هٰذه المتاهة، وأدخلتهم في هٰذا النفق المظلم؛ لكي يتحرّروا من هٰذا الأسر، ويستردّوا كرامتهم الإنسانيّة، وعلينا جميعًا أن نأخذ زمام أمورنا بأيدينا إلى برّ السلامة، فليس أمامنا الكثير من الوقت لنضيّعه، حيث يمضي بنا العمر، وتنقضي الحياة.

أمّا بالنسبة لصانعي هٰذه المتاهات فهم على الرغم من اختلافهم الشديد فيما بينهم، فهم جميعًا يهدفون إلى تحقيق هدفٍ واحدٍ على

مرّ التاريخ، وهو الهيمنة على الشعوب المستضعفة، والتسلّط على المجتمعات البشريّة؛ من أجل تحقيق مطامعهم، ومصالحهم الشخصيّة والفئويّة.

وفي الحقيقة ليست هناك متاهةٌ واحدةٌ، بل متاهاتٌ متعدّدةٌ، ولٰكن يمكن إرجاعها إلى ثلاث متاهاتٍ رئيسيّةٍ مشتركة الأهداف، ولٰكنّها مختلفة الطرق والاتّجاهات والوسائل.

هٰذه المتاهات الفكريّة الثلاث يمكننا التعرّف عليها بسهولةٍ بأدنى تأمّلٍ عقليٍّ من خلال ما سبق من بيان قوانين تفكير العقل الواعي؛ لأنّ كلّ هٰذه المتاهات على الرغم من الاختلاف الشديد بينها، فهي تشترك في ارتكاب جريمةٍ إنسانيّةٍ واحدةٍ، وهي إقصاء العقل الواعي بمبادئه وقوانينه الفطريّة الواضحة، عن ساحة حياتنا الثقافيّة والاجتماعيّة، بعد تشويه وجهه الناصع بشتّى الأساليب الرخيصة والمبتذلة، واستبداله أدواتٍ معرفيّةً أخرى فاقدةً بذاتها للمشروعيّة العلميّة، وتحت شعاراتٍ جميلةٍ ومزيّفةٍ تمكّنوا من خلالها من خداع الناس وتضليلهم، والتلاعب بمصائرهم ومقدّراتهم، وفي النهاية من الهيمنة الكاملة عليهم.

المتاهة الأولى هي المتاهة المادّيّة الّتي تشكّلت بفصل الحسّ والتجربة عن العقل الإنسانيّ، وشعارها الحداثة والتنوير، ويديرها النظام الرأسماليّ في الغرب، الّذي أصبح بعد الثورة الصناعيّة

يتحكم في جميع مفاصل الحياة في الغرب، وهو في الواقع يمثّل الوجه الآخر للنظام الإقطاعيّ القديم.

المتاهة الثانية هي المتاهة الدينيّة الّتي تبلورت بعد فصل الأديان السماويّة عن العقل الإنسانيّ منذ قديم الزمان، وشعارها الدين والإيمان بالله، ويديرها بحسب الظاهر بعض رجال الدين الرجعيّين والانتهازيّين، من المتعصّبين والمتحجّرين.

وأمّا المتاهة الثالثة فهي المتاهة الروحيّة الّتي ظهرت بعد فصل القلب عن العقل، وشعارها التصوّف والروحانيّة، ويديرها بحسب الظاهر أيضًا بعض المدّعين، الّذين يدّعون المقامات الروحيّة السامية.

وكلّ هٰذه الشعارات هي الموجودة والمهيمنة بالفعل على الساحة الفكريّة والاجتماعيّة.

طبعًا أنا لا أقصد على الإطلاق أنّ كلّ من يتكلّم بهٰذه الشعارات فهو متورّطٌ في إنشاء هٰذه المتاهات أو إدارتها، فهناك أناسٌ كثيرون طيّبون ومخلصون، ويسعون لخير المجتمع، كما أنّها في نفسها شعاراتٌ إنسانيّةٌ جميلةٌ، فمن منّا يكره الحداثة والتنوير والعقلانيّة والإيمان بالله، والرقيّ الروحيّ؟! ولٰكن قد تمّ استغلالها كما قلنا من جهاتٍ انتهازيّةٍ من أجل خداع الناس، وتحقيق مصالح سياسيّةٍ معيّنةٍ.

وهٰذه المتاهات الثلاث هي الّتي ولدنا فيها، ونعيش فيها بالفعل، وكلّ واحدٍ منّا موجودٌ في إحدى هٰذه المتاهات الثلاث، وقد يتّفق أن يخرج من إحداها ليقع في الأخرى دون أن يشعر، بحيث يتوهّم الإنسان في كلّ مرّةٍ أنّه قد وجد طريق الخلاص والنجاة، ليكتشف بعد ذٰلك أنّها كانت مجرّد خدعةٍ وسرابٍ.

وقد تمّ تصميم هٰذه المتاهات الثلاث بدقّةٍ عاليةٍ من قبل مهندسي قوى الشرّ العالميّ، وجعلوا بينها ممرّاتٍ ودهاليز خفيّةً، بحيث إذا خرجنا من إحداها وقعنا في الأخرى، لنبقى على هٰذا الحال إلى آخر العمر.

والمتتبّع لما تنتجه مؤسّسة هوليود السينمائيّة المسيّسة، من أفلامٍ في العقود الأخيرة، مثل

(MATRIX, MAZE RUNNERS, DIVERGENTS, SHUTTER ISLAND, MANSHURIAN…)

تتكشّف له حقيقة هٰذه المؤامرة الكبرى على الإنسانيّة، إذ تشير جميعها إلى وجود قوّةٍ هائلةٍ حاقدةٍ على الإنسانيّة، وتحاول أن تسيطر على العقل البشريّ بمختلف الوسائل.

والظاهر أنّ أصحاب المتاهة المادّيّة الّتي يديرها النظام الرأسماليّ في الغرب، هم الّذين يديرون كلّ هٰذه المتاهات الثلاث في القرون الأخيرة؛ لامتلاكهم معظم الأموال ومراكز القدرة وسائر المؤسّسات الإعلاميّة.

وسوف نتعرّض لبيان هٰذه المتاهات الثلاث إن شاء الله تعالى.

أوّلًا: المتاهة المادّيّة

تشكّلت المتاهة المادّيّة الرأسماليّة في الغرب على إثر الخروج من المتاهة الدينيّة المرعبة، الّتي تاه فيها الأوروبّيّون أكثر من ألف سنةٍ، عاشوا في ظلماتها الأوهام والخرافات، وذاقوا في دهاليزها العذاب الأليم.

وكان السبب في وقوعهم في هٰذه المتاهة هو توهّمهم أنّ الدين والنصوص الدينيّة الغيبيّة القديمة هي وحدها الّتي أوقعتهم فيها، لا إقصائهم للعقل البرهانيّ، وتمسّكهم باللاعقلانيّة الدينيّة الخرافيّة، فكان من الطبيعيّ بناءً على هٰذا التشخيص الخاطئ، أن يقصوا التراث الدينيّ عن الحياة، ويستبدلوه بالتجربة الحسّيّة بوصفها أداةً معرفيّةً وحيدةً لبناء رؤيتهم عن العالم، وترسيم أسلوبهم للحياة، مع إبقائهم على تغييب وإقصاء العقل التجريديّ البرهانيّ بالكلّيّة، بعيدًا عن الحياة كما كان حالهم في القرون الوسطى.

فمع بداية القرن السابع عشر الميلاديّ، وبعد انقضاء عصر النهضة في الغرب، الّذي وجّه انتقاداتٍ قاسيةً للمنطق الأرسطيّ والفلسفة الميتافيزيقيّة، انطلاقًا من بطلان بعض النظريّات

الطبيعيَّة القديمة، ظهر فرنسيس بيكون (Francis Bacon) في بريطانيا فكرَّس كلَّ جهوده في نقض المنطق العقليّ وطريقة التعليم المدرسيّ الأرسطيّ، وسعى في ترسيخ المنهج الحسّيّ التجريبيّ، والّذي سمّاه (بالمنهج العلميّ)، وطرحه ليكون بديلًا عنا المنهج العقليّ الميتافيزيقيّ على جميع المستويات، فقام بتغيير طريقة التعليم والبحث العلميّ القديم القائم على البحث عن حقائق الأشياء وعللها القصوى للوصول إلى ما وراء الطبيعة؛ من أجل بناء الرؤية الكونيّة الفلسفيّة الشاملة، إلى البحث عن ظواهر الأشياء وكيفيّاتها المحسوسة لا غير، بهدف تسخير الطبيعة لمنفعة الإنسان والتسلّط عليها في هٰذه الحياة الدنيا، مدّعيًا في ذٰلك أنَّ الطريق القديم عقيمٌ لا فائدة من ورائه، وأنَّه قد أضاع واستنفد الكثير من عمر البشريّة في البحوث الغيبيّة الميتافيزيقيّة الّتي لا طائل من ورائها، فكانت النتيجة هي ترك التوجّه إلى عالم الطبيعة، ممَّا أدّى إلى التخلّف المادّيّ للبشريّة.

أمَّا الطريق الجديد ـ بحسب نظره ـ فهو الطريق العلميّ النافع الّذي أدّى وسيؤدّي إلى تقدّم الإنسان وتطوّره العلميّ والتكنولوجيّ.

وفي ضوء معطيات هٰذه المدرسة، لا ينبغي لنا في محافلنا العلميّة أن نبحث عن حقائق الأشياء، وهل هي واجبةٌ أو ممكنةٌ، أو أنَّها

جوهرٌ أو عرضٌ، أو تنتمي إلى أيِّ مقولةٍ من المقولات العالية؛ لأنَّه بحثٌ عقيمٌ وغير نافعٍ، بل نبحث عن طبيعة الظواهر المادّيّة المحسوسة لنا وعن عللها القريبة منَّا لا البعيدة عنَّا؛ وذٰلك لأجل تسخيرها لمصلحة الإنسان الدنيويّة في جلب النفع أو دفع الضرر.

وبناءً على ذٰلك، فقد قام فرنسيس بيكون هٰذا بإلغاء المنهج العقليّ البرهانيّ، وإقرار المنهج الحسّيّ التجريبيّ الاستقرائيّ منهجًا وحيدًا للمعرفة.

ونحن هنا ننقل عنه مقتطفاتٍ من كلامه في نقد المنهج العقليّ الأرسطيّ، كما نقله عنه **الدكتور يوسف كرم** في كتابه "تاريخ الفلسفة الحديثة"؛ لنرى مدى التحوّل الكبير والعميق الّذي أحدثه هٰذا الرجل في مجال التربية والتعليم والبحث العلميّ، إذ ما زالت آثاره طاغيةً على المحافل العلميّة، ولا سيَّما المدارس والجامعات في الشرق والغرب.

قال بيكون: «لأجل تكوين العقل الجديد؛ لا بدَّ من منطقٍ جديدٍ يضع أصول الاستكشاف، فقد كانت الكشوف العلميّة وليدة الاتّفاق، وكان المعوّل على النظر العقليّ، فلم يتقدّم العلم».

ثمَّ قال: «إنَّ العقل أداة تجريدٍ وتصنيفٍ ومساواةٍ ومماثلةٍ، وإذا

تُرِك يجري على سليقته انقاد لأوهامٍ طبيعيّةٍ فيه، ومضى في جدلٍ عقيمٍ في تمييزاتٍ لا طائل تحتها»[1]. ثمَّ تحدّث بعد ذٰلك عن الأوهام العقليّة الأربعة، وهي أوهام: القبيلة، والكهف، والسوق، والمسرح. ثمَّ قال: «فليست الأصنام [الأوهام العقليّة] أغاليط استدلاليّةً كالّتي يذكرها أرسطو، ولٰكنّها عيوبٌ في تركيب العقل تجعلنا نخطئ في فهم الحقيقة»[2]. وهٰذا تشكيكٌ صريحٌ موجّهٌ إلى العقل النظريّ، واتّهامٌ له بالعجز عن كشف الواقع لنقصٍ ذاتيٍّ فيه.

وقال أيضًا عن المنهج الاستقرائيّ: «هٰذا المنهج هو القسم الإيجابيّ من المنطق الجديد والحاجة إليه ماسّةٌ؛ لأنَّ تصوّر العلم قد تغيّر. كان العلم القديم يرمي إلى ترتيب الموجودات في أنواعٍ وأجناسٍ، فكان نظريًّا بحتًا، أمَّا العلم الجديد فيرمي إلى أن يتبيَّن في الظواهر المتعدّدة عناصرها البسيطة وقوانين تركيبها بغية أن يوجدها بالإرادة، أي أن يؤلِّف فنونًا علميّةً»[3].

وواضحٌ من كلامه أنَّه يدّعي أنّنا عندما نبحث عن الطائر ـ مثلًا ـ

(1) كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة: ص 47.

(2) المصدر السابق: ص 48.

(3) المصدر السابق.

فإنّنا لا نبحث عن اندراجه تحت أيِّ مقولةٍ جنسيّةٍ أو نوعٍ متوسّطٍ أو سافلٍ، وعن علل وجوده القصوى، بل نبحث عن ظاهر تركيب جسمه من الأجنحة والذيل مثلًا، وعن علل طيرانه، بهدف التمكن من صنع شيءٍ مثله كالطائرة؛ لننتفع بها في تنقّلاتنا السريعة في هٰذه الحياة.

ثمَّ يختم كلامه بقوله: «ولا سبيل الى اكتشاف الصور سوى التجربة، أي التوجّه إلى الطبيعة نفسها؛ إذ لا يتسنّى لنا التحكم في الطبيعة واستخدامها في منافعنا إلَّا بالخضوع لها أوَّلًا»[1]. وهو هنا يصرّح بطريقة التعليم والتعلّم الجديدة من حيث المنهج والغاية.

ثمَّ جاء من بعده المفكّر الإنجليزيّ **جون لوك** (John Locke) الّذي كان أكثر تطرّفًا في نقد القياس الأرسطيّ والمعاني البدهيّة المبنى عليها، وأكثر دفاعًا عن المنهج الحسّيّ التجريبيّ، حيث أودع كلَّ ذٰلك في كتابه الشهير (**محاولةٌ في الفهم الإنسانيّ**).

قال جون لوك في انتقاده الساخر للقياس الأرسطيّ معتمدًا على نفس القياس الأرسطيّ الاستثنائيّ: «لو وجب اعتبار القياس الأداة الوحيدة للعقل للوصول إلى الحقيقة، للزم ألَّا يوجد أحدٌ

---

(1) المصدر السابق: ص 49.

قبل أرسطو يعلم أو يستطيع أن يعلم شيئًا ما بالفعل»[1]، ثمَّ قال: «ولٰكنّ الله لم يكن ضنينًا بمواهبه على البشر إلى حدٍّ أن يقنع بإيجاد مخلوقاتٍ ذوات قدمين، ويدع لأرسطو العناية بجعلهم مخلوقاتٍ عاقلةً»[2]. وأضاف أيضًا: «إنَّ قواعد القياس ليست هي الّتي تعلّم الاستدلال، والقياس لا يفيد في كشف الخطإ في الحجج وفي زيادة معارفنا».

ثمَّ يقول في نفي المعاني الغريزيّة البدهيّة: «لو كانت المبادئ الّتي يذكرونها غريزيّةً، للزم أن توجد عند جميع الناس دائمًا، ولٰكنّ الأقلّين من الناس حتّى من بين المثقّفين يعرفون المبادئ النظريّة، مثل مبدإ الذاتيّة [أي أنَّ الشيء هو نفسه] ومبدإ عدم التناقض، وما الفائدة من هٰذه المبادئ؟!

لكي نحكم بأنَّ الحلو ليس المرّ، يكفي أن ندرك معنى الحلو والمرّ، فنرى فورًا عدم الملائمة بينهما دون الالتجاء إلى المبدإ القائل "يمتنع أن يكون الشيء غير نفسه"»[3].

---

(1) المصدر السابق: ص 143.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق: ص 144.

وقد علّق الدكتور يوسف كرم على مقالات جون لوك بقوله: «إنَّ بضاعته الفلسفيّة ضئيلةٌ سطحيّةٌ، وأسلوبه يبيّن عن شيءٍ كثيرٍ من السذاجة، ومن شواهد ذٰلك أنَّه يكثر من التحليل ويسهب في تفصيل الأمثلة، كأنَّها المقصودة بالذات، ويسخر ممَّا لا يعرف»[1].

وقد نقلنا هٰذا الكلام عن هٰذا الرجل ليتبيَّن لنا مدى جهله بمبادئ المنطق وأصول الاستدلال، ولنعرف إلى أيِّ مدًى تمَّ ابتذال استعمال لقب (الفيلسوف) في الغرب.

وهٰؤلاء في الواقع يفترون كذبًا وبهتانًا على الحكماء الأوائل، لا سيّما المعلّم الأوّل أرسطو، إذ يتّهمونه بأنّه كان غارقًا في التأمّلات العقليّة، ولم يكن ينتهج المنهج العلميّ التجريبيّ، مع أنّ العلوم الطبيعيّة التجريبيَّة قد نالت من الاهتمام البالغ عند الفلاسفة ـ ولا سيَّما المعلّم الأوَّل أرسطو ـ ما لم ينله أيُّ علمٍ آخر، وقد دوّن أرسطو كتاب (الطبيعيّات) قبل كتابه في الفلسفة الإلٰهيّة، والّذي سمّاه بـ (ما بعد الطبيعة)، وقد كان لديه مختبرٌ علميٌّ كبيرٌ يُجري فيه بحوثه وتجاربه الطبيعيّة، بل كان أرسطو على حدِّ تعبير **وولتر ستيس** (Walter Stace) في تاريخه للفلسفة اليونانيّة مؤسّسًا لهٰذه العلوم

(1) المصدر السابق: ص 143.

مبتكرًا لها: «ولا يجب أن ننسى أنَّ أرسطو لم يكن فيلسوفًا فحسب بالمعنى الحديث الضيِّق لهٰذا المصطلح، لقد كان إنسانًا صاحب تعاليم شاملةً كلّيّةً، ولم يكن هناك فرعٌ من فروع المعرفة لم يجذب انتباهه... حتّى أنَّ ميوله الطبيعيّة كامنةٌ بالأحرى في مجال العلم الطبيعيّ عن الفكر المجرَّد... وعندما يكون هناك علمٌ لم يكن له وجودٌ من قبل، فإنَّ خطّته تتضمّن تأسيس علومٍ جديدةٍ عندما تكون هناك ضرورةٌ، ومن ثَمَّ أصبح مؤسّس علمين على الأقلّ هما: المنطق، وعلم الحيوان»[1].

وقد ذهب فلاسفة عصر التنوير مثل ديفيد هيوم وكنط إلى إنكار أيّ دورٍ للعقل في الجانب المعنويّ الميتافيزيقيّ، وأنّ الميتافيزيقا ليست إلّا هراءً.

يقول ديفيد هيوم: «فإذا ما تأبّطنا هٰذه المبادئ، وتقحّمنا المكتبات فأيّ الرزايا نحن منزلوها بها؟ سنسأل إذا ما أمسكنا بأيّ مجلّدٍ من مجلّداتها في الإلهيّات أو فيما ورائيّات المدرسة مثلًا: هل في ذٰلك أيّ استدلالٍ مجرّدٍ حول الكمّ أو العدد؟ كلّا! هل في ذٰلك المجلّد أيّ استدلالٍ تجريبيٍّ حول الوقائع والوجود العينيّ؟ كلّا! ألا ألق به إذن

(1) ستيس، وولتر، تاريخ الفلسفة اليونانيّة: ص 167.

إلى ضرام النار، فليس يكون فيه إلّا سفسطةٌووهمٌ»[1].

وقد ظلّوا بعيدين عن حقيقة العقلانيّة الإنسانيّة الّتي توازن بين المتطلّبات المادّيّة والمعنويّة للإنسان، والمجتمع البشريّ.

ولٰكن من ناحيةٍ أخرى، فإنّ تحرّرهم من الاستبداد الدينيّ والسياسيّ اللاعقلانيّ، لا سيّما بعد الثورة الفرنسيّة، قد أعطاهم شعورًا كبيرًا بالحرّيّة والاستقلال، كما أنّ اعتمادهم على المنهج العلميّ التجريبيّ الصحيح لاستكشاف أسرار الطبيعية، وتسخيرها من أجل تطوير الحياة المادّيّة للإنسان، مكّنهم من إحداث نهضةٍ علميّةٍ تكنولوجيّةٍ عظيمةٍ، أعطتهم قدراتٍ مادّيّةً هائلةً مكّنتهم من السيطرة على العالم، وإخضاعه لإرادتهم، وهٰذا الأمر هو الّذي عزّز ثقتهم واعتقادهم بصحّة منهجهم الحسّيّ في التفكير، ونجاح أسلوبهم في الحياة.

هم لم يتوجّهوا إلى أنّهم مع إحرازهم لنجاحاتٍ كبيرةٍ في مجال التحرّر من الاستبداد الدينيّ والسياسيّ والتطوّر العلميّ، إلّا أنّهم قد وقعوا في متاهةٍ عظيمةٍ أخرى، أعماهم عنها نشوة التحرّر والانتصار، غافلين عمّا كانت تدبّره لهم نفس قوى الشر العالمي الّتي أوقعتهم في

(1) هيوم، ديفيد، تحقيقٌ في الذهن البشريّ: ف 4.

المتاهة الدينيّة الأولى، عندما أيقنت تلك القوى الرأسماليّة الإمبرياليّة أنّ العمر الافتراضيّ للمتاهة الأولى قد انتهى، فقامت بفتح الأبواب الخلفيّة للمتاهة الأولى؛ لتدفع بهم إلى المتاهة المادّيّة الثانية الّتي تمّ تصميمها أيضًا بدقّةٍ متناهيةٍ؛ ليلبثوا فيها أحقابًا أخرى.

وفي الواقع لم تشعر تلك القوى الشرّيرة بأيّ نوعٍ من القلق من هٰذا التغيير الثقافيّ والاجتماعيّ الكبير في الغرب، والانتقال من الحالة الدينيّة المغلقة، إلى الحالة المادّيّة المطلقة، فطالما أنّ العقل غائبٌ، فالإنسانية غائبةٌ، والمتاهة موجودةٌ، ومقاليد الأمور ما زالت في أيديهم.

كانت النتيجة أنّ الغرب وإن حقّق الكثير من النجاحات والإنجازات كما قلنا، إلّا أنّه لم يحقّق السعادة المنشودة والحياة العادلة الّتي كان يطمح أن يحقّقها على المدى البعيد، نتيجة هيمنة القوى الرأسماليّة على مقاليد الأمور في السرّ والعلن.

والسبب هو عدم تحقّق الأحلام الورديّة الّتي وعدتهم بها رموز الحداثة والتنوير، من العدالة والمساواة والسلام والاستقرار، إذ ظهر خلال عصور الحداثة أبشع مظاهر العنصريّة والتمييز الطبقيّ، واضطهاد الطبقة العمّاليّة من قبل الطبقة الرأسماليّة البرجوازيّة، لا سيّما في القرن التاسع عشر، حتّى أضطر بعض الفلاسفة الغربيّين

الثوريّين مثل كارل ماركس أن يحذّر بشدّةٍ الأنظمة الغربيّة من ثورةٍ عمّاليّةٍ كاسحةٍ، قد انفجرت بعد ذٰلك في الاتّحاد السوفيتيّ، هٰذا بالإضافة إلى ظهور الحركات الامبرياليّة والفاشيّة والنازيّة، واندلاع حربين عالميّتين راح ضحيّتها عشرات الملايين من البشر.

فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الناس ـ لا سيّما الطبقة المثقّفة منهم ـ في التمرّد تدريجيًّا مع منتصف القرن العشرين على عصر الحداثة (modernism) الّذي استمرّ أربعة قرونٍ تقريبًا، ودعوا إلى عصر ما بعد الحداثة (post-modernism) بعد توجيه الانتقادات الشديدة واللاذعة لهٰذه الحقبة الماضية على جميع المستويات الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، سواءٌ على المستوى الإقليميّ أو الدوليّ، وأعلنوا فيه نهاية الحداثة وفشلها، كما فعل جان بول سارتر، وميشيل فوكو، وهابرماس، وغيرهم من فلاسفة الغرب، إذ ثاروا على كلّ المعايير العقليّة والعلميّة، والمادّيّة والمعنويّة، ودعوا إلى القطيعة الأبستيمولوجيّة معه، ممّا أوقع الغرب في حالةٍ من الفوضى المعرفيّة والفكريّة، وما زال الصراع محتدمًا بينهم؛ بسبب تفاقم المشاكل وتراكم المآسي الكثيرة الّتي سنشير إليها لاحقًا... ونحن لا ندري إلى الآن ماذا تدبّر لهم قوى الشرّ العالميّ في الخفاء، إمّا من أجل إبقائهم في المتاهة الحاليّة أو نقلهم إلى متاهةٍ أخرى.

ومع دخول الغرب حقبة المتاهة المادّيّة، وسريانها بعد ذٰلك تدريجيًّا إلى الشرق، نكون قد وقعنا بالفعل في قبضة النظام الرأسماليّ بتفكّراته الحسّيّة ورؤيته المادّيّة المتطرّفة، والّتي غاب في ظلّها منطق العقل والعدالة، وساد منطق القوّة والهيمنة والخداع والمنفعة الشخصيّة والفئويّة.

في الواقع كانت الطبقة الإقطاعيّة موجودةً في القرون الوسطى، ولٰكن لم يكن لها هٰذا النفوذ السياسيّ الظاهر، والمؤثّر على الساحة كما كانت الكنيسة، وملوك أوربّا، ولٰكن مع بدايات النهضة الصناعيّة، واكتشاف أمريكا، وطرق التجارة العالميّة في القرن السادس عشر، بدأت تتحوّل هٰذه الطبقة الإقطاعيّة بالتدريج إلى الطبقة الرأسماليّة البرجوازيّة، وأخذت تفرض نفسها على الساحة السياسيّة بعد انحسار نفوذ الكنسية تدريجيًّا.

لم يلجإ النظام الرأسماليّ إلى القوّة القمعيّة الّتي كانت تمارسها الكنيسة وملوك أوربّا في القرون الوسطى، بل لجأ إلى القوى الناعمة والخفيّة الّتي تحقّق أطماعه وأغراضه الشرّيرة بصورةٍ أفضل وأسهل، من دون أن تؤثّر سلبًا على مظهره الإنسانيّ، وشعاراته الخدّاعة من الحرّيّة والمساواة والتقدّم والحداثة والتنوير.

كانت هناك بلا شكٍّ حرّيّةٌ نسبيّةٌ إذا ما قسناها بالقرون الوسطى، ولٰكن لم تتحقّق الحرّيّة الحقيقيّة المنشودة، فليست الحرّيّة

فقط في حرّيّة التعبير والحركة، وفي إشباع الرغبات الحيوانيّة بأيّ وسيلةٍ كانت، وكيف تتحقّق الحرّيّة الحقيقيّة مع الفقر، وسوء توزيع الثروات؟! إذ يضطرّ الفقير إلى أن يخضع لسلطة الغنيّ في العمل، إذ يسخّر أصحاب رؤوس الأموال أغلب طبقات المجتمع لتأمين مصالحهم الشخصيّة والفئويّة، بحيث يسيطر الأغنياء على كلّ وسائل الإعلام، الّتي يؤثّرون بها على الرأي العامّ، ويبرمجون بها عقول الناس، كما نشاهد ذٰلك اليوم في الغرب.

وإذا أردنا أن نستعرض المشاكل والمآسي الّتي جلبتها لنا ولسائر المجتمعات البشريّة هٰذه المتاهة المادّيّة الرأسماليّة، لطال بنا المقام، ولٰكن سنكتفي بالإشارة إلى بعض النماذج الحيّة لهٰذه المشاكل الّتي نلمسها، والّتي تعصف بنا في كلّ يومٍ وليلةٍ، لمجرّد تنبيه النائمين والغافلين، ولبيان ارتباطها بغيبة العقل الواعي وقوانينه الإنسانيّة:

1- **المشاكل الفكريّة**: إنّ تغييب العقل، وإقصاءه عن الحياة، هو بداية الدخول في المتاهة الفكريّة؛ ولذٰلك سنبدأ أوّلًا ببيان المشاكل الفكريّة والثقافيّة الّتي أثارتها المتاهة المادّيّة، وأهمّها الوقوع في مستنقع الشكّ والسفسطة، بعد تنكّر دعاة الحداثة وما بعدها للمبادئ العقليّة الفطريّة، وضياع المعايير والموازين العقليّة الموضوعيّة في القضايا الإنسانيّة المصيريّة؛ ولذٰلك أضحت السمة الغالبة على الفلسفة الغربيّة الحديثة اللامنهجيّة الفكريّة،

فأصبحوا يخرجون علينا في كلّ يومٍ بنظريّاتٍ وفلسفاتٍ جديدةٍ كموديلات الأزياء، من مثاليّةٍ، ووضعيّةٍ، ووجوديّةٍ، وبنيويّةٍ، ونسبيّةٍ، وتفكيكيّةٍ، أو فلسفة الحداثة، وما بعد الحداثة، وما بعد بعد الحداثة من نظريّاتٍ عدميّةٍ وعبثيّةٍ. وأكثرها نظريّاتٌ لا تستند إلى أيّ أدلّةٍ منطقيّةٍ موضوعيّةٍ، بل مجرّد آراءٍ واستحساناتٍ شخصيّةٍ، لا يراد منها إلّا بعثرة أذهان الشباب والمثقّفين وإرهاقهم، وإيقاعهم في صحراء التيه الفكريّ، وإغراقهم في بحر الحيرة والضياع، بحيث يصيبهم اليأس من الوصول إلى شاطئ الحقيقة، أو حتّى مجرّد التفكير فيها.

كانت في البداية بعض المحاولات العقليّة الجادّة على يد أمثال ديكارت ولايبنتز وإسبينوزا، ولٰكن ما لبث أن تمّ قمعها من جهة الكنيسة، ومن جهة التيّار الرأسماليّ البرجوازيّ أيضًا، الّذي لا يريد للشعوب أن تستفيق، وكلّ من حاول من النخب الفكريّة العاقلة أن يسعى لإحياء القواعد والقوانين المنطقيّة، وترسيخ المعايير الفكريّة في القضايا الإنسانيّة، لتنظيم تفكير الناس، ووضع قواعد موضوعيّةٍ للحوار البنّاء والهادف، من أجل الخروج من هٰذه المتاهة؛ ثاروا في وجهه، واتّهموه بالتخلّف والرجعيّة، والتعصّب والدوجماطيقيّة، وإقصاء الآخرين.

ومن الواضح جدًّا أنّ هناك إصرارًا جدّيًّا لرفض أيّ محاولةٍ لتقنين الفكر الإنسانيّ، أو وضع معايير موضوعيّةٍ عقليّةٍ على غرار المعايير الفيزيائيّة والرياضيّة؛ لأنّ هناك سياسةً عليا مرسومةً من قبل قوى الرأسماليّة العالميّة، وطابورها الخامس في المراكز الأكاديميّة الإنسانيّة، بمنع إحياء تلك القوانين العقليّة؛ لأنّ المطلوب ليس هو النظام، بل ترسيخ الفوضى الخلّاقة ونشرها في كلّ مكانٍ؛ حتّى لا تنكشف عوراتهم أمام الناس، ويستطيعوا أن يعبثوا بالمجتمع البشريّ بعيدًا عن الرقابة العقليّة المنطقيّة.

من الواضح أنّه لا مخرج لنا من هٰذه المشكلة العميقة إلّا بالعودة إلى قوانين العقل الواعي العلميّة الموضوعيّة والصادقة، والمنظومة المعرفيّة العقليّة المنسجمة، والقادرة على الوقوف في وجه هٰذه الفوضى الفكريّة الّتي أرجعتنا إلى عصر الجاهليّة السفسطائيّة الأولى قبل الميلاد.

2- **السيطرة على مراكز البحث**: ومن أخطر مشاكل النظام الرأسماليّ، هو سيطرته على جميع مراكز البحث العلميّ والتقنيّ الكبرى في العالم، بحيث أصبح كبار العلماء المتخصّصين في الفيزياء والرياضيّات والعلوم الذرّيّة والأحيائيّة والكيميائيّة أسارى

في أيديهم، يأتمرون بأوامرهم، بعد أن وفّروا لهم المال والجاه وجميع وسائل الراحة والرفاهية.

وقد ساعد النظام التعليميّ الحسّيّ في المدارس والجامعات على ترسيخ الروح والقيم والمبادئ المادّيّة، بجعل الغاية المنشودة من الدراسة والتعليم هو تحصيل الشهادات العلميّة العالية؛ من أجل الوصول إلى المناصب العلميّة العليا، والنظام الرأسماليّ المؤسّس لهٰذا النظام التعليميّ يعلّم ذٰلك، ويسعى لتأمين المال والجاه للطلبة والعلماء النابغين؛ من أجل استغلالهم بعد ذٰلك لأغراضه السياسيّة.

وبعد استيلائهم على هٰذه المراكز العلميّة والتقنيّة المتطوّرة، والتسلّط على علمائها المتخصّصين، قاموا باستغلالها أسوأ استغلالٍ من أجل تحقيق طموحاتهم وأغراضهم غير المشروعة، على النحو التالي:

أوّلًا: تسخير هٰذه المراكز العلميّة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل القادرة على تدمير العالم عشرات المرّات.

ثانيًا: الإنتاج الواسع للأسلحة النوويّة المدمّرة ذات الآثار الإشعاعيّة المرعبة، والّتي تنتقل آثارها المخرّبة إلى عشرات الأجيال في المستقبل، كما حصل في هيروشيما ونكازاكي.

ثالثًا: إنتاج الأسلحة البيولوجيّة الّتي تحمل أشدّ أنواع الجراثيم الفتّاكة بالنسل البشريّ.

رابعًا: إنتاج الأسلحة الكيميائيّة والسامّة القاتلة والمشوّهة لآلاف الناس الأبرياء.

والسياسيّون لا يصنعون هٰذه الأسلحة المتطوّرة بأنفسهم، بل بمعونةٍ من أسرائهم من العلماء العاملين معهم. وبطبيعة الحال فإنّ هٰؤلاء العلماء يبرّرون لأنفسهم ذٰلك، بأنّهم لا علاقة لهم بكيفيّة استعمالها بعد ذٰلك، أو بأنّهم عبد المأمور ـ كما يقولون ـ أو أنّ ذٰلك من أجل مصلحة بلدانهم والدفاع عنها، أو غير ذٰلك من المبرّرات الكثيرة لإراحة ضمائرهم، إذ إنّ الغاية تبرّر الوسيلة عندهم.

خامسًا: استغلال الإنجازات العلميّة النافعة، كالاستفادة من التقنيّات المتطوّرة الّتي أنتجت اللاقطات وآلات التصوير عالية الدقّة والحواسيب، في التجسّس على حياة الناس الخاصّة في كلّ زمانٍ ومكانٍ، وفي إنتاج أفلام العنف والجنس المدمّرة للعقول والنفوس.

سادسًا: الاستفادة من وسائل الإعلام المتطوّرة ووسائل التواصل الاجتماعيّ في ترويج الأكاذيب والمفاهيم المغلوطة، والقيم والمبادئ المنافية للعقل والإنسانيّة؛ من أجل تضليل الرأي العامّ، وتمرير مشاريعهم المنافية للمصالح العليا للإنسانيّة.

ومن الأمور الّتي قد تخفى على كثيرٍ من الناس استخدامهم للتقنيّة لإلهاء الناس بأدواتٍ ترفيهيّةٍ كثيرةٍ ومتنوّعةٍ، وببرمجيّاتٍ تافهةٍ وسخيفةٍ، لمجرّد إضاعة الوقت، وملء أوقات فراغهم فيما لا ينفع، واستمرار إشغال حسّهم وخيالهم في الليل والنهار بالأمور الجزئيّة المادّيّة، بحيث لا يتمكّن الناس من التفكير العقليّ المجرّد بفلسفة الحياة، ولماذا نحن هنا؟ وهل يمكن أن تكون هناك حياةٌ أفضل من حياتنا هٰذه، ولماذا كلّ هٰذه الحروب والصراعات الداخليّة والخارجيّة، وهل هٰذه هي الحياة العادلة، وهل هٰذه هي الحياة الطيّبة؟ ولماذا نعيش بهٰذا النحو النمطيّ في كلّ يومٍ وليلةٍ، ومن الّذي يبرمج لحياتنا بهٰذا النحو، ويسلبنا حرّيّاتنا في تعيين مصيرنا، ومستقبل أولادنا، وغير ذٰلك من الأسئلة المشروعة الّتي يحقّ لكلّ إنسانٍ أن يسألٍ نفسه وغيره عنها.

ولٰكنّ هٰذه الأسئلة الفلسفيّة المشروعة لا تروق لصنّاع المتاهة المستفيدين من هٰذه الأوضاع المتردّية، ولأنّها تبعث الناس على التمرّد على قوانين المتاهة، وهو ما لا يمكن أن يسمحوا به مطلقًا؛ فنبغي إلهاؤهم دائمًا بشتّى الوسائل!

3- المشاكل الاقتصاديّة: لقد سعى الرأسماليّون الكبار منذ بداية عصر النهضة في الغرب، وانقضاء عصر الإقطاع الزراعيّ، إلى وضع

أيديهم على معظم رؤوس الأموال الوطنيّة، وتحويل عجلة الإنتاج القوميّ من الزراعة إلى الصناعة، والسعي لمكننة كلّ شيءٍ، وجذب معظم الناس واستخدامهم للعمل في مصانعهم وشركاتهم الاستثماريّة، وبدء تحوّل نمط الحياة بالكلّيّة من الحياة الطبيعيّة المستقرّة، والهادئة، إلى الحياة الآليّة الصناعيّة الصاخبة والمتوتّرة.

ونحن وإن كنا لا ننكر الإنجازات الإيجابيّة لهٰذه النهضة الصناعيّة، ولٰكن علينا في تقييمنا ونقدنا للأمور أن ننظر نظرةً كلّيّةً إلى مجموع الإيجابيّات والسلبيّات لهٰذا النظام المادّيّ، لنرى هل المجموع كان في صالح الإنسانيّة والمجتمعات البشريّة أو لا، وهل هٰذه الرفاهية كانت من نصيب الشريحة الأعظم من الناس، أو من نصيب فئةٍ قليلةٍ جدًّا منهم، على حساب الأكثرية الساحقة، وبالطبع لا ينبغي علينا أن ننسى السلبيّات السياسيّة والفكريّة والثقافيّة والعلميّة، الّتي ذكرناها سابقًا.

لقد أحدث هٰذا النظام المادّيّ الرأسماليّ الشره مشاكل اقتصاديّةً عديدةً وعميقةً، أحدثت شرخًا عظيمًا في صلب الحياة الفرديّة والاجتماعيّة للإنسان المعاصر، ويمكن أن نشير إلى بعضها في الجملة:

أوّلًا: تفشّي الفقر بين أغلب طبقات المجتمع، مع انحسار الطبقة الوسطى وتلاشيها في معظم البلدان، ويكمن السرّ بكلّ

بساطةٍ في انحصار معظم رؤوس الأموال الكبرى في أيدى ثلّةٍ قليلةٍ جدًّا من الناس لا تتعدّى النصف في الميليون، بل ربّما فقط في أيدي عشرات العوائل الكبرى لا غير.

ثانيًا: إشغال الناس ليل نهارٍ بتحصيل الحدّ الأدنى من الرزق، بحيث لم يعد لديهم أيّ وقتٍ للتفكير في فلسفة الحياة، أو أيّ خيارٍ لأن يكونوا أحرارًا في حياتهم الشخصيّة والاجتماعيّة، بعد أن أصبح معظم وقتهم ملكًا لغيرهم من أصحاب رؤوس الأموال، ومن هنا يتبيّن زيف شعار الحرّيّة المرفوع في الغرب، إذ لا حرّيّة مع الفقر والحاجة إلى الآخرين.

ثالثًا: تفشّي البطالة في أغلب أنحاء العالم؛ نتيجة النزعة الشديدة تجاه مكننة كلّ شيءٍ، وإبدال القوى البشريّة العاملة أجهزةً ومعدّاتٍ كهربائيّةً وإلكترونيّةً؛ لتوفير حقوق العاملين والموظّفين.

رابعًا: تقديم المصالح الاقتصاديّة للمؤسّسات الرأسماليّة على المصالح العليا الضروريّة للإنسان والمجتمع البشريّ، فهم لا يفكّرون إلّا في مصالحهم الشخصيّة والفئويّة، وما يضمن لهم البقاء والمزيد من الثراء، ولو على حساب حياة الناس وصحّتهم البدنيّة والنفسيّة، فلا مانع عندهم من دعم وترويج الأدوية الضارّة بصحّة

الإنسان ما دامت تحقّق لهم أرباحًا كبيرةً، بل لا يتورّعون عن نشر الأمراض والأوبئة، كفيروس أبيولا، وحمّى الطيور، ثمّ اختراع أدويةٍ لها يبيعونها بأغلى الأثمان، أو إشعال الحروب المدمّرة من أجل بيع الأسلحة الفتّاكة ما دامت تدرّ عليهم الأموال الطائلة.

نعم، بل أكثر من ذٰلك! فهم يعملون على محاربة أيّ مشاريع يمكن أن تساعد الناس وتيسّر حياتهم اليوميّة، إذا كانت تضرّ بمشاريعهم الاستهلاكيّة، كما في محاربتهم لمشروع "**نيكولا تيسلا**" للكهرباء اللاسلكيّة المجّانيّة المعتمدة على الطاقة الشمسيّة، والّذي كان من الممكن أن يضيء العالم بالطاقة الكهربائيّة المجّانيّة.

وأخيرًا فقد أدّى التطوّر الصناعيّ الهائل والسريع وغير المنضبط بأيّ معايير عقليّةٍ أو أخلاقيّةٍ، إلى فساد الطبيعة واختلالها، فآل الأمر إلى تلوّث البيئة، وانخراق طبقة الأوزون، وارتفاع حرارة الأرض، والجفاف والتصحّر في أكثر من نصف الكرة الأرضيّة، حدوث الأمراض الفتّاكة، وتشوّه الأجنّة، وتفشّي الأمراض النفسيّة، وحالات القلق والاكتئاب، وغيرها من المآسي والكوارث الطبيعيّة والإنسانيّة.

وهٰذا هو الّذي دفع الكثير من المفكّرين الغربيّين مع منتصف القرن العشرين من أمثال بول سارتر، وجاك درّيدا، وميشيل فوكو،

وتشومسكي، وهابرماس، وغيرهم إلى الدعوة إلى ثورةٍ تصحيحيّةٍ كبرى، سمّيت بثورة ما بعد الحداثة.

من الواضح أنّه لولا فصل الحسّ والتجربة الحسّيّة المادّيّة عن العقل الإنسانيّ التجريديّ، ما كان ليحدث كلّ هٰذا الاستغلال البشع للناس وللعلم والعلماء، وبالتالي فلا يمكن الوقوف في وجه هٰذا الاستغلال السيّئ للإنجازات العلميّة، إلّا بعد إيقاظ عقول الناس والعلماء وضمائرهم، وإرجاع العلم والتجارب العلميّة إلى مكانها الطبيعيّ تحت إشراف العقل البرهانيّ الإنسانيّ في المنظومة المعرفيّة؛ لتتحقّق المصالح الإنسانيّة العليا.

هٰذا بعض ممّا أردنا بيانه من مشاكل المتاهة المادّيّة الرأسماليّة ومآسيها الّتي نعيش فيها في الوقت الحاضر، وسوف نتكلّم بعدها عن المتاهة الثانية، والمسمّاة بالمتاهة الدينيّة الّتي غرق فيها الكثيرون، وما زلنا نكتوي بنارها في بلادنا العربيّة والإسلاميّة.

ثانيًا: المتاهة الدينيّة

هٰذه مسألةٌ حسّاسةٌ قد تزعج بعض المتديّنين، عندما نضع قراءاتهم عن الدين الإلٰهيّ في ضمن المتاهات الفكريّة، مع اعتقادهم بأنّ فهمهم للدين هو الهدى والنور والاستقرار والطمأنينة.

وهٰذه المشكلة دائمًا ما تواجهنا مع أصحاب القراءات اللاعقلانية للدين، عندما نتعرّض لهم بمجهر النقد والتحليل، ولٰكن ـ وكما قلنا سابقًا ـ كما أنّنا في نقدنا للاتّجاه المادّيّ في الغرب لا نعني بأيّ حالٍ نقدنا للعلم والتكنولوجيا والمنهج التجريبيّ، أو تنكّرنا لما حقّقوه من إنجازاتٍ علميّةٍ هائلةٍ وعظيمةٍ، بل كان نقدنا متوجّهٌ إلى القوى الرأسماليّة والإمبرياليّة الانتهازيّة، الّتي حاربت العقل الميتافيزيقيّ، وركبت موجة التحرر والتنوير، وصادرت إنجازات الحداثة لصالح مصالحها غير المشروعة؛ كذٰلك فإنّ نقدنا للقراءات اللاعقلانيّة للدين ليس في الحقيقة نقدًا للأديان الإلٰهيّة الّتي ما جاءت في الواقع إلّا لإحياء القيم الإنسانيّة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، والسموّ الروحي، وترسيخ مكارم الأخلاق. إنّ نقدنا نقدٌ للاتّجاهات الدينيّة السطحيّة المتشدّدة، الّتي أدلجت الدين، وأخرجته عن مساره الإنسانيّ الطبيعيّ؛ من أجل تحقيق مصالحها الشخصيّة والسياسيّة.

إنّ الاتّجاه السلفيّ اللاعقلانيّ في فهم الدين، على الرغم من أنه يقف بحسب الظاهر على النقطة المقابلة للاتّجاه المادّيّ بحسب الرؤية الفلسفيّة للحياة، إلّا أنّه يتماهى معه تمامًا، في التنكّر للعقل البرهانيّ، واعتماد الحسّ منهجًا رئيسيًّا في المعرفة، وإن لم يكن مادّيًّا في رؤيته، بل هو حسّيٌّ من الناحية المعرفيّة، لا الفلسفيّة، وهٰذا أمرٌ طبيعيٌّ لكلّ من أعرض عن العقل الإنسانيّ التحليليّ، فليس لدينا من ذواتنا إلّا العقل أو الحسّ للتعرّف على الواقع.

وهو يعتمد على المسموعات المحسوسة، وإن تعلّقت بأمورٍ غيبيّةٍ غير محسوسةٍ، فالاتّجاه المادّيّ يعتمد على ما تراه عيناه، والاتّجاه الدينيّ السطحيّ المتشدّد يعتمد على ما تسمعه أذناه، والعقل البرهانيّ التحليليّ معطّلٌ عندهما.

وقد عبّر ابن تيميّة عن نزعته الحسّيّة الشديدة واكتفائه بالنقل في الاعتقاديّات إذ قال: «إنّ الله جعل لابن آدم من الحسِّ الظاهر والباطن ما يحسّ به الأشياء ويعرفها، فيعرف بسمعه وبصره وشمّه وذوقه ولمسه الظاهر ما يعرف، ويعرف أيضًا بما يشهده ويحسّه بنفسه وقلبه ما هو أعظم من ذٰلك، فهٰذه هي الطرق الّتي نعرف بها الأشياء، فأمَّا الكلام فلا يتصوّر أن يعرف بمجرَّده مفردات الأنبياء عليهم السلام إلَّا بقياس تمثيلٍ أو مركّب ألفاظٍ، وليس شيءٌ من ذٰلك يفيد تصوّر

الحقيقة. فالمقصود أنَّ الحقيقة إن تصوّرها بباطنه أو ظاهره استغنى عن الحدِّ القوليّ، وإن لم يتصوّرها بذٰلك امتنع أن يتصوّر حقيقتها بالحدِّ القوليّ»[1].

ونتيجةً لهٰذه النزعة الحسّيّة عند الاتّجاه الدينيّ السطحيّ، نجد أنّه يسعى دائمًا لتجسيمٍ وتخييلٍ، وأسطرة عقائده الدينيّة، ويفهم النصوص بسطحيّةٍ شديدةٍ، ولا يتمكّن من التفكير العقليّ التجريديّ العميق، الّذي يعتمد عليه الحكماء الإلٰهيّون في بناء رؤيتهم الكونيّة.

وقد سعى أئمّة هٰذا الاتّجاه الدينيّ إلى محاربة العقل الإنسانيّ، ورفض أيّ نوعٍ من عقلنة الدين، ولو عن طريق علم الكلام، واعتبروا كلّ ذٰلك بدعةً مستحدثةً، وأنّ الصواب هو في المتابعة العمياء للسلف لا غير، وسنشير هنا إلى بعض تصريحاتهم؛ لكي ندرك مدى خطورة هٰذا الاتّجاه على الإنسانيّة والمجتمع البشريّ:

قال مالك بن أنسٍ: «إيَّاكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الّذين يتكلّمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عمَّا سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسانٍ»[2].

---

(1) ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى: ج 9، ص 28.

(2) عبد الرزاق، مصطفى، تمهيدٌ لتاريخ الفلسفة: ص 155.

وبهٰذا يدعو إلى تعطيل العقول وعدم التفكّر في المعرفة الإلٰهيّة الّتي تبنى عليها المعارف الدينيّة كافّةً.

وقال أيضًا: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، وينهون عنه... ولا أحبّ الكلام إلَّا فيما تحته عملٌ»[1].

وروى يحيي بن خلفٍ الطرسوسيّ قال: «كنت عند مالكٍ، فدخل عليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في من يقول: القرآن مخلوقٌ؟ قال مالكٌ: زنديقٌ اقتلوه»[2].

وروى عن مالكٍ أيضًا أنَّه قال لأحد أصحابه: «لعلَّك من أصحاب عمرو بن عبيدٍ، لعن الله عمرًا، فإنَّه ابتدع هٰذه البدع من الكلام، ولو كان علمًا لتكلّم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلّموا في الأحكام والشرائع، ولٰكنّه باطلٌ يدلّ على باطلٍ»[3].

وقال الإمام أبو حنيفة: «لعن الله عمرًا بن عبيدٍ، فإنَّه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام»[4].

---

(1) ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله، مختصرُ جامعُ بيان العلم وفضله: ص 217.

(2) المصدر السابق: ص 99.

(3) الهرويّ، عبد الله بن محمد، ذمّ الكلام وأهله: ج 5، ص 72.

(4) المصدر السابق: ج 5، ص 221.

وذكر الهرويّ عن أبي المظفّر السمعانيّ، قال: «قلت لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدّث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة؟ قلت: نعم. قال: عليك بالأثر وطريقة السلف، وإيَّاك وكلّ محدثةٍ، فإنَّها بدعةٌ»[1].

وروى الزعفرانيّ عن الإمام الشافعيّ أنَّه قال: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هٰذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة وأقبل على الكلام»[2].

وروى أبو عبد الرحمٰن الأسديّ عنه أيضًا أنَّه قال: «مذهبي في أهل الكلام تقنيع رؤوسهم بالسياط وتشريدهم في البلاد»[3].

وقال أيضًا: «لأن يُبتلَى العبد بكلِّ ما نهى الله عنه ما عدا الشرك، خيرٌ له من أن ينظر في الكلام»[4].

وقال أيضًا: «إذا سمعت الرجل يقول الاسم غير المسمّى، والشيء غير المشيّئ، فاشهد عليه بالزندقة»[5].

---

(1) المصدر السابق: ص 206.

(2) الذهبيّ، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج 13، ص 29.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

(5) ابن الجوزيّ، عبد الرحمٰن، تلبيس إبليس: ص 83.

وهٰذا صريحٌ في رفضه طريقة التعليم المدرسيّ القائمة على المنطق الأرسطيّ.

وقال أحمد بن حنبلٍ لأحد طلّابه عندما سأله عن رأيه في أصحاب الكلام: «لا تجالسهم ولا تكلّم أحدًا منهم. فقال له: إنّي ربَّما رددت عليهم. قال: اتّق الله، ولا ينبغي أن تنصّب نفسك وتشتهر بالكلام، ولو كان في هٰذا خيرٌ لتقدمنا فيه الصحابة، هٰذه كلّها بدعةٌ»[1].

وقال أيضًا: «لا يفلح صاحب كلامٍ أبدًا، علماء الكلام زنادقةٌ»[2].

أقول: من الواضح أنّ أيّ رأيٍ مخالفٍ لهم، يشكّلون منه مقدِّمةً صغرويّةً، بأنَّ هٰذا الرأي بدعةٌ، ثمَّ يضمّون إليها مقدِّمةً كبرويّةً جاهزةً عندهم دائمًا، وهي: أنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، ثمَّ يضمّون بعد ذٰلك إلى النتيجة أصلًا آخر بأنَّ كلَّ ضلالةٍ في النار؛ ليستحقّ المخالف لهم بعد ذٰلك كلَّ أنواع التعزير والحدِّ والقِصاص، وهٰذا هو منطقهم على الدوام، وإلى يومنا هٰذا.

(1) التفتازانيّ، مسعود بن عمر، شرح المقاصد: ص 17.

(2) ابن الجوزيّ، عبد الرحمٰن، تلبيس إبليس: ص 83.

قال سفيان الثوريّ: «عليكم بما عليه الحمّالون والنساء في البيوت والصبيان في الكتّاب من الإقرار والعمل»[1].

وهي دعوةٌ صريحةٌ للجهل والتقليد الأعمى.

والنقد يتوجّه أوّلًا وبالذات إلى الخلل المعرفيّ الكبير في منظومتهم الفكريّة، وهو إقصاء العقل الإنسانيّ، وتجاوز أحكامه الموضوعيّة الضروريّة، وتشبّثهم بظواهر النصوص الدينيّة، وجمودهم على معانيها الحرفيّة، وتعبّدهم بأحكامها بنحوٍ مطلقٍ، دون أيّ تعقّلٍ أو تدبّرٍ، وهو ما نسمّيه بأصالة النقل، وحاكميّته في جوهر تفكيره.

هٰذه هي الطامّة الكبرى وأصل المشكلة، ومع وضوحها عند العقل السليم، فإنّ هٰذا الاتّجاه الدينيّ السطحيّ المتشدّد يغفل، أو يتغافل عن هٰذه الحقيقة الناصعة، وهي أنّ الدين حتّى يكون مقبولًا، ينبغي أن يكون معقولًا؛ لأنّ العقل وحده هو الّذي يمكن أن يضمن لنا صحّة الاعتقاد وواقعيّته، كما بيّنّا ذٰلك من قبل في قواعد التفكير الصحيح.

فالأمر بالنسبة لعوامّ متديّني هٰذا الاتّجاه المتشدّد، هو أنّ الدين في الواقع عندهم مجرّد مجموعة أعرافٍ اجتماعيّةٍ نشؤوا وترعرعوا

---

(1) المصدر السابق: ص 89.

عليها، وألفوها واستأنسوا بها، وتعصّبوا لها، وتلقّوها من مشايخهم وأكابرهم بقبولٍ حسنٍ ثقةً بهم، وليس أحدٌ منهم مستعدًّا للبحث العلميّ الفلسفيّ عن أصولها أو مناشئها، أو عرضها على ميزان العقل، بعد أن أصبحت مقدّسةً عندهم، وفوق النقد والانتقاد.

أمّا علماؤهم المتشدّدون، فهناك في الواقع أسبابٌ متعدّدةٌ دفعتهم إلى التنكّر لأصالة العقل وحاكميّته، وقد انعكست بنحوٍ سلبيٍّ على الدين والمتديّنين، وكانت منشأً لأغلب الفتن والصراعات على مرّ التاريخ، وسببًا للوقوع في هٰذه متاهةٍ كبرى.

ويمكن إجمال هٰذه الأسباب بالتالي:

أوّلًا: أنّ السلف الأوائل الّذي أخذوا دينهم عنه لم يكونوا من الحكماء أو العلماء الباحثين المحقّقين، بل كانوا مجرّد حملةٍ للنصوص الدينيّة، فكانوا يبنون رؤيتهم الكونية عن الحياة، ويُفتون الناس في جميع أحوالهم على طبق ظواهر هٰذه النصوص الدينيّة الّتي في أيديهم، والّتي وصلت إليهم عن طريق أصحاب الأنبياء، وبالتالي أصبحوا مستأنسين تلقائيًّا بهٰذه الطريقة النقليّة، بعد أن تطبّعوا بها، ونشؤوا عليها.

ثانيًا: تقديس السلف الأوائل من الصحابة والتابعين، والاعتقاد بعدالتهم المطلقة، واعتقادهم بأنّ الله عزّ وجلّ قد اصطفاهم، ولم يرتض

إلّا إيّاهم، وأنّ باب الاجتهاد قد أغلق بعدهم، وأيّ رأيٍ جديدٍ فهو بدعةٌ محدثةٌ باطلةٌ.

ثالثًا: توهّمهم أنّ الأحكام العقليّة هي مجرّد أحكامٍ بشريّةٍ وضعيّةٍ، خاضعةٌ للأمزجة والاستحسانات الشخصيّة، على خلاف الأحكام النقليّة المأخوذة تعبّدًا من النصوص الدينيّة، فهي أحكامٌ إلٰهيّةٌ مقدّسةٌ، فخلطوا بين الدين الإلٰهيّ المقدّس في نفسه، وبين المعرفة البشريّة الدينيّة، بحيث أصبحت معارفهم وأحكامهم لها نفس القدسيّة، وبالتالي غير قابلةٍ للنقد الحقيقيّ، وأصبح المخالف لها في حكم المرتدّ عن الدين.

وفي الواقع، وبعد تعطيل العقل، وإقالته المستمرّة على مرّ التاريخ، يصبح كلّ شيءٍ قابلًا للتصديق، بعد أن فقدت الأمة حصانتها العقليّة ومناعتها الفكريّة، لا سيّما إذا كان من كلام الأكابر الّذين يجلونهم ويقدّسونهم، فالعقل الواعي والفاعل والمثقّف بالثقافة العقليّة، هو وحده القادر على كشف أمثال هٰذه المغالطات، فالواقع على خلاف ما يظنّونه تمامًا، فلا الأحكام العقليّة البرهانيّة مجرّد أحكامٍ بشريّةٍ مزاجيّةٍ، ولا فهمهم عن الدين هو معرفةٌ إلٰهيّةٌ مقدّسةٌ.

لقد سبق وأن شرحنا أنّ الأحكام العقليّة البرهانيّة تستند إلى مبادئ فطريّةٍ بدهيّةٍ واضحةٍ عند كلّ العقول، وتتمتّع بالصدق

الذاتيّ والموضوعيّة، وبالتالي فإنّ الأحكام العقليّة المبتنية عليها تتمتّع بنفس اليقين الصادق والموضوعيّ، وهٰذه المبادئ الأوّليّة، هي الّتي سمّاها ابن رشدٍ بالوحي الإلٰهيّ الطبيعيّ عند كلّ إنسانٍ[1]، وسمّاها إسبينوزا (Baruch Spinoza) بالنور الذاتيّ[2] الطبيعيّ، بحيث لا يمكن لأيّ إنسانٍ أن يتنكّر لها، أو يكذّبها؛ لأنّ مطلق الأحكام الإنسانيّة مبتنيةٌ عليها، كما لا يمكن لأحدٍ أن يقوم بتحريفها أو تزييفها أو تأويلها.

رابعًا: الخشية من أن يؤدّي البحث العقليّ الحرّ، والمجرّد عن النقل، إلى نتائج تخالف ما وصلوا إليه من اعتقاداتٍ وآراءٍ آمنوا بها وألفوها، وبنوا حياتهم الشخصيّة والاجتماعيّة على أساسها، وهم غير مستعدّين على الإطلاق للتنازل، أو التخلّي عنها، وهنا يكمن سرّ هٰذا الصراع الطويل والمرير بين رجال الدين ـ من المتكلّمين والمحدّثين والمفسّرين ـ مع الفلاسفة على مرّ التاريخ، الّذين توصّلوا بمنهجهم العقليّ المجرّد إلى نتائج مخالفةٍ للكثير من الاعتقادات الدينيّة المشهورة، ممّا دعاهم إلى اتّهامهم بالكفر والزندقة، كما حصل مع الفارابيّ وابن سينا، فهما مع كونهما يؤمنان بالله ورسله واليوم الآخر، حكم الغزاليّ بكفرهما لمجرّد

(1) راجع: ابن رشد، محمّد بن أحمد، كشف مناهج الأدلّة وفصل الخطاب.

(2) راجع: اسبينوزا، باروخ، اللاهوت والسياسة.

اختلافهما معه في المنهج والرؤية الدينيّة، وبعض المسائل الفلسفيّة الجزئيّة الّتي لا علاقة لها بأصول الدين من قريبٍ أو بعيدٍ، وكذٰلك فعل فقهاء الشام مع الفيلسوف العارف الكبير شهاب الدين السهرورديّ، إذ لم يهنأ لهم بالٌ حتّى أجبروا السلطان على قتله، وكذٰلك فقهاء قرطبة مع الفيلسوف الكبير ابن رشدٍ، فقاموا بتكفيره، وألزموا الحاكم بنفيه مع تلامذته إلى الصحراء، وإحراق كتبه في الميادين العامّة، ولم يشفع له عندهم أنّه كان من كبار الفقهاء المجتهدين، وقاضي القضاة المعتمدين.

وهٰذا نفس ما فعله رجال الدين اليهود مع إسبينوزا، ورجال الكنيسة مع الفلاسفة والعلماء في القرون الوسطى.

بالتأكيد، فهٰؤلاء الفلاسفة والحكماء في الواقع هم عقلاء الأمّة ومفاخرها، وبدلًا من تكريمهم وتعظيمهم، قام رجال الدين بتكفيرهم ونبذهم ونفيهم وإحراق كتبهم.

ومن هنا نفهم أنّ التطرّف الدينيّ الّذي نعاني منه الآن، ونكتوي بناره في كلّ زمانٍ ومكانٍ، لم يخرج من فراغٍ، بل اللاعقلانية الدينيّة هي الّتي مهّدت له الأرضيّة، وأضفت عليه المشروعيّة.

وهناك في الواقع مآسٍ كثيرةٌ حلّت بالبشريّة من خلال المتاهة الدينيّة، ويكمن السبب الرئيسيّ لكلّ هٰذه المآسي في اللاعقلانيّة

المقدّسة، وسوء توظيف الدين وأدلجته؛ من أجل تحقيق مصالح سياسيّةٍ دنيويّةٍ.

إنّ العاقل يدرك أنّ المقاصد العليا لجميع الأديان السماويّة ـ لا سيّما الدين الإسلاميّ المبين ـ هي إحياء العقلانيّة في التفكير في قبال السفه والجاهليّة، والتحرّر من كلّ القيود والأغلال البشريّة، في قبال الاستبداد والعبوديّة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، في قبال الظلم والفساد؛ لأنّ الدين في حقيقته ما جاء من ربّ الناس إلّا لإحياء القيم الإنسانية، ومن أجل مصلحة الإنسان، والله غنيٌّ عن العالمين.

وعلى الرغم من وجود ثلّةٍ من رجال الدين الشرفاء والأحرار الّذين ساروا على نهج الأنبياء والأئمّة الطاهرين عليهم السلام، وتحمّلوا ما تحمّلوا من الضنك والقتل والتنكيل، إلّا أنّ الكثير ممّن نسبوا أنفسهم إلى المؤسّسة الدينيّة، ووصفوا أنفسهم بأنّهم رجال الدين والمتحدّثين الرسميّين باسم ربّ العالمين، قاموا بإهدار كلّ هٰذه القيم والمبادئ الّتي جاء من أجلها الدين، وتمثّل جوهر الدين وحقيقته الإنسانيّة.

ومن تتبّع تاريخ هٰؤلاء خلال تاريخ الأديان البشريّة، لوجد أنّ الكثير من رجال الدين المتشدّدين قد صادروا هٰذه الأهداف الثلاثة، واعتمدوا ما يناقضها بالكلّيّة:

أمّا العقلانيّة: فقد أقصوا العقل عن ساحة الدين، واعتمدوا المنهج النقليّ السطحيّ، وحرّموا العلوم العقليّة، وحاربوا الفلاسفة والحكماء، واتّهموهم بالكفر والزندقة، وسعوا في قتلهم، وأحرقوا كتبهم في كلّ مكانٍ، واعتبروا أنّ المؤمن كلّما كان أبعد عن العقل، كان أقرب إلى الإيمان والتقوى!

وأمّا الحرّيّة، فقد قاموا باستعباد الناس لهم تحت مسمّى العبادة لله، بعد أن فسّروا كلمة العبد في الكتب السماويّة بأنّها مفرد "عبيد"، مع أنّها مفرد "عباد"، بمعنى الإنسان العاقل والصالح، الّذي يعبد الله بالعقل، لا بمجرّد النقل والتقليد الأعمى. فأضحى أكثر المؤمنين أسارى لهم ولأحكامهم الّتي اعتبروها أحكامًا إلٰهيّةً مقدّسةً، وبالتالي صادروا حرّيّات الناس الّتي ما جاء الدين في الحقيقة إلّا لتحريرهم وفكّ أسرهم. والله ـ سبحانه وتعالى ـ ما أراد من الناس إلّا أن يعبدوه بعقولهم، وعلى بصيرةٍ من أمرهم، وأن يتكاملوا باختيارهم وكامل حرّيّاتهم.

وأمّا العدالة، فقد سعوا دائمًا إلى الارتباط بالأنظمة السياسيّة الجائرة؛ ليستفيدوا من قدرتها في فرض آرائهم ومذاهبهم الشخصيّة والفئويّة على الشعوب المستضعفة، في قبال إضفاء الشرعيّة الدينيّة عليها، فزعموا أنّها تمثّل إرادة السماء، وأنّها واجبة الطاعة والامتثال، فانتشر الظلم والجور في المجتمعات البشريّة، واضمحلّت العدالة الاجتماعيّة، الّتي ما جاء الدين إلّا لإحيائها وتحقيقها.

فكانت النتيجة، أنّ الدين لم يبق منه إلّا اسمه، والنصّ الدينيّ لم يبق منه إلّا رسمه، وأمسى الدين مجرّد شعائر وطقوسٍ وشكليّاتٍ، أورثت التعصّب الأعمى، والفتن والصراعات المذهبيّة.

وهٰذه كلّها أمورٌ يدركها أيّ إنسانٍ عاقلٍ يعيش في داخل هٰذه المتاهة، الّتي يعلم الله وحده متى نخرج منها!

وقد أدى هٰذا السلوك اللاعقلانيّ من بعض علماء الدين المتطرّفين إلى تفشّي ظاهرة التطرّف الدينيّ، الّذي هو مرضٌ عضالٌ ضاربٌ في جذور التاريخ البشريّ، وليس مجرّد ظاهرةٍ مستحدثةٍ، وهي ليست مختصّةً بنا في الشرق، بل كانت قبلنا في الغرب، وبالتالي فهي مشكلةٌ اجتماعيّةٌ عتيقةٌ، ويمكننا الإشارة إلى أهمّ أسباب هٰذه الظاهرة السلبيّة الّتي أضرّت بالدين والمتديّنين:

1ـ السبب الأوّل والرئيس في نشوء التطرّف الدينيّ هو اللاعقلانيّة الدينيّة، وهو ما أسمّيه بأصالة النصّ الدينيّ، يعني تقديم الظاهر العرفيّ للنقل وتعطيل العقل، وبالتالي يبني هٰؤلاء رؤيتهم وقراراتهم وأفعالهم على ما يفهموه من ظواهر النصوص الدينيّة، وهٰذا النحو من الفهم غالبًا ما يتأثّر بثقافة الإنسان، وميولاته الشخصيّة والمذهبيّة، وبالتالي غالبًا ما يكون فاقدًا للموضوعيّة والواقعيّة.

2 ـ السبب الثاني هو عدم التمييز بين الدين والمعرفة الدينيّة، مع كونها أحيانًا معرفةً نسبيّةً متغيّرةً، وليست معرفةً دينيّةً ممنهجةً صحيحةً، الأمر الّذي يؤدّي بنحوٍ تلقائيٍّ إلى سريان القدسيّة من الدين إلى المعرفة الدينيّة، فتصبح أقوال رجال الدين أقوالًا مقدّسةً؛ لأنّها تمثّل قول الله عزّ وجلّ.

3 ـ السبب الثالث من أسباب التطرّف الدينيّ هو التعصّب والدوجماطيقيّة، وهٰذا ناشئٌ من الاعتقاد اليقينيّ غير العقلانيّ، مقرونًا بالأنس والتقديس، وضعف التربية العقليّة، فكلّ مؤمنٍ بدينٍ معيّنٍ، يتوهّم أنّ الآخرين يجب أن يؤمنوا بنفس إيمانه، ويقدّسوا نفس اعتقاداته ورموزه.

هٰذه هي الأسباب الرئيسة، وهناك أسبابٌ أخرى اجتماعيّةٌ لا ينبغي إغفالها كالاستبداد السياسيّ، والظلم والفساد، والتهتّك الأخلاقيّ، والطبقيّة وسوء توزيع الثروات، الّتي غالبًا ما تؤدّي بالشباب إلى اليأس من الحياة، وتدفع بهم نحو التطرّف الدينيّ بدافع الانتقام من المجتمع.

وفي النهاية نقول: لا سبيل للخروج من هٰذه المتاهة الدينيّة إلّا بالعودة إلى طريق الوسطيّة والاعتدال، ولا شكّ في أنّ الوسطيّة

والاعتدال هي كمالٌ حقيقيٌّ لكلّ إنسانٍ، وهي بين الإفراط والتفريط، وبطبيعة الحال فكلّ إنسانٍ يدّعيها لنفسه، وربّما لا تجد إنسانًا، أو تيّارًا فكريًّا أو اجتماعيًّا يقبل بأن يوصف بأنّه متطرّفٌ فكريًّا أو أخلاقيًّا.

والعودة للوسطيّة لا يتحقّق إلّا بأن يكون لدينا معيارٌ علميٌّ منطقيٌّ صحيحٌ، يكشف لنا الواقع بنحوٍ موضوعيٍّ، بعيدًا عن الميولات النفسانيّة، والتعصّبات الدينيّة واللادينيّة، فالوسطيّة بين الإفراط والتفريط ليست وسطيّةً رياضيّةً بين طرفين، بل هي وسطيّةٌ واقعيّةٌ، فعلى سبيل المثال إن ادّعى أحدٌ أنّ مجموع اثنين واثنين هو ستّةٌ، وادّعى آخر أنّها ثمانيةٌ، لا يكون الصحيح هو الوسط بينهما ـ أعني سبعةً ـ فكلّهم مخطئون.

فالمنهج العقليّ البرهانيّ هو المنهج الوحيد الّذي يكشف لنا الواقع بنحوٍ علميٍّ صحيحٍ وموضوعيٍّ، وبالتالي هو الّذي يمكن أن يبيّن لنا طريق الاعتدال والوسطيّة.

لقد سبق وأن بيّنّا أنّ الرؤية الدينيّة الوسطيّة هي الرؤية الواقعيّة، وهي الّتي تطابق الرؤية العقليّة في أصولها ومبادئها وأحكامها.

ثالثـًا: المتاهة الروحيّة

هٰذه هي المتاهة الثالثة والأخيرة، ولٰكن قبل الدخول في الكلام عنها، أودّ أن أذكر مرّةً أخرى أنّ كلّ واحدةٍ من هٰذه المتاهات لها جانبها الإيجابيّ الحسن الّذي يتمكن من خلاله رموزُ هٰذه المتاهات وصانعوها من أن يخدعوا الناس، ويجذبوهم إليها، إذ استغلّ رموز الاتّجاه المادّيّ الرأسماليّ شعارات الحرّيّة والتنوير لتلميع وجوههم وتحديثها، واستغلّ رموز القراءة اللاعقلانية للدين شعارات الدين والإيمان؛ لإضفاء القدسيّة والشرعيّة على سلوكهم.

وأمّا رموز هٰذا الاتّجاه فقد استغلّوا عن علمٍ أو جهلٍ الحاجات والنزعات الروحيّة والمعنويّة عند الكثير من الناس، وبدؤوا يعزفون على أوتارها الرقيقة؛ للتأثير على نفوسهم وأرواحهم، ولتوجيههم إلى الطريق الّذي يرسمونه لهم؛ من أجل تكثير أتباعهم، وتحقيق مصالحهم.

وهٰذا الاتّجاه، قام بتقديم الكشف والشهود القلبيّ وجعله هو الطريق الصحيح والوحيد في المعرفة الحقّة الكاملة، وجعلوا العقل في المرتبة الثانية، واعتبروا تحصيل العلم والمعرفة العقليّة تضييعًا

للعمر، ووصف العلم بأنّه الحجاب الأكبر بين الإنسان وربّه، أو بينه وبين التكامل المعنويّ، واعتبر أنّ الطريق الوحيد للمعرفة الحقيقية هو السلوك العمليّ، وترويض النفس، والاكتفاء بالذكر والابتهال بالعبادة لا غير.

وسنستعرض هنا بعض تصريحات رموز هٰذا الاتّجاه، الّتي تنمّ عن تشكيكاتٍ في القوانين العقليّة القويمة، وللمعارف البشريّة البحثيّة:

قال الشيخ الكبير محيي الدين ابن عربيٍّ في فتوحاته المكّيّة: «قد نبّهتك على أمرٍ عظيمٍ لتعرف لماذا يرجع علم العقلاء من حيث أفكارهم، ويتبيَّن لك أنَّ العلم الصحيح لا يعطيه الفكر، ولا ما قرّرته العقلاء من حيث أفكارهم، وأنَّ العلم الصحيح إنَّما هو ما يقذفه الله في قلب العالم، وهو نورٌ إلٰهيٌّ، يختصّ الله به من يشاء من عباده من ملكٍ ورسولٍ ونبيٍّ ووليٍّ ومؤمنٍ، ومن لا كشف له لا علم له»[1].

وقال تلميذه صدر الدين القونويّ: «اعلموا أيّها الإخوان ـ تولّاكم الله بما تولّى به عباده المقرّبين ـ أنَّ إقامة الأدلّة النظريّة على المطالب وإثباتها بالحجج العقليّة على وجهٍ سالمٍ من الشكوك الفكريَّة والاعتراضات الجدليَّة متعذّرٌ»[2].

---

(1) ابن عربيّ، محمّد، الفتوحات المكّيّة: ج 1، ص 218.

(2) القونويّ، محمّد، إعجاز البيان: ص 15.

وقال الفناريّ: «معرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه في علم الله ـ تعالى ـ بالأدلّة النظريّة متعذّرٌ؛ لوجوهٍ مستنبطةٍ من كلام الشيخ..»[1].

ثمَّ أورد عدّة إشكالاتٍ على المنهج العقليّ، شبيهةٍ بإشكالات بيرون ومانون وغورغياس (Gorgias) وبروتاغوراس (Protagoras) وغيرهم من السفسطائيّين والشكّاكين في نسبيَّة العلم وإبطال التعليم.

وقال القونويّ في (الرسالة المفصّحة) كما نقلها عنه ابن الفناريّ: «لمَّا اتّضح لأهل البصائر أنَّ لتحصيل المعرفة الصحيحة طريقين: طريق البرهان بالنظر، وطريق العيان بالكشف. وحال المرتبة النظريّة قد استبان أنَّها لا تصفوا عن خللٍ، وعلى تسليمه لا يعمّم، فتعيّن الطريق الآخر، وهو التوجّه إلى الله ـ تعالى ـ بالتعرية الكاملة والالتجاء التامّ وتفريغ القلب بالكلّيّة عن جميع التعلّقات الكونيَّة والعلوم والقوانين»[2].

وقال القيصريّ: «إنَّما كان صاحب النظر الفكريّ غير معتبرٍ عند

---

(1) الفناريّ، محمّد، مصباح الأنس: ص 10.

(2) المصدر السابق: ص 36.

أهل الله؛ لأنَّ المفكّرة جسمانيّةٌ يتصرّف فيها الوهم تارةً والعقل أخرى، فهي محلّ ولايتهما، والوهم ينازع العقل»[1].

وهٰؤلاء لم يألوا جهدًا في التشكيك في الأحكام العقليّة الضروريّة، الأمر الّذي يوقعهم في السفسطة الصريحة.

قال القونويّ: «فلمَّا رأى المستبصرون من أهل الله ما ذكرنا، واستقرأوا أيضًا ما في أيدي الناس من العلوم، وجدوها ظنونًا وتخيّلاتٍ، وإن كان بعضها أقوى من بعضٍ، ولم يجدوا شيئًا منها يقوم على ساقٍ، ولا يجتمعون في الحكم على شيءٍ بحكمٍ يقع بينهم عليه الاتّفاق، ممَّا خلا أكثر المسائل الرياضيّة الهندسيّة؛ لكون براهينها حسّيّةً»[2].

وقال في فصلٍ ثانٍ: «فإنَّ الأحكام العقليّة تختلف بحسب تفاوت مدارك أربابها، والمدارك تابعةٌ لتوجّهات المدركين، والتوجّهات تابعةٌ للمقاصد، التابعة لاختلاف العقائد والعوائد والأمزجة والمناسبات»[3].

وهو صريحٌ في القول بالنسبيَّة والتعدّديَّة الفكريَّة.

---

(1) القيصريّ، داود، شرح فصوص الحكم: ج 1، ص 282.

(2) القونويّ، محمّد، الرسالة المفصّحة، نقلًا عن كتاب (أجوبة المسائل النصيريّة): ص 178.

(3) المصدر السابق: ص 183.

ثمَّ أكّد على مذهبه هٰذا بقوله: «فاختلف ـ للموجبات المذكورة أهل العقل النظريّ في موجبات عقولهم، ومقتضيات أفكارهم وفي نتائجها، واضطربت آراؤهم، فما هو صوابٌ عند شخصٍ هو عند غيره خطأٌ، وما هو دليلٌ عند البعض، هو عند الآخرين شبهةٌ، فلم يتّفقوا في الحكم على شيءٍ بأمرٍ واحدٍ. فالحقّ بالنسبة إلى كلِّ ناظرٍ، هو ما استصوبه ورجّحه واطمأنّ به»[1].

ثمَّ عاد وشكّك في اعتبار البراهين العقليّة بقوله: «ورأينا أيضًا أمورًا كثيرةً قرّرت بالبراهين قد جزم بصحّتها قومٌ، بعد عجزهم وعجز من حضرهم من أهل زمانهم عن العثور على ما في مقدِّمات تلك البراهين من الخلل والفساد، فظنّوها براهين جليّةً وعلومًا يقينيّةً، ثمَّ بعد مدّةٍ من الزمان تفطّنوا هم أو من أتى من بعدهم لإدراك خللٍ في بعض تلك المقدِّمات أو كلّها، وأظهروا وجه الغلط فيها والفساد... ثمَّ إنَّ الكلام في الإشكالات القادحة، هل هي شبهةٌ أو أمورٌ صحيحةٌ كالكلام في تلك البراهين، والحال في القادحين كالحال في المثبتين السابقين»[2].

---

(1) المصدر السابق: ص 183.

(2) المصدر السابق: ص 184.

ثمَّ ختم كلامه بقوله: «فيتعذّر إذن وجدان اليقين وحصول الجزم التامّ بنتائج الأفكار والأدلّة النظريّة»[1].

أقول: ليت شعري! لو كان ما في أيدي الناس من العلوم والمعارف ليس إلَّا خيالاتٍ وأوهامًا، وكانت الأحكام العقليّة نسبيّةٌ، والبراهين الفلسفيّة لا تفيد الاطمئنان، وجميع الأدلّة النظريّة فاقدةٌ للميزان، فكيف بنى عقيدته ورؤيته الكونيّة النظريّة؟ أو كيف اهتدى لسبيل السلوك العمليّ إلى الله تعالى؟ ومن الّذي دعاه إليه؟ أو ما الّذي دلّه عليه؟!

ولذٰلك تجد أنّ مشايخ هٰذا الاتّجاه، دائمًا ما يشترطون على أتباعهم ضرورة أن يتخلّوا عن عقولهم كشرطٍ مسبقٍ لانتمائهم إلى هٰذا الطريق، وأن يسلّموا لأقوالهم وإرشاداتهم بالكلّيّة، دون أدنى تحقيقٍ أو اعتراضٍ؛ ليبدؤوا بعدها بتلقينهم ما يشاؤون من اعتقاداتٍ وتصوّراتٍ غيبيّةٍ، غالبًا ما تكون خياليّةً أو خرافيّةً.

وأسوأ ما في هٰذا الاتّجاه هو أنّه يجعل الإنسان مستعدًّا لتصديق أيّ شيءٍ، حتّى ألوهيّة أو ربوبيّة هٰؤلاء المشايخ والكهنة، ممّا يفتح باب الادّعاء والدجل والشعوذة على

---

(1) المصدر السابق.

مصراعيه، ويقع الناس فريسةً وضحيّةً لهم، ويصبحون مجرّد أدواتٍ صامتةٍ يتلاعبون بها كيفما شاءوا.

ومن أخطر السلبيات أيضًا لهٰذا الاتّجاه، هو السعي الحثيث لعزل أتباعه عن الحياة الاجتماعيّة المؤثّرة، والانكفاء على الذات، وإسقاط مسؤوليّة الإصلاح والتغيير من على عاتقهم؛ ولذٰلك كانت هٰذه الاتّجاهات الروحيّة محلّ دعمٍ وتأييدٍ من جانب الأنظمة السياسيّة الجائرة والفاسدة على مرّ التاريخ، وإلى يومنا هٰذا؛ لأنّها تساعد على تخدير الشعوب وتنويمها.

وعندما يغيب العقل، تغيب الإنسانيّة، ويصبح كلّ شيءٍ ممكنًا، فاللاعقلانيّة هي مفتاح جميع المتاهات، وإذا أقال الإنسان عقله وعطّله، فقد خسر نفسه، وفقد حرّيّته واستقلاله وكرامته الإنسانيّة.

وإلى هنا نكون قد فرغنا ـ بحمد الله تعالى ـ من بيان أحوال هٰذه المتاهات الفكريّة الّتي حاربت العقل الإنسانيّ بكلّ الطرق والوسائل الممكنة؛ من أجل تشويهه وإقصائه عن الحياة الإنسانيّة.

والإنسان العاقل عندما يتأمّل ما قلناه عن هٰذه المتاهات المضلّلة، يشعر بثقل المسؤوليّة الملقاة عليه، سواءٌ تجاه نفسه، أو

تجاه الآخرين، وهٰذا ما سنحاول أن نشير في الفصل الأخير حول كيفيّة النجاة من هٰذه المتاهات الفكريّة.

ونقول في الختام: «إن لم ترسم بعقلك مستقبل نفسك، فسوف تكون جزءًا من مستقبل غيرك».

الخاتمة

سبيل النجاة

سبق وأن قلنا إنّ الخروج من المتاهة لا يمكن أن يحصل إلّا بعد أن نشعر أوّلًا بكلّ عقولنا وقلوبنا أنّنا نعيش فيها بالفعل، ونكتوي بنارها، ونشاهد رموزها الشرّيرة يتلاعبون بنا في كلّ لحظةٍ، ويخرجوننا من متاهةٍ ليوقعونا في متاهةٍ أخرى.

ومن أجل ألّا يستفيق الناس من نومهم، أو يفكّروا في التمرّد والخروج من المتاهة، فإنّ الدور الرئيسيّ المشترك الّذي يلعبه أصحاب هٰذه المتاهات، هو الدور الإلهائيّ التخديريّ، إمّا باللعب على أوتار الغرائز المادّيّة الحيوانيّة في الإنسان بالجنس والمخدّرات وأفلام العنف، أو إلهاء الناس في الليل والنهار بتحصيل لقمة الخبز الضروريّة، بحيث لا يصبح لديهم أيّ وقتٍ ليفكّروا، لا في أيّام العمل، ولا في أيام العطلات، كما هو الحال في المتاهة المادّيّة الرأسماليّة، أو عن طريق تأجيج المشاعر الدينيّة الخياليّة بالشعائر والطقوس، أو توهّم الجهاد في سبيل الله، كما في المتاهة اللاعقلانيّة الدينيّة، أو بتحريك الجوانب الروحيّة الوهميّة كما هو الحال في المتاهة الروحيّة.

ومن أجل التحرّر من هٰذه المتاهات، علينا أن نتذكّر كيف وقعنا فيها؛ حتّى نتمكن بعدها من العودة إلى برّ الأمان والاستقرار، وشاطئ الحرّيّة الإنسانيّة الحقيقية، لا المزيّفة أو الموهومة.

وعلى الإنسان بعد شعوره بالمتاهة أن يعقد العزم على الخروج والتحرّر منها، ثمّ يسعى لأن ينسى، أو يتناسى كلّ شيءٍ قيل أو يقال له، من عقائد وآراءٍ، ومبادئ وقيمٍ عرفيّةٍ وغير عرفيّةٍ، دينيّةٍ ولا دينيّةٍ، وأن يرجع إلى نقطة الصفر كما ولدته أمّه؛ حتّى يتحرّر من كلّ ما تمّ زرعه في عقله من أفكارٍ ورؤًى، تمّ تلقينه إيّاها منذ نعومة أظافره، منذ أن ولد في هٰذه المتاهات، بحيث أصبح بعد ذٰلك يؤمن ويستأنس بها، ويدافع عنها بكلّ ما أوتي من قوّةٍ؛ لأنّ هٰذه المبادئ الفكريّة هي الّتي يتحكّمون فينا من خلالها، بيان ذٰلك:

نحن قد أشرنا سابقًا إلى أنّ سلوكنا وتصرّفاتنا في هٰذه الحياة مبتنيةٌ على مجموعةٍ من القيم والمبادئ العمليّة الأخلاقيّة والاجتماعيّة الّتي نؤمن بها، وهي الّتي تحدّد لنا دائمًا ما ينبغي فعله، وما ينبغي تركه؛ من أجل الوصول إلى الراحة والسعادة الّتي ننشدها، وهٰذه القيم والمبادئ تبتني بدورها على رؤيتنا الكونيّة عن الحياة، وهٰذه الرؤية تمّ تشكيلها بناءً على مبادئ فكريّةٍ أولى تمّ زرعها في عقولنا منذ صغرنا، وكلّ هٰذه الأمور تشكّل العقل الباطن عندنا، وهو الّذي يتحكم

بتلقائيّةٍ في كلّ أنحاء تفكيرنا وسلوكيّاتنا وتعاملنا مع الآخرين.

وهٰذا نحوٌ من التحليل النفسيّ الذاتيّ، نقوم به بأنفسنا، وبعقولنا الواعية، على غرار ما يقوم به غيرنا من الأطبّاء النفسانيّين؛ لاستكشاف العقد النفسيّة الكامنة في عقلنا الباطن. فعلينا أوّلًا أن نتعرّف على المبادئ العقليّة الفطريّة الصحيحة، الّتي تكون واضحةً بذاتها عن العقل كما سبق وأن ذكرنا، والّتي تمثّل برّ الأمان لنا، ثمّ نعود لنستكشف المبادئ الفكريّة الأولى الّتي تشكّل نمط تفكيرنا بالفعل، وتتولّد منها رؤيتنا عن الحياة وتنبعث عنها منظومتنا القيميّة الأخلاقيّة والاجتماعيّة الّتي تتحكم مباشرةً في أفعالنا وسلوكيّاتنا في الحياة. فكلّ اعتقاداتنا الّتي نؤمن بها، وكلّ أحكامنا وقراراتنا الّتي نتّخذها في هٰذه الحياة، وانتقاداتنا للآخرين، إنّما تنطلق من هٰذه المنظومة الفكريّة ومبادئها الأولى الّتي تكون كالبرنامج الذهنيّ (mental software) الّذي يتحكّم فينا، ويوجّهنا إلى اتّجاهٍ معيّن في هٰذه الحياة.

وبذٰلك يتبيّن لنا أهمّيّة العودة إلى المبادئ الفكريّة الأولى الّتي أوقعتنا في المتاهة الّتي تمّ زرعها في أذهاننا، وفحصها بدقّةٍ من جديدٍ، بعد التشكيك الاختياريّ فيها، ثمّ فلترتها بميزان العقل البرهانيّ الموضوعيّ الدقيق، المبتني على تلك المبادئ الفطريّة

الصحيحة، وإبقاء ما يصلح منها، واستبعاد ما لا يصلح، وهو أمرٌ يحتاج إلى إجراء عمليّةٍ جراحيّةٍ دقيقةٍ.

وبدون التخلّص من المعلومات الأصليّة الخاطئة الّتي تمّ زرعها في عقولنا، والّتي تشكّل المبادئ الأولى لجميع أفكارنا وتوجّهاتنا الفكريّة والعقديّة، والّتي يتمّ من خلالها توجيهنا في الاتّجاهات المرسومة من قبل أصحاب هٰذه المتاهات، فلا نطمع في الخروج أو التحرّر منها.

إذن فلنفتح صفحةً عقليّةً جديدةً انطلاقًا من مبادئنا الفطريّة المتناسبة مع طبيعتنا الإنسانيّة؛ لكي ننسجم مع أنفسنا أوّلًا، ومع الناس والعالم من حولنا؛ من أجل تحقيق الحضارة الإنسانيّة والعدالة الاجتماعيّة والسعادة الحقيقيّة.

إلى هنا نصل ـ بحمد الله تعالى وتوفيقه ـ إلى نهاية هٰذه الرحلة العقليّة الطويلة من بداية التفكّر، إلى نهاية التعقّل، سائلين المولى العليّ القدير أن يوفّقنا دائمًا لخدمة الحقّ والعدل والإنسانيّة، إنّه سميعٌ مجيبٌ.

المصادر

1ـ ابن سينا، الحسين، برهان الشفاء، نشر ذوي القربى، ط 1: 1430 هـ. ش.

2ـ كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الغربيّة الحديثة، القاهرة: دار العرف، ط 5، 1986 م.

3ـ الطوسيّ، نصير الدين محمّد، الجوهر النضيد، نشر: انتشارات بيدار.

4ـ ابن تيميّة، أحمد، مجموعة الفتاوى، مصر دار الوفاء، 2003 م.

5ـ التفتازانيّ، سعد الدين مسعود، شرح المقاصد، نشر: منشورات الشريف الرضيّ، الطبعة الأولى: 1989 م.

6ـالفارابيّ، أبو نصرٍ محمّد بن طرخان، تحصيل السعادة تحقيق: جعفر آل ياسين، بيروت ـ دار الأندلس، ط 2، 1983 م.

7ـ ابن عربيّ، محيي الدين، الفتوحات المكّيّة، بيروت.

8ـ القيصريّ، داود، شرح الفصوص، مقدِّمة القيصري، تحقيق: سيد جلال الدين آشتياني، انتشارات امير كبير، تهران، 1370هـ. ش.

9ـ ابن الجوزيّ، عبد الرحمٰن، تلبيس إبليس، دار الفكر، ط 1، 1427 هـ.

10ـ عبد الرزّاق، مصطفى، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ط2، 1959 م.

11ـ الهرويّ، عبد الله بن محمّد، ذمّ الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد العزيز الشبل، المدينة المنوّرة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1418هـ.

12ـ ابن عبد البرّ، يوسف، مختصر جامع بيان العلم وفضله، اختصره: أحمد بن عمر الحمصانيّ، القاهرة ـ مطبعة الموسوعات، ط1، 1320 هـ.

13ـ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، النفس من كتاب الشفاء، تحقيق: حسن حسن زاده آملي، إيران ـ مكتب الإعلام الإسلاميّ، ط 1، 1417 هـ.

14ـ الذهبيّ، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط 1، 1988 م.

15ـ ستيس، وولتر، تاريخ الفلسفة اليونانيّة، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

16ـ الفناريّ، محمّد بن حمزة، مصباح الأنس، تحقيق: محمد خواجوئي، إيران ـ انتشارات مولى، 1426 هـ.

17ـ القونويّ، محمّد، إعجاز البيان، تصحيح: جلال الدين الآشتياني، إيران، مكتب الأعلام الإسلاميّ، ط1، 1423 هـ.

18ـ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، ط 1، نشر البلاغة، 1375 هـ. ش.

19ـ دي بونو، إدوارد، التفكير والبحث العلميّ، دار المسيرة، 2014 م.

20ـ ابن سينا، الحسين بن عبد الله، المبدأ والمعاد، وزارة التراث القوميّ، سلطنة عمان، 1998 م.

21ـ هيوم، ديفيد، تحقيقٌ في الذهن البشريّ، ترجمة محمد محجوب، المنظّمة العربيّة للترجمة، ط 1، 2008 م.

22ـ كانط، عمانوئيل، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، 2006 م.

23ـ جونز، ماري، حروب العقل، ترجمة نور الدائم، العبيكان، بيروت.

24ـ الطوسيّ، نصير الدين محمّد، الأجوبة النصيريّة، الناشر: پژوهشگاه علوم انسانى.

25ـ المصريّ، أيمن، أصول المعرفة والمنهج العقليّ، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط 1، 2010 م.

26ـ مسكويه، محمّد بن يعقوب، تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، تحقيق عماد الهلالي، طلعة النور، ط 1، 1426 هـ.

27ـ الفخر الرازيّ، المباحث المشرقيّة، انتشارات بيدار، 1411 هـ.

28ـ الشيرازيّ، صدر الدين، مفاتيح الغيب، تحقيق محمد خواجوي، مؤسّسة التاريخ العربيّ للطباعة.